الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines
جامعة البويرة

قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

قضايا عالمية راهنة

من إعداد: د. خيري أسماء

السنة الجامعية: 2026/2025

المقياس: قضايا عالمية راهنة

الرقم	العنوان	الصفحة
مقدمة		**3**
المحور الأول	**العالم الحديث بين العولمة والثورة التكنولوجية: التحولات الكبرى وآثارها عى المجتمع والفرد**	4
1	العولمة	4
2	الثورة التكنولوجية	11
المحور الثاني	**التنمية المستدامة والمشكلات البيئية**	**15**
3	التنمية المستدامة	15
4	المشكلات البيئية	20
المحور الثالث	**الأزمات العابرة للحدود**	24
5	المخدرات	24
6	الإرهاب الدولي	50
المحور الرابع	**الهجرة**	56
7	الهجرة الشرعية	56
8	الهجرة غير الشرعية	61
المحور الخامس	**إشكالية قضايا الأقليات واللاجئون والنازحون والهوية الوطنية**	67
9	الأقليات	67
10	اللاجئون والنازحون	72
11	الهوية	74
المحور السادس	**الفقر والمجاعة**	82
12	الفقر	82
13	المجاعة	91
الخاتمة		94
قائمة المراجع		95

مقدمة

ان التطور الذي يعرفه العالم المعاصر وما يصاحبه من سرعة تغيير الظواهر والأحداث المتباينة وما يقابلها انتشار التكنولوجيا الحديثة والإعلام والاتصال والذي ساهم في نشر الوعي والتأثير على اتجاهات الأفراد، وظهور تكتلات دولية وبؤر جديدة للتوتر والصراعات الايديولوجية وتغيرات في نسق المجتمعات البشرية وتولد قضايا عالمية جديدة بسبب تعارض المصالح السياسية والاقتصادية.

لذلك يشهد عالمنا اليوم العديد من القضايا التي تشغل اهتمام الباحثين في عدة تخصصات منهم السياسيين، الاعلاميين والمختصين الاجتماعيين.

حيث تتباين هذه القضايا حديثة كانت ام قديمة في أسباب حدوثها، العوامل المؤثرة فيها والمخرجات المتولدة عنها، بما يقابلها اختلاف في الاتجاهات والدراسات وتحليل الباحثين والحلول والتوصيات المقترحة من طرفهم للقضايا المدروسة.

وعليه سنحاول في هذا المقياس إنتقاء بعض القضايا العالمية الراهنة المؤثرة على المجتمعات الانسانية في الحياة الاجتماعية مع الوقوف على أسباب حدوثها، وعوامل إنتشارها والنتائج الناجمة عنها، ونذكر منها: العولمة، التنمية المستدامة والمشكلات البيئية، الهجرة الشرعية وغير الشرعية، المخدرات والإرهاب الدولي، الفقر،.....

المحور الأول: العالم الحديث بين العولمة والثورة التكنولوجية:

التحولات الكبرى وآثارها على المجتمع والفرد

المحاضرة 01: العولمة

ان طموح البشر هو السعي الى توسيع المجال الحيوي بتخطي الحدود الجغرافية وتجاوز المجال الثقافي والاقتصادي، وفي المقابل فإن الترابط بين ماهو محلي وماهو عالمي هي ظاهرة جديدة في التاريخ الانساني، وازداد هذا الترابط كثافة وسرعة بسبب تطور وسائل الاتصال والمعلومات. (انتوني غدنز،2005، ص 116)

فجعل الشيء على المستوى العالمي، هو نقله من حيز المحدود الى آفاق اللامحدود، ليكون العالم كله في إطار الحركة والتعامل والتبادل بإختلاف صوره الثقافية والاقتصادية والاجتماعية متجاوزا بذلك الحدود الجغرافية وإلغاء الفوارق بما يعرف بالعولمة.(عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص104)

أولا: عوامل ظهور العولمة:

هناك عدة عوامل مختلفة الجوانب ساهمت في بروز العولمة نذكر أهمها:

1- العوامل السياسية والدولية والمتمثلة بتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام الشيوعي الذي تولد عنه تحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطب تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية، بفرض سياستها وأفكارها على جل العالم باستخدام مختلف الأساليب والوسائل لإثبات سيطرتها بغية تحقيق أهدافها البعيدة المدى. (هايل عبد المولى طشطوش، 2014، ص29-30)

2- التطور المستمر للعلوم والثورة التكنولوجية الهائلة خاصة في تقنية المعلومات والاتصالات مثل الحاسوب الذي أصبح ينظم ويسيطر على شؤون الحياة، مثل تسيير وتركيبه في الأقمار الصناعية فهو ينظم بمدارات محددة حول الكرة الأرضية، اضافة الى استخداماته المختلفة في التعليم، الإدارات، المصانع، البنوك...). (هايل عبد المولى طشطوش، 2014، ص30)

ثانيا: ماهية العولمة:

1- تعريف العولمة:

انتشر استخدام مصطلح العولمة منذ أوائل التسعينات في كتابات سياسية واقتصادية عديدة، بعيدة عن الإنتاج الفكري والعلمي أو الأكاديمي في البداية وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم.

غير أن مصطلح العولمة إنتقل بسرعة من كلام الساسة والإعلاميين في الغرب وفي أمريكا خصوصا إلى كتابات أكثر قيمة أنتجها مفكرون متخصصون. (عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد اسماعيل، 2008، ص341)

فالعولمة هي تداخل بين الإتجاهات المختلفة في العالم، ولها صبغة اقتصادية سياسية، ثقافية وحضارية.

كما تعتبر الاتجاه المتنامي وتكثيف العلاقات الاجتماعية بين سكان العالم، حيث تربط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة تجعل العالم مجتمعا واحدا، (عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد اسماعيل، 2008، ص342)، متعدية الحدود والقضاء على بعد المسالة ليكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية.

فقد عرف الصندوق النقد الدولي العولمة بأنها: « **التعاون الاقتصادي التنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله**». (عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد اسماعيل، 2008، ص343)

وفي تعريف العولمة يقول الأستاذ السيد ياسين إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد من أن نضع في الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها.

- ✓ **العملية الأولى:** تتعلق بانتشار المعلومات ومدى إتاحتها لجميع الأفراد.
- ✓ **العملية الثانية:** تتعلق بإلغاء الحدود بين دول العالم.

العملية الثالثة: تتعلق بمدى التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. (عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد اسماعيل، 2008، ص344)

ومما سبق يمكن القول ان العولمة عملية تطور طبيعي تلقائي تشير الى زيادة الترابط التدريجي للعالم، ناتجة عن تطور الحياة الانسانية مرورا بمختلف الحضارات. (زهير سعد وسويم العزي، 2015، ص16)

ومنهم من يرى ان العولمة اتجاه نحو انكماش العالم وزيادة وعي الافراد والمجتمعات، ومرحلة من مراحل بروز وتطور الحداثة وبناء علاقات اجتماعية على الصعيد العالمي التي تهدف الى دمج دول العالم في مجتمع عالمي واحد. (زهير سعد وسويم العزي، 2015، ص18)

وهناك من يراها انها حقبة التحول الراسمالي للانسانية في ظل هيمنة دول المركز تحت قيادتها وسيطرتها، فالعولمة هي الراسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية، ليعتبر هذا التعريف من التعريفات للعولمة ذات احادية البعد. (زهير سعد وسويم العزي، 2015، ص17)

لكن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي بل انها دعوة الي تبني نموذج معين موحد وانها تعكس مظهر اساسي من مظاهر التطور الحضاري الذي يعيشه عصرنا الذي يعبر عن ارادة الهيمنة على دول العالم. (زهير سعد وسويم العزي، 2015، ص18)

وهناك من يرى ان العولمة متعددة الأبعاد، شاملة لكافة جوانب الحياة الاجتماعية وتؤثر عليها بما في ذلك الجانب السياسي الذي يحتوي على السلم، الوعي، الفكر، الحدث والقرار السياسي، وكذلك في الجانب الاقتصادي الذي يتضمن نمو الاقتصاد الحر، وازالة الحواجز التجارية والحواجز عن حركة رؤوس الاموال عالميا بما يتولد عنه اقتصاد عالمي مفتوح على دول العالم، اضافة الى الجانب الثقافي للعولمة قائم على نشر الثقافة التي تؤثر على الروابط الجماعية وعلى القيم وعلى انماط الاستهلاك مثل اللباس والمأكل بالتأثير على طريقة التفكير والنظر الى الذات والى الآخر وكل مايعبر عنه السلوك.(زهير سعد وسويم العزي، 2015، ص17)

وهي نمط سياسي وإقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور يسمح بسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الناس والدول على نطاق عالمي وتداخل مصالحهم بفرض النموذج الغربي على مختلف المجالات وحتى على السلوك والتربية والثقافة . (هايل عبد المولى طشطوش، 2014، ص14)

اذن يمكن القول ان العولمة مرحلة حديثة من التطور والحداثة على الصعيد العالمي التي تهدف لإلغاء الحدود الجغرافية بين دول العالم والتأثير والتأثر بين عدة مجالات تحت لواء الدول الأقوى بانعكاساتها الايجابية والسلبية، وان جوهر العولمة يتمثل في سهولة نقل المعلومة بين الناس، وفتح المجال للتبادلات التجارية والاقتصادية والثقافية بين دول العالم بإلغاء الحدود الدولية مكانيا وتقليص الوقت، وفي هذا الصدد نجد كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون بإعتبارهم أن المجتمع نظام متكامل من مجموع نظم، وأن كل نظام له وظيفة يؤديها بالترابط والتناسق بين النظم الآخرى بهدف الحفاظ على الإستقرار العام، نجد أن العولمة آلية وظيفية لتكامل المجتمعات وتوسيع شبكات التواصل والتفاعل المستمر بين

مختلف النظم عالميا للحفاظ على التوازن والإستقرار العالمي في ظل خلقها لفضاء مبني على الرموز المشتركة.

2- الفرق بين العولمة والعالمية:

العولمة هي حركة اجتماعية تتضمن إنكماش بعدين هما البعد المكاني والبعد الزماني مما يجعل العالم يبدو صغيرا، ويتقارب فيها البشر فيما بينهم دون حاجز حدودي بين الدول. (عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص107)

اما العالمية تعني نزعة إنسانية توجه نحو التفاعل بين الحضارات والمقاربة بين الأنساق الفكرية والثقافات والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب والدول. (عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص104)

ويظهر الفرق بين العولمة والعالمية فيما يلي:

- ترتبط العولمة بتقدم تكنولوجيا المعلومات وهي تعتبر جبر في حين تعتبر العالمية اختيار.
- العولمة تفرض منهجها الحضاري وترفض الحوار مع الحضارات الأخرى، أما العالمية فهي انفتاح على باقي الحضارات وقبولها الحوار.
- جذور العولمة العلمانية، في حين تقوم العالمية على أسس إنسانية.
- العولمة هي احتواء للعالم بالسيطرة عليه مستغلة عدة اساليب للوصول الى هدف نشر ثقافة كونية جديدة تلغي الحواجز والحدود بين الدول، في المقابل العالمية تفتح العالم على الثقافات الاخرى بالحفاظ على الاختلاف الايديولوجي وهي طموح لرفع الخصوصية الى مستوى اعلى.(عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص107)
- العالمية هي عملية تكثيف الاتصالات والانفتاح بين الوحدات القومية وتزايد الاعتماد المتبادل بينها.
- تشمل العولمة الترابط والتعاون بين الدول والفاعلين الدوليين، في حين في النظام العالم (العالمية) ليست الدولة الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، بل تشترك معه الهيئات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية. (عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص109)

ثالثا: انعكاسات العولمة:

1- الانعكاسات الايجابية للعولمة: تعمل العولمة على:

- نقل التراث الثقافي وتطويره.
- تحقيق التكيف الاجتماعي واستثمار التفاعلات والعلاقات بين الافراد والجماعات والمجتمعات. (عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص125)
- المساهمة في نشر التعليم وخدمة افراد المجتمع في شتى المجالات وتنمية شخصية الافراد
- تدفق الاستثمارات الاجنبية وتحرير التجارة الدولية.
- الثورة المعرفية الهائلة وتطور تقنيات المعلومات وشبكات الاتصال والتواصل وانتشارها. (زهير سعد وسويم العزي، 2015، ص46)

2- الانعكاسات السلبية العولمة:

- تأثر العولمة على مختلف الفئات الاجتماعية على ثقافتهم وعلى دافعيتهم بتبني قيم ثقافية اخرى وسلوكات مختلفة منها الانحرافية تحت تأثير فاعلية تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وخلق ثقافة غير متجانسة مع الثقافات المحلية.
- تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات على السلوكيات والقيم.
- تدمير الهويات القومية والثقافية للشعوب وتراثهم لصالح الهوية والثقافة الغربية بالقضاء على الهوية العربية والانصياع الاعمى وراء كل ماهو غربي.
- اغتراب الفرد وتاريخه الوطني وثقافته وحضارته.
- الغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب لصالح الحضارة الغربية.
- غياب الضوابط والقواعد الحاكمة للسلوك ومن خلالها تظهر الجريمة المنظمة وتظهر قوى الاستغلال والانتهازية والفوضى.
- مضاعفة فرص الدول الاقوى والمسيطرة في الاصل على المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها على دول اضعف.

- ساهمت العولمة في بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين من خلال فرض السيطرة السياسية والاقتصادية على بعض الشعوب بتدخل القوى العظمى في شؤون الدول النامية، وانتشار اسلوب الهيمنة والاحتواء.
- تهميش دور الدول من خلال غياب خدماتتهم الامنية والثقافية.
- التاثير السلبي على عقول الشباب واللباس والعادات الغذائية (الوجبات السريعة).
- تحول افراد المجتمع الى مستهلكين دون ابتكار وابداع.
- انتشار الجرائم والمنازعات والصراعات وتدهور احوال المعيشة.
- العولمة بتناقضاتها سوف تؤدي الى تدهور الاوضاع الاقتصادية وتراجع خطط معدلات التنمية وضياع حقوق الانسان وزيادة الديكتاتورية وتضخم الفجوات القائمة بين الدول الفقيرة والغنية. وانهيار الصلة بين الهوية الوطنية القومية وبين المجال الانتاجي للدولة عندما تقلص لصالح نظام عالمي. (عزة محمد محمود الطنبولي، 2017، ص120)

فنظام العولمة هو عالم بدون دولة ليجعل العالم وحدة متكاملة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وسياسيا.

3: إنعكاسات العولمة على دول العالم الثالث:

إن التبادل والتعاون بين مختلف دول العالم تولدت عنه تكتلات تشكل قوة ضغط في الحركة الدولية بهدف فرض رؤيتها سعيا منها تحقيق مصالحها وقدراتها.

فقد ولدت العولمة من رحم التنافس وعملت على زيادة حدة الفجوة بين الدولية الغربية المتقدمة الغنية والدول الفقيرة النامية، كما ساعدت على الاستعلاء والهيمنة في إدارة الحركة العالمية بما يتنافى مع حق الشعوب في الدفاع عن هويتها الثقافية واستغلالها السياسي.

وللعولمة آثار سلبية على دول العالم الثالث خاصة العربية والإسلامية منها، تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

1- الآثار الاقتصادية:

تتمثل في استغلال جزء كبير من الفائض الاقتصادي المحققة من طرف دول العالم الثالث لصالح الدول الصناعية المتقدمة من خلال التجارة غير متكافئة وتحويل فوائد القروض وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر(مثل الدول المستعمرة).

كما تتمثل أيضا في القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها والتأثير الإعلامي لتغيير القيم الحضارية وأشكال السلوك مما تؤثر على التنمية. (عبد الرحمن خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، 2008، ص 427)

2- الآثار الاجتماعية:

إن من المنطقي أن تنعكس الآثار الاقتصادية للعولمة على الآثار الاجتماعية ، ففي بلدان العالم الثالث الذي يشهد الفقر، البطالة، سوء التغذية، تدهور مجال الصحة، الأوبئة والأمراض المعدية، مقابل التنامي السريع للسكان، وانهيار ميزانية قطاع التعليم التي تعجز عن تلبية كل الاحتياجات تعرقل تنمية المجتمعات بسبب العولمة. (عبد الرحمن خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، 2008، ص 428)

3- الآثار السياسية:

إن التطورات والتحولات التي يشهدها العالم مرتبطة ارتباطا واضحا بالمجال السياسي، ويظهر ارتباطها بالعولمة فيما يلي:

- سيادة الدولة: كانت للعولمة تأثير على سيادة الدولة من حيث خفض وإنقاص من قدرات الدول تدريجيا وبدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها.
- انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول العالم الثالث. (عبد الرحمن خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، 2008، ص 430)

4- الآثار الإعلامية والثقافية:

يؤثر الإعلام على سلوك المستهلك مما يساهم في إدخال قيم أجنبية على المجتمع المتلقي والتي تؤثر على الهوية الوطنية. (عبد الرحمن خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، 2008، ص 430)

خلاصة:

وفي الاخير يمكن القول ان العولمة جزء من التطور الطبيعي للحياة الإنسانية، ومرحلة من مراحل تطور الحياة البشرية وهي تعتبر نمط سياسي واقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور، وهي سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول وعلى النطاق الكوني، وهي فرض النموذج الغربي بكل أنواعه المختلفة من اقتصاد وسياسة وسلوك وتربية.

ان ظهور العولمة في طياته غايات عالمية تهدف لتحقيقها بهدف إلغاء الحواجز الحدودية بين دول العالم وتسهيل التواصل بينهم في مختلف المجالات والأنشطة الانسانية المتباينة.

المحاضرة 02: الثورة التكنولوجية

تمهيد:

ان التحولات الاجتماعية والتطورات التكنولوجية تضفي على العصر المعاش الحداثة، ومع بروز العولمة التي تعتبر الإطار العام الذي أعاد تشكيل العلاقات الدولية والمجتمعية، نجد الثورة التكنولوجية المحرك الأساسي لتسريع وتوسيع ظاهرة العولمة وتحقيق أهدافها بتقليص الوقت والجهد وإلغاء الحدود المكانية.

أولا: ماهية الثورة التكنولوجية

1-تعريف الثورة التكنولوجية: Technological Revolution

عرف " جندز" الثورة التكنولوجية: على أنها التباعدية الزمانية – المكانية"، وهذا يعني الإنفصال بين الزمان والمكان اللذين كان مترابطين في المجتمعات التقليدية عن طريق الموضع وإعادة ربطهما في أشكال تسمح بالتحديد الدقيق لمنطق الزمان والمكان في الحياة الاجتماعية بإستخدام تكنولوجيا المعلومات. (عبد الغني عماد، 2012، ص 25) الذي سمح بالتفاعل بين الناس في أماكن مختلفة وفي كل الأوقات من إختيار المرسل والمستقبل والتخلص من قيود التفاعل المباشر.

2-المراحل الكبرى للتطور التكنولوجي:

- **الثورة الصناعية الأولى الميكانيك والبخار:**

شهدت البنية الاقتصادية تغيرات كبيرة على إمتداد الزمن، فقد كانت البداية في المجتمع الزراعي والإعتماد على المواد الأولية والطاقة الطبيعية مثل الريح، الماء، الحيوانات والجهد البشري، لتنتقل المجتمعات إلى المجتمع الصناعي الذي كان الإعتماد فيه على الطاقة المولدة مثل الكهرباء والغاز والطاقة النووية. (سجية جمعي، 2016، ص 37)

- الثورة الثانية الكهرباء والإنتاج الكمي
- الثورة الرقمية الانترنات والحاسوب
- الثورة الرابعة الذكاء الاصطناعي الروبوتات

ثانيا: مجالات التأثير الرئيسية:

1- الاقتصاد والعمل: ساهمت التطورات التكنولوجية الحاصلة في المجتمع الحديث بشكل مباشر في النمو الاقتصادي

2- المجتمع والثقافة: شبكات التواصل وتغيير نمط الاتصال وصعوبة الثقافة الرقمية محتوى، تعليم، اعلام تساعد على الوصول الحر في نشر الإنتاج الثقافي والمعرفي وهي إحدى تجليات أو صور المصادر المفتوحة في إستخدامها الواسع والنشط للأنترنات، فهي تعتمد على إتاحة المحتوى الثقافي والمعرفي ذي الجودى العالية كاملا أمام جميع المستخدمين بحيث يصلون إليها بصورة حرة دون إلتزامات مادية أو قانونية. (عبد الغني عماد، 2012، ص 59)

3-التعليم والصحة: التعليم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والصحة.

4- السياسة والأمن: الحروب السيبيرانية وأمن المعلومات التحديات القانونية والأخلاقية

ثالثا: نتائج الثورة التكنولوجية

1- تقدم في البحث العلمي والتعليم عبر إستعمال منصات التعليم الالكترونية وتسريع عملية البحث عن المعلومة وتوفرها بالكمية، النوعية والحديثة.

2- تحسين جودة الحياة اليومية بتوفير الخدمات الالكترونية بتقليل الجهد والوقت في ظل التنوع والمنافسة.

3- توسيع آفاق الثقافة والمعرفة والإنفتاح على الثقافات الآخرى.

4- مجتمع المعلومات: Information Society

هو مجتمع القرن الواحد والعشرين الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات في مختلف نواحي النشاط الإنساني، لذلك تسعى الدول للولوج في مجتمع المعلومات إعتبارا أنه السبيل إلى التقدم وتحسين نوعية الحياة (سجية جمعي، 2016، ص 19)

وهو التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع حيث المعلومة في أكثر أشكالها إتساعا وتنوعا هي القوة الدافعية والمسيطرة، أي الأنشطة والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا، تنظيما وإستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية، (سجية جمعي، 2016، ص 20)

كما أنه يعتبر المجتمع الذي يتم التعامل فيه مع المعلومة بشكل عام يستخدم وتكنولوجيا المعلومات والإتصال بشكل خاص في تسيير أمور حياتهم في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، الثقافية، التربوية، الصحية والسياسية. (سجية جمعي، 2016، ص 20)

يمتاز مجتمع المعلومات ب:

- إنفجار المعرفة والتزايد المستمر للمعلومات في ظل التطورات الحديثة التي يشهدها العالم.
- زيادة أهمية المعلومات في مختلف القطاعات والأنشطة لتمثل المادة الخام للمجتمع المعاصر.
- ظهور إبتكارات تكنولوجية لمعالجة البيانات مثل الكمبيوتر.

- نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات مثل مؤسسات الإعلام الجرائد والأخبار والبنوك، شركات التأمين والبنوك والمصالح الحكومية المختلفة التي أصبحت تعتمد على تكنولوجيا المعلومات عوضا عن معالجة المعلومات يدويا. (سجية جمعي، 2016، ص 26)

رابعا: لتحديات والمخاطر وانعكاساتها

1- الفجوة الرقمية بين الدول:

إن التطورات الحديثة التي شهدتها تقنية المعلومات والإتصالات والإنتشار السريع وإستجابتها لكل الوسائط الرقمية الجديدة، لينتظر العالم اليوم بما فيهم الدول العربية التطورات الجديدة لهذه التقنيات وماتأثيرها وما سبيلها وكيف ستتلاقى مع تقنيات الإعلام الرقمي (عبد الغني عماد، 2012، ص 41) بما صاحبته من تغيرات من خدمات ترفيهية وتواصلية ومعرفية وإعلامية، هذه التغيرات التي تبنى على كل من مستوى البنية الاقتصادية والإجتماعية والذهنية والوعي والتواصل والتفاعل مع العالم. (عبد الغني عماد، 2012، ص 42)

نشر تقنية المعلومات في نسيج أي مجتمع يتطلب بنية أساسية كبناء الشبكات وتدريب الموارد البشرية وتوفير الأجهزة المناسبة، وعقد الإتفاقيات، وعوائق ذلك ترتبط بميزانية الدول، والتعقيدات المتعلقة بالتنفيذ ومحاولة توظيف التقنيات في خدمة المجتمع بشكل عملي وفعلي، وما يقابله من تراث المجتمع وثقافته وسلوكاته وطرق التفكير السائدة بالمجتمعات، (عبد الغني عماد، 2012، ص 55) مما ينتج فجوة رقمية بين الدول.

2- تهديد الخصوصية وحماية البيانات:

إن الفرد له حق حماية معلوماته الشخصية والسرية، وله الحرية في إظهارها أو إخفائها والتحكم فيها، إلا أن قضية إنسياب وحرية تداول المعلومات تثير الكثير من التحفظات والمخاوف، فحماية البيانات هي إجراءات تنظيمية وقانونية رسمية تهدف إلى حماية المعلومات ومنع تسربها أو التجسس أو الإختراقات دون إذن صاحبها.

3- العقبة القانونية والمسار التشريعي:

تنتشر ظاهرة الإرث القانوني الحاجب للمعلومات في المجتمعات العربية بمستويات متفاوتة الحدة والعمق، وتكاد لا تخلو المنظومة القانونية لأي دولة عربية من قوانين وتشريعات تتعارض ومبادئ حرية والسبب الأساسي في هذه الظاهرة البناء التشريعي في الدول العربية يستند إلى تراث كبير من القوانين التي صدرت واستخدمت في وقت لم تكن ثورة المعلومات قد بلغت هذه الدرجة من القوة والإنتشار والتغلغل بعمق في جسد المجتمع، ومن ثم فهو بنيان غير مهيأ ابتداء للتعامل مع مستجدات وتحديات

عصر ثورة المعلومات لأنه لم يأخذها في اعتباره من الأصل واستجابته للتغيرات البطيئة والمجزئة بينما ثورة المعلومات شاملة وفائقة السرعة مقارنة بالبنية القانونية. (عبد الغني عماد، 2012، ص 58)

اذن يمكن القول أن الثورة التكنولوجية هي تحول في النظام العالمي، يرتبط هذا التحول بالتواصل وتبادل المعارف والثقافة بتوليد مجتمع المعلومات في إطار التطرات الحديثة من استعمال الحاسوب، الانترنات وصولا بالذكاء الاصطناعي، لذا دورها لم يعد مقتصرا على نقل وتبادل المعلومة والمعرفة والثقافات المتباينة وإنما شمل دورا وظيفيا في الإستقرار والتوازن الاجتماعي الكلي في مختلف الجوانب بما فيها القيم والعادات والتقاليد وإرتباطها بالنظم الآخرى، وإعادتها لتشكيل الهوية والرموز والمعاني تماشيا بالتطورات التكنولوجية العالمية.

خلاصة:

إن التحولات الجذرية التي تولدت عن الثورة التكنولوجية وما صاحبها من إبتكار أجهزة متطورة وبرمجيات وتغير في نمط الإتصال مثل الحاسوب، الانترنات، الذكاء الإصطناعي الذي أثر على طريقة العمل والإنتاج وطريق التواصل والتعليم وتوليد مجتمع المعلومات القائم على المعلومة والمعرفة في المجالات متباينة

الثورة التكنولوجية ← انتجت ← مجتمع المعلومات

مجتمع المعلومات ← انتجت ← اقتصاد المعرفة، التعليم الرقمي، اعلام واتصال جديد.

المحور الثاني: التنمية المستدامة والمشكلات البيئية

المحاضرة 03: التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من أهم القضايا الحديث التي أصبحت محل الإهتمام في القرن العشرين، بغية ا التصدي للمخاطر المختلفة المهددة للإنسان وبيئته، وحماية للنظم الايكولوجية للأجيال المستقبلية، إضافة لإرتباطها بأنماط التفكير والسلوك الإنساني والقيم داخل المجتمعات الإنسانية.

أولا: ماهية التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة:

تبنت الأمم المتحدة عام 1987 الإشراف على برنامج الإنماء واستحداث مفهوم التنمية المستدامة مع صدور الوثيقة المسماة « مستقبلنا جميعا».

ويعني مفهوم التنمية المستدامة بصورة عامة أن على المجتمعات والدول أن تمضي قدما في عملية الإنماء اعتمادا على تدوير ما لديها من موارد طبيعية، وإعادة استغلالها عوضا عن استغلالها بصورة مفردة.

وقد احتضنت هذه الإستراتيجية الجديدة جميع الهيئات والحركات المهتمة بشؤون البيئة والحكومات والوكالات الرسمية وغير الحكومية في مختلف المجتمعات النامية كما أصبحت هي المظلة التي عقدت في رحابها عدة تجمعات ومؤتمرات دورية دولية مثل" قمة الأرض" التي بدأ في "ريودي جانيرو" عام 1992 وتواصلت بعد ذلك.

واتسع هذا المفهوم بعد ذلك بحيث أصبح يعني استخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجدد لدفع النمو، مع المحافظة على التنوع البيولوجي وأنواع النوع الحيواني والالتزام بالمحافظة على نظافة الهواء والماء والأرض.

وأصبح الشعار الذي يجمع سائر الأطراف المهتمة بشؤون التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الحاضر دون إلحاق الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

فأصبحت التنمية المستدامة أحد الاستراتيجيات التنموية للأمم المتحدة. (انتوني غدنز ت فايز الصياع، 2005، ص640)

اذن يمكن القول ان التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، ولتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن، وان هدفها هو تلبية احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها. (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص81)

فالتنمية المستدامة تهدف لتلبية إحتياجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على توفير إحتياجاتهم، كما نجد منظور البنيوية الوظيفية التي ترى أن التنمية المستدامة تعمل على تحقيق التوازن بين مختلف الأنظمة المكونة للمجتمع، بإعتماد كل نظام على القيام بوظيفته لضمان التوازن والإستقرار في المجتمع.

2- خصائص التنمية المستدامة

تمتاز التنمية المستدامة بعدة خصائص من بينها انها مستمرة ومتواصلة، وانها تعتبر ان الانسان هو هدفها وغايتها ووسيلتها مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون اي اسراف او تبذير وفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى اساس من المشاركة المجتمعية مع الابقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع. (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص79)

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي :

- تنمية شاملة أو متكاملة
- تنمية مستمرة .
- تنمية عادلة .
- تنمية متوازنة .
- التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة .
- التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال .
- التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها .
- التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.

- الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع . (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص83)

3- أهداف التنمية المستدامة

يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة كالتالي :

- **الافراد** :ضمان التمتع بالصحة وتوفير المعرفة وإدماج المرأة والأطفال .
- **العيش بكرامة** :والقضاء على الفقر ومكافحة غياب المساواة .
- **الرخاء** :بناء اقتصاد قوي يعمل على التحول إلى اقتصاد منتج ومتقدم .
- **العدل** :العمل على إشاعة الأمن والأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات والجمعيات في المجتمع .
- **الشراكة** :حفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة .
- **الكوكب** :حماية النظم الايكولوجية لصالح مجتمعاتنا وأطفالنا. (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص88)

ثانيا: مجالات التنمية المستدامة

يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة وهي:

1- التنمية الاقتصادية: يقصد بالتنمية الاقتصادية الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، وترتبط بالتغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد وتؤثر على النمو الاقتصادي كما تشير إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص93)

2- التنمية الاجتماعية: Social Development

وهي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة وإتاحة فرص الحرية والمشاركة للافراد. وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية .ويمكن تحديد ثلاث اتجاهات في التنمية الاجتماعية، هي الخدمة الاجتماعية (الصحة والتعليم) Social Services ، الرعاية الاجتماعية Social Care والتغيير الاجتماعي Social Change . (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص94)

3- التنمية البيئية: Environmental Development

هي نوع من التنمية للبيئة التي تهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة. (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص96)

ثالثا: تدخلات السياسات البيئية ومقومات استمرارية التنمية:

1- تدخلات السياسات البيئية:

ينبغي على التدخلات التي تفرضها السياسات البيئية أن تحسب حسابا لوقع النشاطات على الموجودات البيئية، إذ ينبغي أن تميز حسابات الدخل القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي، بين الدخل المستمد من الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية (الزراعة) وبين الدخل الناشئ عن نشاطات تخفض مخزونات مصادر القوة الطبيعية (استخراج المعادن والنفط).

كما يتعين أن تشمل هذه الحسابات تأثيرات النشاطات على الجودة والإنتاجية البيئية مثل التدهور في نوعية التربة والمياه. (انتوني غدنز ت فايز الصياغ، 2005، ص641)

- يجب معالجة الندرة للموارد الطبيعية لفقراء العالم والعمل على تخفيض الفقر.
- عدم الإضرار البيئي الناجم عن الاستهلاك المفرط في البلدان الغنية.
- يجب أن لا تعتبر السياسات البيئية الناجحة، الفقراء بوصفهم جزءا من المشكلة وإنما اعتبارهم جزءا من الحل.
- يجب تدبر أمر المشاكل البيئية على نحو نشط باعتبار ذلك جزءا من عملية النمو، إذ لا يجوز تأجيل التحسينات البيئية إلى حين تمكن المداخل المتزايدة من توفير موارد إضافية للحماية البيئية.

❖ وهناك ستة(6) مبادئ في السياسات العامة ينبغي أن تسترشد بها السياسات البيئية:

1- تقوية المؤسسات والحكم و جعل الاستدامة البيئية جزءا من جميع السياسات. (انتوني غدنز ت فايز الصياغ، 2005، ص642)
2- تحسين الأسواق وإلغاء الإعانات المالية المغردة بالبيئة.
3- تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية.
4- الاستثمار في العلوم والثقافة الخاصة بالبيئة.

5- زيادة الجهود المبذولة لصيانة المنظومات البيئية الحاسمة. (انتوني غدنز ت فايز الصياع، 2005، ص643)

2-مقومات استمرارية عملية التنمية:

لضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع يجب الاعتماد على وتوفير المقومات التالية :

- توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة على إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم.
- توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية.
- قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات. (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص80)
- خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية. (مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، ص80)

خلاصة:

تعد التنمية المستدامة من أهم القضايا العالمية الراهنة وهي محل إهتمام الباحثين في مختلف التخصصات، التي تهدف إلى تحقيق التوازن والإستقرار بين النمو الإقتصادي بتحقيق العدالة الإجتماعية وحماية النظام الايكولوجي بما يضمن تلبية إحتياجات الأفراد في الحاضر والأجيال المستقبلية، فالنظام الايكولوجي هو نظام بيئي يعمل ضمن النظام العام لتحقيق توازن المجتمع الكلي، وحماية البيئة وهي وظيفة تقوم بها التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف المسطرة لخدمة المجتمع، كما أن تماثلات الأفراد لمفهوم التنمية وسلوكهم المتبع لتطبيق الإستراتيجيات المخططة لها دور بارز في تحقيق حماية النظام البيئي وتحقيق التنمية المستدامة وتوازن المجتمع.

المحاضرة 04: المشكلات البيئية

تمهيد:

تعد المشكلات البيئية من أبرز الظواهر العالمية المعاصرة محل إهتمام الباحثين في تخصصات مختلفة، لأنها لا تنحصر كونها مرتبطة بالطبيعة والمناخ فقط بل هي تترتبط بالإنسان وبعلاقة الإنسان بالطبيعة وما ينتهجه هذا الإنسان في محيطة من سلوك ايجابي كان أو سلبي، لذلك نجد علاقة مترابطة بين الإنسان وبيئته الطبيعية وتأثرهما ببعضهم البعض.

أولا: ماهية المشكلات البيئية:

يعيش الإنسان فوق سطح الأرض في نطاق ثلاث منظومات هي المحيط الأحيائي الذي يتألف من الجو واليابسة، والمياه وما يعيش فيها من كائنات حية، والمحيط التقني الذي يتألف مما شيده الإنسان من مدن وقرى ومصانع ومزارع، والمحيط الإجتماعي الذي يتألف مما يعتقده الإنسان من أديان وما يسنه من قوانين وتشريعات، وما يؤمن به من تقاليد وأعراف، ويؤدي أي إخلال بهذا التوازن بين تلك المنظومات إلى خفض نوعية البيئة وتدهورها وظهور المشكلات بها. (محمد صابر، 2000، ص7)

ويمكن أن نعرف المشكلات البيئية على أنها الحالات التي تنشأ في البيئة نتيجة فعل بعض العوامل التي تؤثر في النظام البيئي والتي تؤثر على النوعية البيئية والمستوى الحضري للسكان، وتنقسم العوامل التي تساعد على خلق المشاكل البيئية إلى:

- **عوامل طبيعية:** هي العوامل الموجودة في الطبيعة ولا دخل للإنسان بها، ولا قدرة له على تغييرها.
- **عوامل بشرية:** هي عوامل ناتجة عن نشاطات الإنسان التي يمارسها والضرورية لتلبية حاجاته الحياتية. (جاسم محمد جندل، 1971، ص 16)

ثانيا: أنواع المشكلات البيئية

1- تعريف التلوث:

يقصد بالتلوث الطاقة أو المواد موجودة في البيئة بكميات كبيرة في غير المكان والوقت المناسبين، مما يضر بصحة الإنسان ويحد من الإستخدامات المشروعة للبيئة، ويؤدي التلوث إلى تغيير غير مرغوب في الصفقات الفيزيائية أو الكيميائية أو الأحيائية للبيئة، بالرغم من وجود تلوث طبيعي ناتج عن كوارث طبيعية إلا أن أكثر ما تعاني منه البيئة هو التلوث الناشئ عن فعل الإنسان.

ومن أبرز المشاكل البيئية نجد مشكلة تلوث الماء، الهواء والتربة بالإضافة إلى التلوث الميكروبيولوجي والحراري والكيمياوي للبيئة. هذه المشاكل التي تتفاقم خطورتها وتتعدد مخاطرها ليمس كافة المرافق مما ينتج عنها تلوث البيئة وعدم التوازن البيئي. (جاسم محمد جندل، 1971، ص 16)

- **التلوث البيئي الطبيعي:** هو ناتج عن انفجارات بركانية أو عواصف رملية أو صحراوية.
- **التلوث البيئي غير الطبيعي:** هو تلوث ناجم عن الفعاليات التي يقوم بها الإنسان، أي تلوث بشري المنشأ، عند إستخدام الإنسان جزء من عناصر البيئة لتلبية إحتياجاته أو أداء وظائف محددة.
- **الملوثات:** هي المواد غير موجودة طبيعيا في البيئة وهي غير مرغوب بها على البيئة وتضر بالكائنات الحية أو الصحة العامة أو المنشآت. (جاسم محمد جندل، 1971، ص 17)

2-مصادر التلوث:

يقصد بالتلوث بث طاقة أو مادة في البيئة بكميات كبيرة في غير المكان، والوقت المناسبين، مما يضر بصحة الإنسان ويحد من الإستخدامات المشروعة للبيئة، ويؤدي التلوث إلى تغيير غير مرغوب في الصفات الفيزيائية أو الكيميائية أو الأحيائية للبيئة، وعلى الرغم من وجود تلوث طبيعي ينشأ من ثورة البراكين والحرائق وغيرها، فإن أكثر ما تعاني منه البيئة في الوقت الحالي هو التلوث الناشئ عن فعل الإنسان مثل تلوث المياه السطحية والجوفية والتربة والهواء والغذاء. (محمد صابر، 2000، ص8)

- ✓ **التلوث بالطاقة:** ينشأ التلوث بالطاقة عن مصادر فيزيائية مختلفة وتصريف النفايات الخطيرة، وقد يسبب التلوث بالمواد المشعة تغيرات كبيرة في أجسام الكائنات الحية.(محمد صابر، 2000، ص8)
- ✓ **التلوث بالمواد:** يعتبر التلوث بالمواد من أهم مصادر التلوث التي تضر بالكائنات الحية، ومن المعروف أن الكائنات الحية تلبي إحتياجاتها من العناصر الموجودة في البيئة، ويؤدي نقص تلك العناصر أو وجودها بتركيز مرتفع إلى أضرار بالكائنات الحية، كما يؤدي تفاعل بعض العناصر مع عناصر آخرى موجودة في البيئة إلى تكوين مركبات جديدة قد تكون ضارة بالكائنات الحية، ويتفاوت هذا الضرر تبعا لنوعية الكائن الحي وفترة التعرض ومستوى تركيز المواد الملوثة. (محمد صابر، 2000، ص9)
- ✓ **الملوثات الطبيعية وغير طبيعية:**

تمثل الملوثات الطبيعية عناصر ومركبات الرصاص والزئبق واكاسيد الكبريت والنتروجين، وهي مواد طبيعية وجدت في البيئة منذ أمد بعيد.

أما الملوثات غير الطبيعية تمثل مبيدات الآفات والمركبات الصيدلانية والمواد الحافظة للغذاء ومواد التجميل والمواد البلاستيكية،

كلا المواد لها تاثير ضار على الكائنات الحية بنسب تأثير متباينة مما يسبب منها أمراض خطيرة. (محمد صابر، 2000، ص10)

ثالثا: سلوك الملوثات في البيئة وأساليب التحكم في التلوث:

1- سلوك الملوثات في البيئة:

تنتشر الملوثات في البيئة من مصادر مختلفة، قد تكون بسبب رمي سجارة مشتعلة، مدخنة مصنع...، ويتوقف مستوى التلوث على عدد ونوعية المصادر التي تبث الملوثات في مساحة معينة من البيئة، وتسري الملوثات داخل البيئة في مسارات مختلفة، ويتحدد تأثيرها طبقا لخصائص البيئة التي تتلقاها، وتتباين المكونات الرئيسية للبيئة (الماء، الهواء، التربة، والكائنات الحية) في قدرتها على إستقبال وتخفيف ونشر الملوثات، لذا تسعى إجراءات الأمان والوقاية إلى منع وصول الملوث إلى هدفه، بمتابعة مساره في البيئة وإعاقته وتخفيفه وتقليل حركته، وفي العادة تتخذ تلك الإجراءات في الظروف العادية وحال وقوع الكوارث البيئية. (محمد صابر، 2000، ص9)

2-أساليب التحكم في التلوث:

نشأت مشكلات التلوث البيئي من جراء الطلب المتزايد على المواد الطبيعية التي تتسم بالندرة وتعجز عن الوفاء بتلبية متطلبات الحاضر دون المساس بالمستقبل، ومشكلات التلوث البيئي متشابكة ولها انعكاسات سلبية على برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية، حيث أن التلوث هو آفة القرن العشرين، فقد أصبحت تأثيراته ظاهرة للعيان في كل مكان، ووجب على الإنسان أن يسعى لمواجهة خطر التلوث، ويمكن التصدي لظاهرة التلوث من خلال:

- ✓ التقنية النظيفة: وهي مراجعة مراحل الإنتاج بدءا من المواد الخام حتى الإستهلاك النهائي للمنتج، وإعادة استخدام النفايات وتدويرها.
- ✓ التوعية البيئية وتسطير برامج توعوية لمكافحة التلوث البيئي بمشاركة المواطن، والعمل على تغيير سلوك المواطن من ضار إلى ايجابي محافظ على البيئة. (محمد صابر، 2000، ص25)
- ✓ التشريعات البيئية وسن قوانين بما تحقق السلوك البيئي السوي للمواطن. (محمد صابر، 2000، ص28)

رابعا: علاقة الإنسان بالبيئة:

خلق الله الإنسان وميزه عن باقي الكائنات الحية، يستمد طاقته وينمي فكره ويلبي حاجاته المتباينة من الطبيعة، فللإنسان علاقة مع الطبيعة منذ القدم، ومع تطور مراحل الحياة الإجتماعية وتغيره تغيرت علاقة الإنسان بالطبيعة بعدما كانت منحصرة في الزراعة وتربية الحيوانات الى الصناعة التي أكثرت على البيئة ومكوناتها وتركيبة مكوناتها وحتى الكائنات الحية التي تعيش فيها.

ومع تطور نشاط الإنسان وتزايد عدد السكان في المعمورة والتفاعل المستمر بين الانسان والبيئة، تزايد إستهلاك الإنسان لمواردها بما يقابها زيادة في النفايات التي تشكل خطر على البيئة من خطر على الغلاف الجوي وخطر على التربة و....

فمن منظور البنائية الوظيفية التي ترى أن المجتمع عبارة عن نسق متكامل من الأنظمة، كل نظام يؤدي وظيفية متناسقة ومكملة للأنظمة الآخرى لتحقيق التوازن، فالمشكلات البيئية تعتبر خلل وظيفي يعيق عمل النظام البيئي مما يؤثر سلبا على وظيفة النظام وتعيق تحقيق التوازن في المجتمع، هذا الخلل ناتج عن سلوك الإنسان أو عن إحتياجاته المتزايدة والمتغيرة.

وعليه فعلى الانسان أن يحافظ على بيئته ولا يفسد مكوناتها وعدم تدخله من أجل الخراب والدمار

ولكي تبقى البيئة قادرة على تلبية متطلبات حياتنا وحياة الأجيال المستقبلية، لابد من خلق وعي وتربية وثقافة بيئية سليمة تحقق لتعايش الإنسان والجماعات مع البيئة تعايشاً سليما.

المحور الثالث: الأزمات العابرة للحدود

المحاضرة 05: المخدرات

خلق الله الانسان في أحسن صورة وأفضل حال، وأمده بعناصر النجاح والفلاح، ووهبه العقل والتفكير ومنحه الصحة واليقين، لتنشق فئة من المجتمع ناكرة للمنة، متجهة للطريق الخطأ، منغمسة في الرذيلة، مدمنة على الآفات الاجتماعية، متعاطية المخدرات مدمرين كيانهم، مضيعين أموالهم، مفسدين حياتهم ومضرين أجسادهم. (محمد شفيق، د س، ص65)

تعاطي المخدرات والادمان عليها من الظواهر الشائعة منذ القدم، وتم اللجوء اليها من قبل الانسان لصعوبة تحمله لمشقة وأعباء الحياة وعجزهم عن مواجهة مشكلاتهم وهمومهم والمشاغل باعتقادهم أن تعاطي المخدرات هي الحل، والتي تمنح لهم هدوء النفس، ارتخاء الجسم وصفاء الحس. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص203)

ان الإدمان على المخدرات كانت ومزالت ظاهرة منتشرة ومحل اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات والمجالات منها الطبية، القانونية، النفسية والاجتماعية نظرا لما ينجم عنها من آثار سلبية على الفرد، الأسرة وعلى المجتمع. (محمد شفيق، د س، ص65)

فالتلذذ البالغ في تعاطي المخدرات يدفع بالفرد الى تكرار الممارسة مما يؤدي الى ادمانهم. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص203)

ومنذ أن حرمت الشرائع الدينية كل ما خمر العقل وضلل الحس، إضافة إلى تجريم القوانين الوضعية مختلف أنواع المخدرات، أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها محور إهتمام الحكومات والدول ومحل اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات ببحوثهم ومناقشاتهم في الملتقيات والمؤتمرات، وتخصيص تخصصات لدراستها والكشف عن أسبابها وتحليلها قصد مكافحتها والوقاية منها إضافة إلى سن القوانين تماشيا مع قيم ذلك المجتمع وديانته. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص204)

وفي ظل توصية من اليونسكو في مؤتمر العلم سنة 1970 التي تحث المدير العام على تنمية برنامج للدراسة والتنفيذ لمدة 5 سنوات تبدأ في 1971 في النطاقين الوطني والدولي لتقدم اسهام البحوث في العلوم الإجتماعية في حل مشكلة تعاطي المخدرات، وفي ضوء توصياتهم قرر استخدام الخبير "سندي فيزي Cindy Fazey " للاطلاع على ما نشر حول تطور استعمال المخدرات وسوء استعمالها ونقده مع عرض تقرير برؤية شاملة لحالة البحث في هذا الميدان، احتوى تقرير اللجنة على توصيات

هامة لبحوث مستقبلية حول أسباب استعمال المواد المخدرة وتقديم مجموعة بيانات ومعلومات ونقد الدراسات. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص204)

اضافة أن الدراسات العلمية تقدم إحصاءات حول نسبة زراعتها، إنتاجها، بيعها وتوزيعها وأن البحوث الوصفية تجيب عن التساؤلات المتعلقة بمكونات المشكلة في جوانبها المختلفة، وتبين مدى آثارها والأضرار التي تسببها (سلوك المتعاطين، الإستهلاك على النطاق الفردي أو الجمعي، التركيبة الاجتماعية للمجموعة وفعالية العلاقات الإجتماعية فيها. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص221)

أولا: ماهي المخدرات

إن الحياة الإجتماعية في الحياة المعاصرة لم تعد راكدة أو خاملة أو محافظة، ذلك لأن روح العصر إنبعثت ثائرة على كل ماهو تقليدي متوارث، فهزت القيم والمعتقدات بعنف، واستطاعت بحيوية الشباب المتدفقة، وقوة دفع تيار التغيير، أن تجرف كثيرا من السدود القائمة في طريقها، ومن هنا نبعت الرغبة الملحة في معرفة كل الحقائق المتعلقة بجوانب مشكلة المخدرات، وإختمرت في أذهان المعنيين بها، إنتاجا وتسويقها وإستهلاكا ومكافحة، وهي أسئلة يجب الإجابة عليها ليكون دور البحث العلمي أساسيا في الحصول على معرفة الحقائق، لرسم الخطط وتنفيذها لإعادة تنظيم المجتمع على قواعد علمية سليمة وتنميته على أسس مختارة من الواقع المعاش. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص227)

وعليه سنحاول توضيح ماهية ظاهرة المخدرات، أنواعها، خصائصها، آثارها ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التصدي لهذه الظاهرة.

- **تعريف الإدمان:**

الإدمان هو إعتماد مستمر ورغبة قهرية للحصول على الشيء المرغوب فيه بأية وسيلة مع ميل تدريجي لزيادة الكمية أو الجرعة المتعاطات. (محمد شفيق، د س، ص66)

وهي عبارة عن مجموعة من المواد كيميائية تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويمنع تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة ترخيص وتشمل الأفيون ومشتقاته والحشيش وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات. (براهمية نصيرة، 2013، ص16)

هو حالة من التسمم الدوري أو المزمن الذي يؤثر على الفرد والمجتمع من جراء التعاطي المستمر لعقار طبيعي أو مصنع.(حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص16)

وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه " حالة نفسية وأحيانا عضوية تنتج من تفاعل الكائن الحي مع العقار، ومن خصائصها إستجابات وأنماط سلوك مختلفة تشمل دائما على الرغبة الملحة في تعاطي العقار بصورة متصلة أو دورية للشعور بآثاره النفسية أو لتجنب الآثار المزعجة التي تنتج عن عدم توفره، وقد يدمن المتعاطي على أكثر من مادة". (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص16)

- **تعريف المخدر:**

المخدر هو دواء وعقار يصفه الطبيب لعلاج مرض معين، ويشير إلى مادة تؤثر في الجهاز العصبي لتركيبه بمواد كيميائية تؤثر في الوعي والمزاج نتيجة سوء استخدامها الذي يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع. (عبد الله قازان، 2005، ص 24)

- **تعريف الإدمان على المخدرات:**

"المخدرات هي مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها، إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي أو بإبطال نشاطه، أو بما تؤدي إليه من هلوسة وتخيلات، والإعتياد عليها يؤدي الى الإدمان الذي يضر بالصحة ويؤدي إلى مشكلات إجتماعية متعددة تنعكس آثارها على الفرد، الأسرة والمجتمع" (محمد شفيق، د س، ص65)

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الإدمان على أنه "الإستخدام المفرط الدائم للمخدرات الغير مقبولة من الناحية الطبية، كما أن الإستخدام المفرط للمواد المسموح بها ينتج عنه ضرر جسدي ونفسي وإجتماعي". (عبد الله قازان، 2005، ص25)

فإدمان المخدرات هو أن " يتعود شخص ما على عقار معين بحيث تتعود خاليا جسده على هذا العقار ولو سحب هذا العقار فجأة أدى إلى ظهور تغييرات نفسية وجسدية مما يضطر متعاطيه إلى البحث عنه بكل وسيلة و لو أدى ذلك إلى تحطيم حياته. (براهمية نصيرة، 2013، ص15)

إذن يتضمن الإدمان خطرا إجتماعيا وخطرا يهدد الصحة العامة، ويرتبط مصطلح الإدمان بالهيروين مثلا، فالإدمان سلوك تدفع إليه الرغبة والحاجة للإستمرار في تعاطي المخدر وأحاسيس جسمية محدودة، تنجم عن إعتماد صحة البدن على التعاطي، وينتج عن الحرمان منه ظهور أعراض معينة تسيئ بصحة المدمن من آلام ومرض. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص214)

وهناك من يعتبر إدمان المخدرات " حالة نفسية وفي بعض الأحيان جسمية تنتج عن التفاعل بين الفرد و المخدر وتتميز باستجابات سلوكية وغير سلوكية تحتوي دائما على شعور قسري لتناول المخدر على أساس استمراري أو فتري لكي يجد تأثيراته النفسية و في بعض الأحيان ليتجنب منغصات عدم وجوده. (براهمية نصيرة، 2013، ص15)

وقد حاولت عديد النظريات تفسير ظاهرة الإدمان، فالنظرية السلوكية تفسر الإدمان بوصفه عادة شرطية وأنه نوع من الإصابة المدعمة المرتبطة باستخدام عقار ما ، وأن هذا التدعيم الإيجابي قادر على خلق عادة قوية هي اشتهاء العقار، وتصبح هذه العادة نمطا سلوكيا متكررا يصعب تغيره.

أما النظرية النفسية الإجتماعية فتفسر الإدمان في ضوء ما يوفره للمدمن من متعة و تحسين للتفاعل الإجتماعي ، و إشباع لحاجة الشعور بالقوة ، و الإبطال المؤقت لتأثير الضغوطات و إنساءه للذكريات المؤلمة ، وفي مجمل القول يمكن الحديث عن ثالث مجموعات من الأسباب تدفع بالفرد إلى الولوج في عالم الإدمان تتحدث الأولى عن العقار في حد ذاته فيما يخص تركيبه وخواصه الكيميائية و طريقة استعماله و مدى توفره وسيولة الحصول عميه و كذا نظرة المجتمع للمادة ، أما المجموعة الثانية من الأسباب فتتعلق بالفرد المدمن عوامل وراثية ، الشخصية ، الأمراض النفسية ، الأمراض الجسمية ، في حين تتعلق المجموعة الثالثة من الأسباب ببيئة المدمن المتمثلة في الأسرة و التربية ، التقاليد و العادات ، الدين و الحضارة ، الظروف الإقتصادية ، و كذا الكوارث و الحروب. (براهمية نصيرة، 2013، ص15)

- **الاعتياد:**

يحدث الاعتياد نتيجة الإستخدام المستمر بتناول الدواء في وقت محدد ويحدث الإضطراب عند عدم تناوله، وأن الفترات الزمنية بين الجرعات تكون طويلة وكافية بحيث تمنع حصول الإدمان الشديد. (عبد الله قازان، 2005، ص25)

الاعتياد على المخدرات Drug Habituation

هو الحالة التي يتكون فيها الشوق لتعاطي العقار بسبب ما يحدثه من شعور بالراحة، وهذا التشوق ليس و راءه قوة مكرهة، ومن هنا يتضح الفرق بين التعود والإدمان. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 18)

ومن خصائص التعود نجد:

- ✓ وجود رغبة غير ملحة للإستمرار في تناول العقار لما يسببه من شعور بالراحة.
- ✓ عدم الميل إلى زيادة الجرعة
- ✓ تكون قدر معين من الإعتماد النفسي وعدم حدوث الإعتماد العضوي.
- ✓ تنعكس أضرار المخدر على المتعاطي بشكل أساسي. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2 001، ص 18)

الإعتماد النفسي Psychological Dependance

هو الحاجة العاطفية لتعاطي عقار معين مع إعتقاد المتعاطي بأن حالته أفضل عندما يكون تحت تأثير العقار.

الإعتماد العضوي: Organic Dependance

هو أن تصبح المادة المخدرة ضرورية لإستمرار الجسم في حالة طيبة أو حتى عادية، وأن الإبتعاد عن هذا العقار معناه ظهور أعراض جسدية مضرة، لتعود الجسم وحالة تكيفه مع المخدر لتظهر إضطرابات نفسية وعضوية عن الإمتناع عنه. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 19)
هو سلوك يدفع بالرغبة النفسية في استهلاك المخدر والتفكير الملح في الجو المتوقع حدوثه.

حدوثه والمتعة المبتغاة فيه، وذلك ناجم عن الاستهلاك المستمر له، ومن خصائص الإعتياد:

- رغبة الإستمرار في تعاطي المخدر للحصول على الشعور بالعافية.
- وميل ضعيف أو معدوم لزيادة الجرعة.
- درجة من الإعتماد النفسي على تأثير المخدر، مع حدوث الإعتماد الجسمي وبناء عليه عدم وجود مظاهر الإمتناع عن المخدر.
- والآثار الضارة، اذا حدث منها شيء تعود أولا على الفرد نفسه.

أما **الإعتماد** على المخدرات "فهو حالة نفسية، وفي بعض الأحيان جسمية تنتج عن تفاعل بين الفرد والمخدر، متميز باستجابات سلوكية وغير سلوكية تحتوي دائما على شعور قسري لتناول المخدر على أساس استمراري أو فتري لكي يخبر تأثيراته النفسية، وفي بعض الأحيان ليتجنب منغصات عدم وجوده" هذا التعريف خاص بمنظمة الصحة العالمية التي ترى أن الاعتماد لا يضم اي آثار غير مرغوب فيها إجتماعيا حتى لو كان الإعتياد على أساس الإستمرار(سامية حسن الساعاتي، 1983، ص213)
الإعتماد ينطبق على المورفين، الباربتيورات، الكوكايين، الحشيش، المفيتامينات وعقارات الهلوسة.. التي لها آثار نفسية ضارة أو حتى عقلية (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص214)

ميز روبرت ميرتون بين عنصرين أساسين الثقافي والإجتماعي، يعمل الثاني على حفظ الوسائل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح التي يسعى لها الأفراد في حياتهم، والتي قد تتنوع وتعود الى حالات غير منتظمة، والتي حدد لها خمسة اساليب للتعامل هي:

أهداف ثقافية	اساليب اجتماعية	نوذج التكيف
+	+	الانسجام
+	–	الابداع

الدينية	+	−
التراجع	−	−
الثورة	−/+	−/+

التراجع، الانسجام، الإبداع، الدينية والثورة، فهذه الحالات تعمل على توجيه الفرد وتشكيل هدف معين له، ولقد تم تحقيقها من خلال أساليب منحرفة، وقد بين ميرتون أن ردود الفعل المميزة تعد شيئا نافعا ومشتركا بين الأفراد السلبيين إجتماعيا، ولكن مثل هذا الأسلوب يركز على أنشطة غير قانونية وليس على سلوك المنحرف كله، ويقوم بإهمال العنصر الشخصي لدى الأفراد النحرفين.

أساليب التكيف والانسجام طبقا لنظرية ميرتون (عبد الله قازان، 2005، ص52)

- تعريف الإدمان على المخدرات قي ظل النظريات المتباينة الإتجاهات:

1- النظرية السلوكية:

تشير العديد من الدراسات المتنوعة حول ظاهرة تعاطي المخدرات على أن العديد من المتعاطين للمخدرات كانوا يعيشون غربة وانعزالية، ويعتقد أن الأسباب المؤدية إلى التعاطي والإدمان هي أسباب مركبة، وغالبا ما تكون ذات صلة متبادلة مع عوامل أخرى.

فوفقا للنظرية السلوكية هناك عوامل متعدد خارجية وداخلية تدفع الفرد للاقبال على تعاطي المخدرات منها: الأماكن التي تثير رغبة التعاطي المخدرات، المناسبات والاحتفالات، الظروف العائلية والمهنية المرتبطة بالتعاطي، العوامل الانفعالية كالقلق والضغط، والعوامل المعرفية كإنخفاض تقدير الذات، فكلها مميزات قد تدفع الفرد لتعاطي المخدرات بغرض البحث عن الإثارة أو خفض التوتر.

2- النظرية المعرفية:

يرتكز الاتجاه المعرفي على دور العمليات العقلية بالنسبة للدوافع والانفعالات والسلوك، بحيث تتحدد الاستجابات الانفعالية والسلوكية الخاصة بشخص ما عن طريق كيفية إدراكه وتفسيره والمعنى الذي يعطيه لحدث معين.

كما أن هذه النظرية تعطي أهمية كبرى للدور الذي يلعبه التفكير أو المعتقد في ظهور الاضطراب النفسي للكائن البشري، بحيث أن هذه النظرية لا تغفل عن أهمية العوامل المؤثرة على السلوك والعاطفة عند الانسان، سواء كانت هذه العوامل بيئية أو كيميائية.

كما يرى عالم النفس الأمريكي مؤسس نظرية العلاج العقلاني الانفعالي السلوكي آلبرت إليس التي ترى (هذه النظرية) بأن كثيرا من الاستجابات السلوكية والوجدانية والاضطرابات النفسية تعتمد على معتقدات فكرية خاطئة يبديها الفرد عن نفسه وعن العالم المحيط به، ويميز آلبرت بين نمطين من التفكير:

1- **أفكار عقلانية:** وهي واقعية ومرغوبة، تحقق للإنسان مزيدا من التوافق والصحة النفسية.

2- **أفكار لاعقلانية:** وهي خيالية سلبية، تصحبها عواقب انفعالية وأنماط سلوكية مضطربة، وغير مرغوبة كالقلق ، الاكتئاب...

3- **النظرية الاجتماعية:**

اهتم علماء الاجتماع بالأمراض الاجتماعية والسلوك المنحرف، وتوصلوا أن السلوك الاجتماعي في حد ذاته لا يمكن أن يقال عنه سلوك منحرف أو غير منحرف إلا بتقييم المجتمع له في ضوء مدى التزامه أو خروجه عن المعايير الاجتماعية للسلوك.

ويعتبر الإدمان على المخدرات من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على تقدم المجتمعات ورقيها، كما تؤثر على الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية للأشخاص المدمنين.(دعيس، 1995، ص 203-204).

4-**النموذج الوظيفي:** يصنف الوظيفيون الإدمان على المخدرات في خانة الانحراف باعتباره ظاهرة تزعزع استقرار المجتمع وتخل بتوازنه حيث تؤدي بالأفراد إلى الجريمة تجاه أنفسه (الانتحار) ولتفسير هذه الظاهرة طور "دوركايم" مفهوم الأنوميا الذي يعبر عن غياب (أو ارتياب) المعايير الاجتماعية وعدم احترامها من قبل الأفراد أو الجماعات في ظل انعدام الرقابة الاجتماعية.

وتؤدي الأنوميا إلى حالة مرضية يعبر عنها "دوركايم" أنها التي تدخل الأفراد في وضع شديد الهشاشة، وأن الأنوميا تنتشر بصفة خاصة في الأوضاع التي تعرف تراجع المعايير القديمة حيث أن الأفراد الذين يفقدون هذه المعايير، هم نفسهم الذين يرفضون الاندماج في المعايير الجديدة.

أما "ميرتون" Merton فإنه بالرغم من اعترافه بأن الأنوميا مفهوما مناسبا جدا لتفسير ظاهرة الانحراف إلا أنه يفضل تعريف مفهوم الأنوميا بصراع المعايير وليس غياب المعايير لأن المعايير الاجتماعية موجودة حسبه في كل الحالات، إلا أنها ليست نفسها عند المنحرف وغير المنحرف، فما ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار هو أن للمنحرف كذلك معايير خاص به يدافع عنها.

فالأنوميا بمنظور "ميرتون" هي نتيجة تناقض بين نمطين من المعايير موجودين في ذات الوقت داخل البنية الاجتماعية: المعايير المؤسسية التي يتم تعلمها داخل المؤسسات التربوية والمعايير الثقافية، تلك التي يتم بها في الوسط الاجتماعي. وإذا كانت الأولى تعلم القيم الشرفية، فالثانية تكرس القيم المعترف بها والممارسة فعليا في الوسط الاجتماعي وتتمثل هذه القيم في نظره في النجاح المادي السريع والرفيع، في حين تقوم المؤسسات التربوية بتعليم قيم الصدق والنزاهة

ويجد الانحراف تفسيره لدى الوظيفين فيما يعبرون عنه بمفهوم الاختلال الوظيفي داخل مؤسسات المجتمع.

ولقد بينت الدراسات التي قامت بها جامعة شيكاغو (Chicago) تأثير الوسط الاجتماعي على انحراف الشباب حيث تمت الاشارة بصفة خاصة إلى التنشئة الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخل الأسرة والمدرسة، حيث يتفق الوظيفيون على تعريف التنشئة الاجتماعية بوصفها العملية التدريجية التي يصبح من خلالها الرضيع البشري كائنا اجتماعيا متشبعا بقيم ومعايير الجماعة وتصوراتها واتجاهاتها وكيفية إدراكها للعالم حولها ويؤكد الوظيفيون وعلى رأسهم "بارسونز" على الدور التربوية للأسرة والمدرسة.

وعليه فإن الأسرة والمدرسة في تفاعلهما من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع وتفادي الأزمات التي هي في رأي "بارسونز" نتيجة للانحرافات بكل أنواعها ينبغي أن تحقق أربع شروط: التكيف، تحقيق الأهداف، التكامل، الكمون، تنمية الدافعية الكافية لدى الأفراد لأداء الأدوار المتوقعة حسب المكانة والحفاظ على ثبات المعايير التي تتوافق مع ثقافة المجتمع.

2-خصائص المخدرات:

- الإستمرار في التعاطي بالرغم من العلم بالمشاكل الإجتماعية أو النفسية أو الجسدية الناتجة عنه .
- استحواذ التعاطي على الفكر والإلحاح والرغبة المستمرة في الإدمان.
- أولوية الحصول على المخدر قبل أي شي آخر .
- محاولات فاشلة للتوقف أو التحكم أو التخفيف في الإدمان .
- زيادة التحمل للجرعات الكبيرة .
- الإعتماد الجسدي أو النفسي أو كليهما .
- التخلي عن الأنشطة الإجتماعية أو المهنية الهامة بسب استخدام المخدرات.

- القيام بتصرفات غير أخلاقية وغير اجتماعية وغير طبيعية للحصول على المخدر. (خالد محمد المهندي، 2013، ص56)
- القوة القهرية والرغبة الملحة للاستمرار في تعاطي المخدرات والحصول عليها بأي طريقة.
- الإتجاه المستمر نحو زيادة الجرعة بشكل متزايد لتعود الجسم على العقار وإن كان بعض المدمنين يحافظ على جرعة ثابتة.
- الإعتماد النفسي والعضوي على العقار. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 17)
- خضوع نفسي جسماني للمخدر وتبعية لا يمكن التخلص منها، فيشعر المدمن بالإنزعاج والإكتئاب ويمكن أن يصل إلى الشعور بالإنهيار عند عدم قدرته على الحصول على المادة المخدرة، أما التبعية الجسدية ترتبط بطلب الجسم للمادة المخدرة التي تعود الجسم على تعاطيها، وأحيانا يكون الطلب ملحا وشديدا. (طاهري حسين، 2013، ص 12)

3- جوانب المخدرات: حددت أربعة جوانب للمخدرات لكل منها ميدان قائم بذاته، متكاملة المعطيات متصلة الحقائق ومترابطة العناصر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- جانب الانتاج الذي يشمل جمع المخدرات من النباتات الطبيعية ومعالجتها أو تصنيعها. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص205)

الإنتاج هو عملية تتمثل في فصل لأفيون وأوراق الكوكا والقنب عن نباتاتها، تتم زراعة الكوكا في دول أمريكا اللاتينية (بوليفيا، البيروا وكولومبيا وخصص لها 120000 هكتار وقدر الإنتاج السنوي لسنة 2003 مابين 700 إلى 800 طن,

أما القنب الهندي (الكيف) فيزرع في أفغنستان وباكيستان والنيبال والمغرب و 99% من الحشيش المهرب إلى أوروبا مصدره المغرب والأراضي المزروعة تقدر من 10 إلى 134000 هكتار في الريف المغربي.

ويعتبر المغرب أول دول في العالم المنتجة للكيف، يبلغ إنتاجه 66% من الإنتاج العالمي وقدر رقم العمال سنة 2004 بثلاثة عشر مليار دورلار.

والجزائر هي دولة العبور التي تجري عبر إقليمها نقل المواد غير المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والتي ليس بلد منشئها الأصلي، (طاهري حسين، 2013، ص 13)

حيث أورد الديوان الوطني لمكافحة المخدرات في الجزائر بعض الإحصائيات للكميات المحجوزة سنة 2005

- جانب تهريبها وتوزيعها الذي يشمل عملية الاتجار فيها، والأفراد ذوي النشاط في هذه العملية (وسائل النقل، الحيوانات، القصر..) (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص208)
- جانب الاستهلاك والمرتبط بمستهلكيها (بالصدفة، حب الاستطلاع والتجربة، بالرفاق، بالاعتياد او الادمان، عرف خاص بجماعات) (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص210)

جاء في تقرير ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنشور سنة 2008/03/10 أنه قدر 25 مليون مستهلك في العالم مقابل ألف طن كمية الهيروين والكوكايين الموجودة في السوق الدولية، وأن عدد المدنيين يقدر ب 25 مليون و 200.000.0 شخصا يتوفون سنويا بسبب الإدمان، في الجزائر فإن عدد المدمنين في سنة 1989 لا يتجاوز 5545 وإرتفع خلال السنوات الأخيرة ليصبح ما يقارب 26.686 مدمنا بالنسبة للأشخاص الذين يتعالجون. (طاهري حسين، 2013، ص 14)

تختلف طرق إستهلاك المخدرات بين الأشخاص بتنوع أساليب التعاطي نذكر منها:

- ❖ التعاطي عن طريق الحقن الوريدي أو العضلي.
- ❖ التعاطي عن طريق الفم.
- ❖ التعاطي عن طريق الشم (الأنف).
- ❖ التعاطي عن طريق التدخين. (طاهري حسين، 2013، ص 13)

- جانب المكافحة ويشمل هذا الجانب العوامل التي تدفع الدولة إلى تجريم منتجها من انتاج المخدرات بالزراعة أو الصناعة، وناقلها وبائعها، ومتعاطيها، حيث تهدف الدولة للحد من إنتشار تعاطيها إلى جانب معالجة المدمنين عليها من إجراءات علاجية وحركة إصلاحية توعوية وإعادة إدماج المستبعدين عنها(سامية حسن الساعاتي، 1983، ص219)، اضافة إلى المراقبة لمنع زراعتها، إنتاجها أو بيعها، ومن أهم الإجراءات الوقائية التي يجزم المختصون بفاعليتها هو تغيير البيئة الإجتماعية عن طريق إعادة تنظيم المجموعة الأسرية، والجماعة، وتنميتها بالأساليب العلمية الحديثة على أيدي مدربين ومراقبة وسائل الترفيه واستخدام وسائل الإعلام في حركة مدروسة ومخططة لتوعية الجماهير بأضرار تعاطي المخدرات بنفقة ميزانية كبيرة وتخصيص موارد بشرية لتحقيق الأهداف المسطرة. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص220)

وعليه يمكن القول ان ظاهرة المخدرات ظاهرة إجتماعية وظاهرة اقتصادية مرتبطة بمعادلة العرض والطلب الذي يتحكم في إنتاجها وتسويقها، ولإعتبار أن المخدرات سلعة نافعة على الرغم من نشاط أجهزة الأمن في مكافحتها، والإحصاءات الجنائية الخاصة بها المتزايدة. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص205)

ثانيا: تاريخ المخدرات في المجتمعات الإنسانية وإتجاهاتها في العالم

1-تاريخ المخدرات في المجتمعات الإنسانية واتجاهاتها في العالم

إن إستخدام المخدرات في النواحي العلاجية بصفته دواء طريقة قديمة قدم البشرية، لذلك سنحاول عرض تاريخ استخدام المخدرات في المجتمعات القديمة وإختلاف وتطور إستخداماتها مع تطور المجتمعات وإختلافها من إستخدامات طبية منظمة إلى إستخدامات بغية المتعة الذهنية إلى ضرورة ملحة.

لا يعتبر مصطلح المخدرات حكرا على المجتمعات الحديثة فقط حيث تعتبر معرفة الإنسان بالمخدرات معرفة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، حيث اعتادت الشعوب القديمة استخدام بذور الخشخاش والقنب و ورق الكوكا لإحداث حالات التسمم أثناء الطقوس الدينية، أو لتهيئة المحاربين للمعركة باستعمال القنب، وشاع استخدامها في العديد من الحضارات القديمة، وذلك لعالج الأمراض وتسكين الالام أو لجلب الفرح والسعادة أو بربطه بالطقوس الدينية والمعتقدات خاصة التي تقوم على التفكير السحري والأرواح.

من هذا المنطلق عرف المخدر على أنه كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على منبهات أو مسكنات تستخدم في غير الأغرض الصحية أو الإنتاجية تؤدي إلى حالة التعود أو الإدمان بما يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا وإجتماعيا، والإستهلاك المتكرر لها يجعل الفرد مدمنا. (لامية بوبيدي، 2012، ص 43)

فعرفت المخدرات منذ آلاف السنين حيث ان الانسان استخدامها واستعمالها كعلاج في بعض الاحيان ولإجراء بعض الطقوس السحرية في بعض الأحيان الآخرى، وتعد المخدرات من أقدم العقاقير التي عرفها الانسان حيث أن القنب الهندي زرع في القدم للإستفادة من أليافه لصنع الحبال وكدواء مسكن، ونبات الخشخاش الذي انتشر في مختلف بقاع العالم فإستخدمه السومريون والبابليون والفرس ثم انتقل الى قدماء المصريين والإغريق والهنود وإستعمالها كان في المجال الطبي لمعالجة بعض الأمراض، كما عرفت نبات شجرة الكوكا منذ خمس مئة عام قبل الميلاد حيث كان هنود الأنكا يمضغون أوراق النبات التي تنمو في مناطقهم، وبالقرن التاسع عشر ميلادي أصبع يباع في الصيدليات. (أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 159)

فقد كان بعض الدول تعتمد على بعض أنواع المخدرات لمعالجة بعض الأمراض وإستخدامها في المجال الطبي الذي عرف منذ قرابة سبعة آلاف سنة قبل الميلاد، حيث كان المصريون القدامى

يستخدمون الأفيون في تهدئة الأفراد الذين يعانون من مشكلة الإفراط في الحركة، وقد سبقهم السومريون في القرن الرابع قبل الميلاد بإستعمالهم للأفيون تحت تسمية نبات السعادة،

إلا أن الهنود قد إستخدموا المواد العشبية بشكل أكبر من الصينيين خاصة القنب الهندي. (عبد الله قازان، 2005، ص21)

وتوصل الباحثون أن المخدرات الطبيعية مثل الأفيون والقنب الهندي (الحشيش) أكتشفت مع بحوث الإنسان في عالم الطبيعة والنبات وبحثه عن الطعام منذ القدم، فقد استخدم تلك المواد والنباتات لتلبية رغباته الضرورية و للمتعة والشعور بالهذيان هروبا من المشاعر العاطفية المرتبطة بالحرمان والضعف والإضطراب. (عبد الله قازان، 2005، ص20)

وقد استخدم الإنسان الأفيون والقنب الهندي منذ وجود البشرية ليهدئ الآلام ويعالج الأمراض، واستخدم الأطباء الآشوريون المخدرات قبل 4000 ق م وكانو يدركون الأثر الذي يتركه الأفيون، كما أن الأطباء السوماريون تحدثوا عن قدرة الأفيون في تهدئة الأعصاب وجلب المتعة والسعادة، ووصفوه أنه نبتة الراحة والإسترخاء، حيث إنتقلت هذه المعلومات إلى البابليين ثم إلى الفارس ومصر. واستخدم أطباء الرومان والإغريق الأفيون، وكان الفيلسوف اليوناني " هومر" قد تكلم على إستخدامه بوصفه مصدرا لنسيان المرض. (عبد الله قازان، 2005، ص20)

كما إستخدم العرب المواد المنشطة علاجا لكل الأمراض تقريبا، وإستخدموه في تخفيف آلام الجنود الجرحى والخيول ومرض الإسهال. (عبد الله قازان، 2005، ص22)

أما الكوكا قد أستخدمت في نفس الوقت مع القنب الهندي قبل 5 آلاف سنة وكانت تعد نبتة مقدسة لدى الأنكا، وكان الهنود الأمريكيين يحتفلون في الإحتفالات والطقوس الدينية بأوراق نبتة المورنغ غلوري.

وبين القرن 16 وق 19 بدأ الأفراد يدركون آثار المواد الضارة التي هم في صدد استعمالها

وبعد ق 19 اكتشف المورفين، الهيروين والكوكائين وأصبحت تستخدم كأدوية مساعدة للتخلص من الألم

وفي القرن 20 أكتشف الأمفيتامينات و LSD وغيرها من المخدرات. (عبد الله قازان، 2005، ص22)

وقد صنف العلماء الإدمان آنذاك على أنه مشكلة خلقية وليست إجتماعية لإرتباطه بالسلوكات المرفوضة، ولكن ردت فعل الدولة كانت قانونية، إذ كان دورها يقتصر على فرض العقوبات لآثارها السيئة على الفرد والمجتمع دون النظر في أصل المشكلة ومسبباتها، أما بعض المجتمعات فقد صنفت الإدمان على المخدرات على أنه مرضا بسبب ما يسببه من لآثار نفسية وجسدية على الشخص المدمن. (عبد الله قازان، 2005، ص23)

أما في المجتمعات الحديثة ومع تطور استخدامها بعد أن تعددت أنواعها ونظرا للأخطار التي تسببها فقد أصبح تداولها أو زراعتها أو تصنيعها محضورا إلا لأغراض يحددها القانون. (براهمية نصيرة، 2013، ص16) لتصبح مشكلة خلقية، مرضية وإجتماعية.

2-تاريخ المخدرات في المجتمعات الإنسانية واتجاهاتها في الجزائر

يعد تعاطي المخدرات من بين الظواهر الإجتماعية العالمية والتي تتصف بالشمولية وأنها كانت موجودة في مختلف المجتمعات الإنسانية، إذ عرف المجتمع الجزائري تغيرات في الحياة الإجتماعية على غرار المجتمعات الآخرى المرتبطة بالجوانب المختلفة السياسية، الإقتصادية والتربوية التي بدورها أثرت على النسق القيمي والأخلاقي والذي تجلى في تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري وتنوع تعاطيها. (لامية بوبيدي، 2012، ص 42)

تشير بعض الدراسات إلى أن معرفة الجزائريين بالمخدرات تعود إلى ما قبل الإحتلال الفرنسي معتمدة على رواية للرحالة "هايزيش فون مالستان" التي تحمل عنوان " مدخنوا الحشيش في مدينة الجزائر " وما يدعم هذا الطرح هو انتشار زراعة الحشيش في كافة أرجاء الدولة العثمانية أين كان يستعمل كعرق، وبعد قدوم الإستعمار الفرنسي أدخل ما يعرف بالافسنتين الذي يحدث سكرا شديدا خاصة إذا لم يمزج بالماء كما أن الحشيش لم يكن ممنوع من الناحية القانونية في تلك الفترة حيث كان الجزائريون يتعاطونه في المقاهي، إلا أن بعض الدراسات تنفي استخدام الجزائريين للمخدرات قبل وأثناء الإحتلال الفرنسي إذ تعتبر الأبحاث المهتمة بتاريخ معرفة الإنسان الجزائري للمخدرات على وجو الدقة والتحديد والأنواع التي كان يستعملها وسبب ذلك منعدمة. إلا أن المؤكد هو أن الجزائر بعد الإستقلال أصبحت تعّد من بين الدول التي تعاني من ظاهرة المخدرات التي ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة مستهدفة طاقاته الشبابية التي تمثل 70٪ من مجموع السكان، و قد سجل أول إنذار سنة1975 بعد حجز 3 طن من القنب وتوقيف 25 شخص أغلبهم أجانب مما أدى بالسلطات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الظاهرة على غرار تنصيب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات سنة 2002 الذي كان تبعا في بداية الأمر للرئيس ثم ألحق بوزارة العدل سنة 2006 كما وتم إصدار القانون 18/04

المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية وقمع الإستعمال والإتجار الغير مشروع بها والذي ينص في مادته 12 على أنه "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين أو بغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يستهلك أو يحوز لأجل الإستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة ، إلا أن الإحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لا توازي المجهودات المبذولة حيث اكتشفت محاولات لإنتاج القنب الهندي سنوات 2007و 2008 الذي تعتبر كمياته المحجوزة في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2000 تم حجز 6.262 طن أما في 2012 فقد ارتفعت الكمية إلى 53.5 طن مع تسجيل دخول أنواع جديدة وغالية من المخدرات منها اهيروبين 686غ ، الكوكايين 8 كلغ و 253ألف قرص مهلوس في ، وفي نفس الصدد تعاملت مصالح الأمن مع 2573 قضية متعلقة بالمخدرات أسفرت عن توقيف 3986 شخص.

أما أكثر أنواع المخدرات انتشارا في الجزائر فتتمثل في كل من القنب الهندي (الكيف، الزطلة) والمؤثرات العقلية (القارديناال ، ديزيبام ، ترانكسان ، لارطان). (براهمية نصيرة، 2013، ص17)

لذلك أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات من أكبر الظواهر والمشكلات الإجتماعية المعيقة للتطور والتقدم المجتمعي في المجتمع الجزائري، لما لها من إنعكاسات على سلوك الفرد المدمن، لذا تسعى الجزائر للتخفيف من حدة الظاهرة من خلال تفعيل وتنشيط مختلف الوحدات والوسائط المجتمعية والتربوية مثل مصالح معالجة المدمنين، دواوين لمكافحة المخدرات وإدمانها إضافة إلى تفعيل عمل المؤسسات والوحدات الأمنية. (لامية بوبيدي، 2012، ص 42)

ثالثا: أنواع المخدرات

مع تطور المجتمعات تطورت أساليب التخدير وبدأ استخدام مركبات من النباتات المخدرة الأشد فعالية وأكثر قدرة على جعل متعاطيها مدمنين عليها مثل الحشيش والهيروبين والكوكايين وبعض المشتقات الآخرى، ثم ظهرت المركبات الكيميائية المصنعة كنتاج للتطور الصناعي والتقدم العلمي بصور مختلفة كالمهدئات، منومات، منشطات أو مهلوسات تحتوي على خواص فعالة تؤدي إلى الإدمان نتيجة تعاطيها وهذا ماجعلها هدفا لتجار المخدرات وبيعها بصورة غير مشروعة بهدف تحقيق أرباح مادية. (أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 159)

للمخدرات عدة أنواع يمكن تصنيفها تبعا للمادة المكونة لها الى قسمين رئيسيين هما مخدرات طبيعية ومخدرات مصنعة.

أولا: مخدرات طبيعية: التي تستخدم في حالتها الطبيعية أو يتم تحويلها الى شكل يستهلك دون التغيير في طبيعتها، وهي تشمل الحشيش، مركبات الأفيون، الكوكايين، مجموعة القات.

1- الحشيش: هو مستحضرات نبات القنب وهي الحشيش والحشيش السائل، يتعاطى عن طريق الدخان (السجارة، او البايب، او الجوزة) أو يتناول بدون طهي أو بطهيه أو بإذابته في سائل مثل القهوة.

- "فالحشيش يؤخذ من أطراف نبات القنب المورقة ويلف في شكل سجائر أو يجفف ويكبس أو يستخرج من أفراز القمم المزهرة للنبات بعد كشطه أثناء فتر تزهير نبات القنب"(محمد شفيق، د س، ص66)
- "الحشيش السائل يتم إذابته في محلول كحولي يسخن إلى درجة التبخير ثم يكثف" (محمد شفيق، د س، ص66)
- ان تعاطي الحشيش يعطي شعورا مزيفا بالرضا والسعادة وتفادي الإرهاق، كما يؤثر على الإدراك الحسي والتقدير السليم للزمان والمكان، وعدم قدرة الفرد على التحكم الصحيح في الأمور والأشياء، ان تناول الحشيش بكمية كبيرة يصبح لها تأثيرها مثل العقاقير المهلوسة، والإنقطاع عن تناولها يسبب اضطرابات جسمية حادة خاصة في حالة إدمانه. (محمد شفيق، د س، ص67)

2- مركبات الأفيون:

كتب كارل ماركس في أحد أعماله أن "الدين هو أفيون الشعوب" ولكن اليوم أصبح الباحثون يرون أن الأفيون هو دين الشعوب (عبد الله قازان، 2005، ص 15)، فالأفيون هو مجموعة من المركبات المشتقة من " الأفيون، المورفين الهيروين، الكودايين وبعض العقاقير، حيث يستخلص الأفيون من نبات الخشخاش ويؤخذ على ثلاثة أشكال موضحة في الشكل التالي: (محمد شفيق، د س، ص67)

- الأفيون مادة تنتج من نبتة الخشخاش واسمها العلمي Papar Somniferum تنبت بكثرة في أوروبا والهند وتركيا، وتحصد في دول المثلث الذهبي الذي يضم بورما، تايلاند ولاوس، والهلال الذهبي الذي يضم الباكستان، أفغنستان وايران، فتستخلص وتحول إلى أقراص بعد أن تجمع من أزهار هذه النباتات ثم تحول إلى مادة إسفنجية لتصبح صلبة وبنية اللون، ويمكن إستنشاقها بالتدخين أو من خلال مضغها على شكل علكة أو على شكل تبغ، وهو ينبت في مناخ معتدل ويستخدم في تسكين الآلام (عبد الله قازان، 2005، ص30)



- **الكودايين** من أكثر المواد استعمالا في الأقراص الطبية في تسكين الآلام، ونادرا ما يدمنه الأفراد لأن ادمانه يقتضي تعاطيه لمدة طويلة، ويتناوله المدمن كبديل للأفيون وهو يؤخذ عن طريق الفم أو الحقن. (محمد شفيق، د س، ص68)
- **المورفين Morphine:** اكتشفت طريقة استخلاص هذه المادة من الأفيون على يد عالم ألماني يدعى "سيرتيرنر عام 1804"، وهو على شكل بودرة بيضاء ذات طعم مر تذوب في الماء والكحول، ويستخدم لعلاج الألم والإسهال الشديد، والسعال عن طريق الحقن، والتوقف عن استخدامه يحدث أعراضا مثل احمرار العينين والتعرق والنعاس وغيرها من التأثيرات، والإستخدام المنتظم يمكن أن يخلق لدى الفرد القدرة على تحمل جرعات كبيرة، لذلك فإن يزيد الجرعة لكي يحصل على النتائج المرغوبة، مثل السكون وبعض الخمول، كما يسهم المورفين في حصول الإعتماد النفسي لدى الشخص الذي يتناوله. (عبد الله قازان، 2005، ص 31)
- **الهيروين Heroin:** أنتجه عالم بريطاني "الدرايت عام 1874" من المورفين وإنتشرت سنة 1890 من طرف عالم ألأماني "هنريش دريسر" ووصفه بأنه مسكن وقاتل للآلم، ويستخدم لمعالجة إصابات الصدر والرئتين، يتوفر على شكل بودرة أو أقراص بحيث يكون له مظهر أبيض متبلور، فيبلع أو يدخن أو يستنشق أو يحقن (أكثر شيوعا) ومن أنواعه أيضا السكر البني الذي يعتبر من أقوى المهدئات الذي يمنح لمستعمله إعتماد نفسي وجسدي قوي. وفي عام 1845 ظهرت الحقنة في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت في تناول الهيروين مواد آخرى، فإنتشرت الأمراض مثل الإيدزبين المدمنين، كما يعرف الهيروين عدو الجيوش أو مرض الجيوش. وتكون آثاره الشعور بالخفة، فقدان الشهية، ضعف الرؤية، إضطراب الدورة الشهرية لدى النساء، كثرة النعاس والتعرق، وتصل ذروة تأثيرات الهيروين بعد 72 سا من آخر حقنة أو جرعة تناولها الشخص. (عبد الله قازان، 2005، ص 32)

- **الكودائين Codeine:** يعد الكودائين المادة المشتقة من الأفيون، ولكنه أقل فاعلية من الهيروين والمورفين، أكتشف عام 1932، ويفصل عن الأفيون الخام ليصبح مسحوقا ابيض يذوب في الماء والخمر، ويستخدم لعلاج الألم، الصداع، يعمل على إحداث الإدمان بسرعة ويكون على شكل أقراص، سائلا أو حقن ويحدث الشعور بالخفة والصعوبات التنفسية والهيجان، فهو يحدث الإدمان النفسي، أما الإدمان الجسدي نادرا مايحدث عند مدمنه لأن التأثيرات الناتجة من التوقف عنه هي توسع العيون، النعاس، كثرة التعرق، سيلان الأنف والقيئ. (عبد الله قازان، 2005، ص 32-33)
- **المنشطات:** هي مواد تحفيزية للجهاز العصبي المركزي وهي مشهور باسم « Pep Hills" ينشأ لدى المدمنين على المنشطات الشعور بالثقة بالنفس، الإسهال وفقدان الشهية، ومن أشهر أنواع المنشطات نجد: الكوكائين، الأمفيتامينات، القات، وهناك مواد منشطة يقبلها المجتمع ولا تتبر مخدر مثل الكافيين في القهوة والشاي والنيكوتين في التبغ. (عبد الله قازان، 2005، ص 34)

3- مجموعة الكوكايين "Cocaine" : هي من أخطر المخدرات تأثيرا على مستهلكها، إكتشفها العالم " ألبرت فيمان عام 1860" وهي تنمو في أمريكا الجنوبية وهي مكلفة الثمن (عبد الله قازان، 2005، ص 35)، تستخرج من شجيرة الكوكا وهي تكون على شكل مسحوق ناعم الملمس أو بلوري أبيض ناصع، ويعتبر الكوكايين من منشطات الجهاز العصبي المركزي الذي يمنح شعورا كاذبا ومؤقتا بالقوة واليقضة والإبتهاج يليه شعور بالتعب والهبوط. (محمد شفيق، د س، ص68)

والكوكائين يستخدم طبيا في جراحة الحنجرة وعلاجا للعيون، ولقد استخدمه "فرويد" في علاج عدد من الاختلالات النفسية والعاطفية والجسدية،

- طريقة تناوله عبر الإستنشاق، الشم أو الحقن
- أعراضه: الشعور بطاقة قوية، نوم عميق، اكتئاب، كثرة الكلام والثرثرة، توسع حدقات العين ويمكن للجرعات الكبيرة منه أن تقتل الفرد المستهلك للجرعات الكبيرة
- أعراض التوقف عنه: القلق، الإكتئاب، الجوع. (عبد الله قازان، 2005، ص 35)

4- مجموعة القات: تستخرج من شجرة القات، ويتم تعاطيه عن طريق مضغ أوراق النبات الطازجة ، أو تجفيف الأوراق وسحقها وتحويلها إلى عجينة. (محمد شفيق، د س، ص68)

يعتبر القات من منشطات الجهاز العصبي المركزي، يؤدي إلى شعور كاذب بالإبتهاج واليقضة والقدرة على السهر، وعند إنتهاء مفعوله ينتاب مستهلكه شعور بالإكتئاب وفقدان للشهية وتأثير سلبي على الإنسان بدنيا ونفسيا. (محمد شفيق، د س، ص68)

هو عقار ينشط الذهن ويشبه الأمفيتامينات، يزرع في اليمن وأثيوبيا والصومال التي لا تعتبره مادة ممنوعة بخلاف قرار الجامعة العربية التي صنفته ضمن قائمة المنشطات الإدمانية، كما استخدم القات لعلاج بعض الأمراض ولا يحدث إعتمادا جسديا لدى الفرد بل إعتمادا نفسيا، حتى عندما يتناوله لمدة طويلة، والجرعات الكبيرة منه تسبب الخفة والنشاط الزائد وتقوية الحواس وغيرها،

التوقف عنه يسبب قلة التركيز، الهلوسة، الكسل، الضعف، فقدان الشهية والتبول الزائد. (عبد الله قازان، 2005، ص 36)

ثانيا: مخدرات مصنعة: وهي تصنع في المصانع وتستهلك على شكل أقراص أو حبوب أو سوائل أو بودرة (مسحوق) (محمد شفيق، د س، ص66) وهي غير مشتقة من المخدرات الطبيعية إلا أنها تنتج عنها آثار مشابهة للمخدرات الطبيعية أهمها حالات التأثير العصبي والبدني والإدمان، وهي مقسمة إلى ثلاثة أنواع كما هو موضح فيما يلي: (محمد شفيق، د س، ص 68-69)

- مجموعة المنشطات وهي الأمفيتامينات لها عدة أنواع أهمها (الماكستون فورت، الأمفيتامين، الدكترومفتامين، والميتامفتامين) تؤثر على الجهاز العصبي كما تستخدم طبيا في حالات الصرع وعلاج زيادة الوزن، وتحدث لدى متعاطيها آثار منها فقدان الشهية، الأرق، الهذيان، الدوخة والصداع
- مجموعة المهبطات وهي الباربيتورات وهي من مهبطات الجهاز العصبي المركزي مصنفة الى:

-منشطات على شكل كبسولات أو اقراص تؤكل أو تشم بعد خلطها بالهيروين ذات مفعول سريع عند تعاطيها واذا أخذت بكمية كبيرة فهي تؤدي إلى ثقل الكلام ونوم عميق وفقدان الوعي

- المسكنات تكون على شكل أقراص بيضاء مستديرة مشتقة من عدة مواد منها الموتولون المعرفوفة باسم (السكاي هوك) والنوبادين (فانتوم) اضافة الى الماندركس والريفودال. -المهدئات تستعمل لتهدئة المتعاطي وتقليل شعوره بالقلق مثل الفاليوم والمليتون واليبريم

- المواد المسببة للهلوسة من أشهر أنواعها (عقار ل.س.د) وهو سائل عديم اللون أو مسحوق أبيض أو حبوب بيضاء أو رمادية أو فضية داخل كبسولات، تؤخذ عن طريق الفم أو الحقن، تؤثر سلبا على شخصية المتعاطي وجسمه وتؤدي إلى الهلوسة وصعوبة في الكلام، اختلال الاحساس بالوقت بالمسافة وتخيلات خاطئة عن الأماكن ويسبب إضطرابات نفسية قد تدفع بالمدمن للانتحار أو ارتكاب الجرائم
- ويؤدي إنقطاع المدمن عن التعاطي إلى شعوره بالقلق والإكتئاب والخوف الشديد من الموت والإعتداء عليه.

- كذلك يعتبر الميسيكالين والسيلوسين من المواد المسببة للهلوسة وهي تكون على شكل مسحوق يوضع في كبسولات، أو مسحوق بني داكن يوضع في حقن، عند تعاطيه يشعر المتعاطي بأوهام وهلوسة لمدة 6ساعات مع تخيل أشياء غير موجودة واعتقاده بقدراته الخارقة الزائفة. (محمد شفيق، د س، ص70)

رابعا: أسباب إنتشار المخدرات وآثارها

1- أسباب إنتشار المخدرات في العالم وآثارها:

تصيب المخدرات الأمن القومي للدولة بأضرار كبيرة فهي تخرب اقتصاد الدولة مما تؤثر على الدولة، كما لها آثار اجتماعية سلبية مما تؤثر على المجتمع، لذلك تعتبر المخدرات سلاح في يد أعداء الدولة لا تقل فتكا وتدميرا وشراسة عن غيرها من الأسلحة الحديثة المستعملة في الحروب المعاصرة، وما يزيد من خطورة المخدرات كسلاح هو تجارتها المخفية المنتشرة في الظلام والتي توجه لمختلف الفئات من عسكريين، محاربين ومدنيين. (محمد شفيق، د س، ص84)

مثال: نجد اليابان في الحرب العالمية الثانية أنها قد إستعملت المخدرات كسلاح في الأراضي التي إحتلتها مستهدفة بذلك القضاء على قدرة النضال وروح المقاومة بأقل جهد وقد خصصت اليابان ميزانية لإقامة مصانع لإستخراج "الأفيون" مثل "الموروفين، الهيروين والكوكايين" واباحت تعاطي المخدرات وشجعته في مستعمراتها وشجعت على انشاء مراكز لبيعها وتصديرها، وفي المقابل حرمته في بلادها فقد قدر عدد مدمني المخدرات في مقاطعات الصين الشمالية الأربع سنة 1936 بنصف مليون ووصل الى حولي 13 مليون سنة 1939. (محمد شفيق، د س، ص 84-85)

وبنفس المنطق شجع الإنجليز إنتشار الأفيون والحشيش في كل من مصر وفلسطين وفي بعض الدول العربية والإفريقية وفي مستعمراتها الهندية في الشرق.

أما في الجزائر فقد حولت فرنسا فائض انتاج القمح الذي يكفي لتلبية احتياجات الدول الأوروبية إلى مزارع كبرى للكروم تعتمد عليها مصانعها ومصانع أوروبية وكان المجتمع الجزائري من ضحاياها. (محمد شفيق، د س، ص 85)

فقد استغل المستعمرون سموم المخدرات في استعباد الشعوب وما يؤكد علاقة الاستعمار بانتشار المخدرات في مستعمراتها ليس صدفة بل بمخططات استعمارية كوسيلة لكسر الشعوب وتهديد كيانها وإضعاف مقاومتها، وإعتبارها أحد أشكال التخريب الإستعماري في عدة جوانب منها الجانب الاقتصادي، الإجتماعي والنفسي بهدف تحقيق الحكم التسلطي. (محمد شفيق، د س، ص 85)

- **أسباب إنتشار المخدرات:**

- الهروب من المشاكل والإختلاط برفقاء السوء (دافعان أساسيان)
- التفكك الأسري أو نقص الرقابة الوالدية أو الإفتقار إلى القدوة
- التنشئة الإجتماعية الغير سوية. (محمد شفيق، د س، ص 86)
- الأفات الإجتماعية من فقر، بطالة، إنخفاض المستوى التعليمي
- قد تكون إستجابة للفشل والإحباط والضياع والعجز، المعاناة، التخلف الإحساس بالظلم، عدم تحقيق العدالة الإجتماعية
- نقص التمسك بالمعايير والقيم السائدة في مجتمعاتهم خاصة الدول المسلمة. (محمد شفيق، د س، ص 75)
- كما أن هناك أسباب آخرى تؤدي إلى انتشار تعاطي المخدرات منها: العولمة والتحرر والإستعمار والتقدم في ميدان النقل والإتصالات والتقدم التكنولوجي بسوء إستخدامها وعلاقتها بالصناعات الدوائية. (عبد الله قازان، 2005، ص16)
- انتشار بعض السلوكات لدى الأفراد التي تدل على عدم رضاهم عن واقعهم. (عبد الله قازان، 2005، ص16)

2- آثار ظاهرة المخدرات

أصبح موضوع الإدمان على المخدرات محل إهتمام الأفراد والمجتمعات، لإستخاماته المختلفة منذ نشوء البشرية من إستخدامات علاجية إلى استخدامات سلبية، ومن جرعات صغيرة مضبوطة إلى جرعات كبيرة لا يمكن للفرد الإستغناء عليها مما يصبح الفرد مدمنا عليها، مما تشكل حالة الإدمان على المخدرات عائقا لتطور حياة الفرد إجتماعيا وإقتصاديا وفرضها لأعباء النفقة على الفرد، كما تؤثر على صحته الجسدية وعلى أمن وإستقرار المجتمع ككل.

وعليه تتعدد آثار تعاطي المخدرات سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع في عدة جوانب نذكر منها:

- **الاثار الإقتصادية:**

- لها تأثير ضار على الإنتاج القومي وبرامج التنمية نتيجة تدهور الكفاية الإنتاجية في المجتمع بسبب تدهور إنتاجية المدمنين وخاصة العمال منهم وذلك نتيجة تأثير المخدرات على نشاطهم الحيوي وقدراتهم وطاقاتهم وتركيزهم وتفكيرهم وما ينتج عن تعاطي المخدرات من خمول العامل المدمن وكسله. (محمد شفيق، د س، ص 88)
- تؤدي المخدرات إلى تدهور الحالة الإقتصادية لعائلات المدمين بسبب نفقات المدمن على المخدرات. (محمد شفيق، د س، ص 91)

فظاهرة الإدمان لها جانب إقتصادي بالنسبة للفرد من ناحية، وبالنسبة للمجتمع من ناحية آخرى، فالدولة تنفق أموالا في المكافحة والمحاكمة والعقاب، ويمكن أن تستغل هذه الأموال لرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، إضافة إلى أن المدمن يعتبر قوة عاملة معطلة عن العمل والإنتاج. (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 58)

- **الآثار الصحية:**
  - تؤدي المخدرات إلى تدهور الصحة العامة وإنخفاض حيوية جسم المدمن ومستوى أدائه ونشاطه، ونقص مقاومة جسمه للأمراض وإنخفاض مناعته. (محمد شفيق، د س، ص 89)
  - الحشيش مثلا يؤدي بعد حوالي ساعة من تعاطيه الى زيادة ضربات القلب، إتساع وإحمرار العيون، إصفرار الوجه، جفاف الحلق والفم، إضطراب في الحواس خاصة البصرية والشمية، الشعور بالتعب والرغبة في النوم وضعف القدرة على القيام بأي مجهود، إضافة إلى إرتفاع إحتمال إصابة المتعاطي بالأزمات القلبية مع إرتعاشات عضلية وبرودة الأطراف وقيئ في بعض الأحيان إلى جانب فقدان الشعور بالواقع وزيادة التخيلات. (محمد شفيق، د س، ص 93)

إذن فتعاطي المخدرات مشكلة صحية تتعلق بالجانب البدني الجسمي، لتأثير المخدر على جسم الإنسان وصحته وإصابته بعدة أمراض وأحيانا يعتبر الإدمان الموت البطيئ.

- **الآثار الإجتماعية:**
  - تؤدي المخدرات بالمدمن إلى إهماله لعمله وعدم إلتزامه بضوابطه والخروج على مقتضيات نظامه وضوابط مجتمعه. (محمد شفيق، د س، ص 89)
  - فقدان المدمن بالشعور بالمسؤولية والإغتراب الداخلي (الإغتراب عن نفسه) والإغتراب الأسري بسبب الخلافات الأسرية. (مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 125)
  - ترتفع معدلات الجريمة المقترنة بالمخدرات، فيكون لها تأثير سلبي على أمن المجتمع وسلامة المواطنين وإنتاجية الأفراد ورفاهية المجتمع (تشرد، الحوادث، إدمان الخمور، القمار، الرشوة، الإختلاس، السرقة، البغاء..) (محمد شفيق، د س، ص 90)

يعتبر الإدمان على المخدرات شكلا من أشكال التكيف الإنسحابي غير المتوافق مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع مع عدم قيام المدمن بوظائفه الاجتماعية على النحو العادي، مما يؤثر على الفرد المدمن وعلى مجتمعه.

الآثار النفسية:

لمشكلة تعاطي المخدرات آثار نفسية وعقلية على المدمن منها:

- التفكير الإضطهادي والتدهور العقلي والنوبات الذهانية الحادة والنوبات الشبيهة بالصرع.
- إضطربات في النوم، الهلوسات.
- الشعور بالإكتئاب، القلق والفزع غير المنطقي.
- إضطراب الإدراك الحسي والذاكرة والتفكير. (مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 125)
- تعمل المخدرات على تدهور مستوى طموح المتعاطي وقوة إرادته وكفاءته في ممارسته لعمله ونقص إمكانيات إبداعاته والإبتكار لديه، وعدم تحمله لمسؤوليته. (محمد شفيق، د س، ص 89)

إذن فالإدمان على المخدرات تؤثر على الجانب السيكولوجي للمدمن، فبعض من حالات الإدمان تؤدي إلى إضطرابات عقلية المؤقتة إلى جانب الإضطرابات النفسية والتأثير على الوظائف العقلية للفرد من حيث الإدراك، التذكر والتخيل وما يتولد عن ذلك من إغتراب الفرد عن نفسه، وعن أسرته ومجتمعه. (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 58)

الآثار الأمنية:

ظاهرة المخدرات ترتبط بعملية الزراعة، أو التصنيع، أو الإعداد، أو التصدير، أو الإستراد، أو التوزيع، أو الإدمان عليها أو حتى في توفير أمان لتعاطيها، لذلك تصنف على أنها جريمة يعاقب عليها القانون لتهديدها لأمن المجتمعات من ناحية الإستقرار من جهة، ومن ناحية زيادة الإنفاق الأمني في التحقيق والملاحقة والقمع لأطراف هذه الجرائم، فقد أثبتت الدراسات أن الإدمان على المخدرات يعمل على انحراف سلوك المدمن والسير في طريق الجريمة سواء تحت تأثير المخدر أو بعده، مما يعمل على رفع معدلات الجرائم والعنف من سرقة، قتل، الإختلاس، الجرائم الجنسية والحوادث المرورية. (مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 127)

آثار الإدمان على العمل:

- الإدمان يسبب الضعف العام لدى المدمن وعدم قدرته على بذل مجهود لأداء مهامه في العمل.
- ضعف الإنضباط من قبل المدمن وكثرة التغيب والتأخر في مواعيد العمل.
- إضطراب سلوك المدمن يؤدي إلى صراعات تنظيمية بسبب كثرة الشجار وسوء التصرف وسرعة الإنفعال والتهور داخل بيئة العمل.

- الإدمان يزيد من حوادث العمل لدى المدمن أثناء إدائه لمهامه (مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 129)

خامسا: سبل الوقاية والعلاج

للمخدرات خطر إجتماعي وآفة مرضية مدمرة للفرد، الأسرة والمجتمع، إذ تمس مختلف جوانب الحياة الإجتماعية، الإقتصادية، النفسية والصحية، وهذا مايستوجب علينا لمواجهة هذه الظاهرة، وتكثيف البحوث العلمية وعلى الحكومة وضع خطط واقعية منظمة بقرارات تنفيذية وإدارية وتشريعية لازمة ودقيقة، ومن أهم المقترحات لذلك:

- تكريس القيم الدينية ونشر الوعي الإسلامي في وسط جل فئات المجتمع المتباينة التي تنهي عن المسكرات والمخدرات والأضرار الناجمة عنها سواء على العقل أو البدن أو النفس.
- إبراز الآثار الفتاكة والمدمرة الناتجة عن تعاطي المخدرات مع التركيز على نشرها في مختلف الوسائل الإعلامية ومواقع التواصل الإجتماعي المختلفة. (محمد شفيق، د س، ص 96)
- تشديد الرقابة والعقوبات خاصة على التجار ومنتجيها
- إستغلال وقت الفراغ خاصة لدى فئة الشباب في أعمال صالحة ونافعة على الفرد والمجتمع. (محمد شفيق، د س، ص 98)
- تكثيف المراكز العلاجية مع تحقيق تطور مستمر لبرامج العلاج بما يتلاءم مع التغيرات التي تحدث على مكونات المواد والوسائل المستعملة في الإدمان. (محمد شفيق، د س، ص 99)

وقد بات اليوم ادمان المخدرات يشكل في العالم مشكلة عالمية اجتماعية وطبية ونفسية واقتصادية، ومع زيادة استخدام المواد المخدرة بشتى أنواعها وتطور وسائل الإتصال والمواصلات بدأ انتشار التجارة بالمخدرات على النطاق الواسع وطنيا ودوليا وتهريبها من دول الانتاج الى دول مستهلكة. (أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 160)

2-دور الأسرة في الوقاية من تعاطي وإدمان المخدرات:

الوقاية: تشير إلى أي فعل مخطط يقوم به الأفراد تحسبا لظهور مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلا بهدف وقف مضاعفاتها، وهناك ثلاثة مستويات للوقاية نذكرها:

❖ **وقاية أولية Primary Prevention** يقصد بها مجموع الإجراءات التي تستهدف منع وقوع التعاطي أصلا، بالتوعية بمحاضرات، منشورات مطبوعة، ملصقات، أفلام موجهة... إضافة إلى إجراءات تتخذ على مستوى الدولة سواء كانت إجراءات أمنية أو تشريعية لمنع المخدر بغية منع الوقوع في الإدمان على المخدرات. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 76)

أما في محيط الأسرة فإن الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات تلعب دورا بارزا، فالأسرة تقوم بالتنشئة الإجتماعية وتعمل على تحقيق لأبنائها إحتياجاتهم بأساليب سوية من خلال:

❖ مواجهة المواقف الصعبة في الحياة الإجتماعية ويتعلم الإبن عدم الإنسحاب في المواقف الصعبة.
❖ تدريب الأبناء على إتخاذ القرارات في المواقف المختلفة.
❖ إستغلال وقت الفراغ عند الأبناء وإستخدام طاقتهم في أعمال لها فائدة على الفرد أو المجتمع بممارسة الأنشطة الرياضية، الثقافية والإجتماعية.
❖ أن يكون الوالدين قدوة حسنة لأبنائهم في سلوكهم وأعمالهم. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 77)
❖ الوقاية من الآثار الثقافية السيئة كأصدقاء السوء الذين يتسمون باللامبلاة، الإبتعاد عن الواز الديني.
❖ التماسك الأسري وإصلاح العلاقات الأسرية بما يسودها الإطمئنان والتفاهم وتماسك العلاقات والعمل على التربية السليمة لأبنائهم بتوفير جوي أسري سوي. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 76)
❖ غرس القيم الدينية وتقوية الوازع الديني لدى الأبناء

➢ **الوقاية الثانوية Secondary Prevention**

هو التدخل العلاجي المبكر، بحيث يمكن وقف تعاطي الفرد على المخدرات قبل إدمانه، أي أن هذا المستوى من الإجراءات الوقائية يقوم على أساس الإعتراف بأن الشخص أقدم فعلا على تعاطي المخدرات ولكن لا يزال في مرحلته الأولى بغية محاولة إيقافه قبل الإدمان عليها.

(حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 76)

ويبرز دور الأسرة في هذه المرحلة الوقائية في:

- ❖ الإكتشاف المبكر لتعاطي الإبن للمخدرات من خلال ملاحظة مستواه الدراسي وسلوكه.
- ❖ البحث عن علاج سريع في المراكز المتخصصة للعلاج المبكر

➢ **الوقاية من الدرجة الثالثة Tertiary Prevention**

يقصد بها وقاية المدمن من مزيد من الإدمان خاصة في الحالات التي لا يستطيع أن تكف عن التعاطي، وإذا توقفت لفترات محدودة فهي تعود للتعاطي مرة آخرى. فقاعدة علاج المدمن هي أن ثلث الحالات تشفى شفاءا تاما، والثلث الآخر من المحتمل أن ينتكس عدة مرات قبل أن يشفى، أما الثلث الآخير فإنه يرفض العلاج لأنه يرى نفسه أنه حر في تصرفاته، مما تنتهي حالة هؤلاء بمضاعفات جسمية وأمراض خطيرة أو إضطراب عقلي أو يرتكب الجرائم. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 81)

الوقاية من الدرجة الثالثة تهدف إلى إستمرارية العلاج للمدمنين ومنع الإنتكاس، ويظهر دور الأسرة في هذه المرحلة فيمايلي:

- ❖ متابعة علاج المريض في المراكز العلاجية المتخصصة التي تحتوي على هيئة التمريض وأخصائي نفساني وإجتماعي.
- ❖ محاولة تغيير الظروف الأسرية ومراعاة مشاعر المريض بعدم السخرية منه أو إشعاره بالذنب ومنحه الثقة. (حسن مصطفى عبد المعطى، 2001، ص 82)
- ❖ بعد العلاج مراقبة علاقات المدمن ورفقائه لعدم تزويده بالمادة المخدرة، وعدم تردده للأماكن التي كان يتعاطى بها، إضافة إلى توجيه سلوكه ونصحه والعمل على ملآ أوقات فراغه بما يفيده بنشاطات ثقافية ورياضية وإجتماعية.

3-دور الأخصائي الإجتماعي في مجال مكافحة تعاطي وإدمان المخدرات:

1 - الدور الوقائي:

- ✓ إثارة إهتمام ووعي أفراد المجتمع بخطورة الإدمان وآثاره الضارة على الفرد والمجتمع، ووسائل الوقاية منه.
- ✓ تنظيم الندوات والمحاضرات التثقيفية حول الإدمان وأضراره في المؤسسات الإجتماعية المختلفة (المدرسة، الجامعة، مؤسسات العمل...)
- ✓ تنظيم برامج وأنشطة مختلفة التي تساعد المواطنين وخاصة الشباب منهم على قضاء أوقات فراغهم والدعوة إلى إنشاء المزيد من مراكز الشباب والأندية الثقافية والإجتماعية

والرياضية، وإتاحة الكتب العلمية والثقافية بسعر مناسب. (مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 182)

- ✓ تسليط الضوء على مجال الإدمان على المخدرات والقيام بالبحوث والدراسات فعلى أسباب الإدمان وآثاره الناتجة عنه وطرق علاجه والوقاية منه.

2 – الدور العلاجي:

- ✓ مشاركة الأخصائي الإجتماعي في الفريق المعالج للمدمن وتركيزه على الحالة الإجتماعية للمدمن وتقديم تقرير مفصل للفريق المعالج على ظروفه الإجتماعية والأسرية وعلاقاته والأسباب التي تدفعه للغدمان على المخدرات.
- ✓ مساعدة المدمن على إدراك حقيقة ذاته ودوره الإجتماعي في أسرته وفي مجتمعه
- ✓ مساعدة المدمن على التوافق الإجتماعي مع نفسه ومع غيره.
- ✓ مساعدة المدمن على تغيير ظروفه البيئية التي تدفعه إلى الإدمان. (مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 183)

ان قضية المخدرات تشكل ظاهرة عالمية لا حدود لها بسبب انتشارها بين مختلف الدول في العالم مع التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور أنظمة الإتصالات السريعة والمباشرة بين عصابات الإتجار بها أو على صعيد إيجاد التقنيات والوسائل المبتكرة لتغيير التركيبة الكيميائية للمواد المخدرة أو إخفائها أو تأمين انتقالها من الدول المنتجة إلى أسواق الإستهلاك(أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 165)

صدر القانون الجديد لمكافحة والوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية في 2004/12/25 للحفاظ على الصحة العامة وذلك بالخضوع التلقائي للعلاج من طرف المدمن أو تنفيذ الأمر قضائي يعفي المدمن من العقوبة الجزائية. كما يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على النظام العام بقمع الجرائم المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وجريمة إنتاجها وإستهلاكها وتصديرها. (طاهري حسين، 2013، ص 16)

4-الدولة العربية ومكافحتها:

وقد كانت الدول العربية في مقدمة العالم في التصدي لظاهرة المخدرات سواء على المستوى المحلي أو الدولي متخذة عدة إجراءات أمنية وتدابير تشريعية ووقائية وعلاجية لتقليص حجم هذه الظاهرة والحد من إنتشارها، حيث انشأت سنة 1950مكتبا للمكافحة تابعا لجامعة الدول العربية وقام بإصدار مجلات متخصصة ونشر عدة أبحاث،(أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 165)

ثم إنشاء المكتب العربي لشؤون المخدرات ومقره عمان كأحد الأجهزة الفرعية التابعة للأمنة العامة لمجلس وزراء الداخلية العربية، وقد تولى المهام التالية:

- تأمنين وتنمية التعاون بين الدول العربية الأعضاء في مكافحة جرائم المخدرات في حدود القوانين المعمول بها في كل دولة.
- تقديم العون للدول الأعضاء في مجال المكافحة.

وقد كان لجهود الدول العربية في مكافحة المخدرات على المستوى الأمني والتخطيط عدة إجراءات منها:

- انشاء لجنة وطنية في كل دولة عربية لمكافحة الاستعمار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.
- إنشاء إدارات متخصصة في كل دولة لمراقبة المخدرات ومكافحة إستعمالها غير المشروع.
- تحديد جميع أوجه الوقاية من خلال تنمية الشعور الرئيسي والوطني والإجتماعي بين الأفراد. (أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 166)
- الرقابة على الوصفات الطبية وإنشاء مراكز متخصصة لعلاج المدمنين وتأهيلهم ورعايتهم.
- وضع خطط تدريبية لرفع كفاءة الجهزة العاملة في المجالات المرتبطة بظاهرة المخدرات وتطوير مهاراتهم.
- إضافة إلى التعاون العربي بوضع إستراتيجيات للتصدي لخطر ظاهرة المخدرات بإنشاء ثلاثة مجموعات عمل فرعية إجرائية للمكافحة منها

1) الدول العربية في شمال إفريقيا.
2) دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية
3) منطقة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر اضافة الى مصر واليمن وفلسطين والسودان بانضمامهم الى مجموعتين

- التعاون التشريعي والقضائي في إطار القانون العربي الموحد للمخدرات النموذجية
- التبادل السريع للمعلومات فيما يخص شؤون المخدرات. (أحمد حمزة الحوري، ص 2014، ص 167)

خلاصة:

تعتبر ظاهرة تعاطي المخدرات من أكبر وأخطر مشكلات العصر التي تواجه المجتمعات وتهدد عدة جوانب على إختلاف أنواعها، خصوصا بعد ماشهدته الظاهرة من تفاقم كبير في نسبة المدمنين على المخدرات في كل أنحاء العالم الغربية منها والعربية وذلك تماشيا مع تعقد الظروف الاجتماعية، النفسية و الأعباء الإقتصادي ، يفترس الفئات المتباينة من الجنسين، لتصبح ظاهرة إجتماعية لها آثارها على الفرد المدمن، على أسرته وبيئته، وعلى الجوانب المختلفة الاقتصادية وحتى الأمنية للمجتمعات، وتأثيرها السلبي على تنمية المجتمعات وتطورها.

المحاضرة 06: الإرهاب الدولي

تعتبر ظاهرة الارهاب ظاهرة قديمة قدم البشرية، فقد عرفت الانسانية منذ القديم ارتكاب الجرائم، فالفعل الارهاب هو فعل هدام رافق الانسان وحضارته منذ أقدم العصور، وهي ظاهرة تتقاطع وتعكس القيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع البشري عبر التاريخ. (احسان محمد الحسن، 2008، ص 51)

لذلك يمكن ان نقول ان الافعال الارهابية فهي ممارسات لها غاية لا اخلاقية وغير شريفة لانها تجلب الأذى والضرر للانسان والجماعة والمجتمع، فمضمونها وأهدافها ظلت ثابتة مع تغيير أشكال الارهاب وصيغه وأساليبه. (احسان محمد الحسن، 2008، ص 51)

أولا: ماهية الارهاب الدولي

1- مفهوم الارهاب الدولي:

مفهوم الإرهاب من المصطلحات الدالة على الإهانة، كما أنه مصطلح يستعمله من هو موضع تهديد، وفي القرن التاسع عشر كان الإرهاب هو الشخص الذي يشترك في نوع خاص من الأعمال العنيفة ضد الدولة.

يتماشى الإرهاب مع الشعور بالخوف، وأهم مقوماته العنف، غاياته هي التهديد، وهدف إضعاف الثقة التي يشعر بها المواطن تجاه الدولة أو الحكومة القائمة على توفير لهم بيئة آمنة هادئة. (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 127)

الإرهاب بلغة الحرب السيكولوجية هي التأثير في قلوب المواطنين وعقولهم، بهدف إضعاف الثقة التي يشعر بها المواطنون تجاه مقدرة الحكومة. (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 127)

وهناك من يرى أن الإرهاب هو أحد أشكال العنف الموجه ايديولوجيا، والذي ترتكبه تنظيمات غير رسمية عن طريق أفراد أو جماعات من المنتمين إليها لأهداف سياسية.

- ✓ **خصائص تميز المنخرطين في الأعمال الإرهابية** وهي:
  - ❖ التناقض الوجداني والفكري
  - ❖ عدم القدرة على الاستبصار
  - ❖ الاتجاه نحو تدمير الذات خارجيا وداخليا
  - ❖ جمود التفكير

اذن هو يعني بصفة عامة التهديد بالعنف، واستغلال عامل الخوف لجذب انتباه الرأي العام أو كسبه أو الضغط عليه، كما أن الإرهاب هو العنف المنظم بمختلف أشكاله والموجه نحو مجتمع ما، سواء كان هذا المجتمع دولة، مجموعة من الدول أو جماعة سياسية أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد هو إحداث تهديد أو حالة من الفوضى من أجل السيطرة على هذا المجتمع أو تفويض سيطرة آخرى مهيمنة عليه . (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 127)

بدأت الحركات الإرهابية في القرن الأول ميلادي على أيدي المتطرفين اليهود ضد الاحتلال الروماني لفلسطين،

وفي القرن الثاني عشر مارسته الطائفة الإسماعيلية الشيعية في ايران ضد زعماء ومشاييخ السنة،

وفي القرن الثامن عشر مارسه المتطرفون اليمنيون على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم على نطاق واسع.

وفي القرن التاسع عشر تمثل في ثورات المتمردين ضد حكم القياصرة في روسيا الإمبراطورية،

وبعد الحرب العالمية الثانية نمت عدة جماعات قومية وتحررية إعتمدت على العنف كوسيلة كفاح أساسية ضد المعتدي مثل ما حدث في فلسطين. (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 127)

2- عوامل تكثف جهود الإرهاب:

- تتمتع الجماعات الإرهابية بتعاطف الآلاف معها سواء داخل حدود بلادها أو خارجها، وبتلقيها مساعات من حكومات أجنبية.
- تقبل ودعم وتشجيع الضعف السياسي والعقائدي الموجود في بعض الدول، وشكل هذا الضعف استمرار للحروب بوسائل آخرى بهدف فرض مطالب معينة على الحكومات. فجماعات إرهابية صغيرة إستطاعت أن تفرض مطالبها السياسية على الدولى أو قوة المنطقة.
- إتجاه بعض الدول لتدعيم مايسمى بالحركات الثورية الشعبية. (عصام توفيق قمر وآخرون، 2008، ص 127)

<u>ثانيا:</u> ضعف وسائل الضبط الاجتماعي والارهاب:

تعتبر وسائل الضبط الاجتماعي على انها آليات أو ميكانيزمات تسيطر على سلوك الفرد وتوجهه نحو مسار معين يتجاوب مع مايريده المجتمع مما يسهم في بناء المجتمع.

- وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون خارجية كالقوانين والمحاكم وقوات الشرطة والامن.

- وقد تكون داخلية كالضمير أو الوجدان أو الاخلاق والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية.

الا ان هناك عدة عوامل تساهم في اضعاف وتفكيك وسائل الضبط الاجتماعي وانهيار القيم السلوكية وتداعياتها، ومن هذه العوامل الحرب والاحتلال والفساد الاجتماعي والانحلال القيمي والسلوكي والاضطرابات السياسية والاجتماعية والفقر والجهل والامية والافلاس الاقتصادي.

كما ان تعرض وسائل الضبط الاجتماعي الى الضعف والانهيار يؤثر على سلوك بعض الافراد الذي يؤدي الى الانحراف وسلوكات سلبية واندفاع بعضهم نحو تيار العنف والجريمة والافعال الارهابية. (احسان محمد الحسن، 2008، ص 119)

ليشكل الفعل الارهابي تهديدا عالميا دوليا للديموقراطية والسلم وسيادة القانون وحقوق الانسان واستقرار المجتمعات.

فالارهاب هم افعال جنائية موجهة ضد دول او افراد يكون الغرض منها الفزع والرعب لدى اشخاص معينة او جماعات لتحقيق أهداف سياسية(محمد فتحي عيد، 2005، ص111) . وهو يشمل عدة أنواع هي:

- أفعال ارهابية متعلقة بالطيران المدني.
- افعال ارهابية متعلقة بممارسة افعال على ضحايا (ممارسة على اشخاص)
- افعال ارهابية باستعال مواد خطيرة او ممنوعة. (محمد فتحي عيد، 2005، ص115)
- افعال ارهابية مرتبطة بالملاحة البحرية.
- أفعال ارهابية مرتبطة بالتمويل الاهابي. (محمد فتحي عيد، 2005، ص116)

فقد اتفق المجتمع الدولي على تجريم كل فعل ارهابي او المساهمة فيه او تمويله على اختلاف نوعه، ولا يعد الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاحتلال الاجنبي كفعل ارهابي لانه فعل هدفه تحرير الارض المحتلة والحصول على حقها في تقرير مصيرها والسعي لاسترجاع سيادتها واستقلالها وفقا لميثاق وقرارات الامم المتحدة التي تسعى للسلم وحماية حقوق المدنين وفق القانون الدولي. (محمد فتحي عيد، 2005، ص117)

ثالثا: موقف الاسلام من الارهاب:

ينطلق الموقف الاسلامي في تحديد ثوابته إزاء الارهاب من خلال فكر الاسلام الذي يتجسد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والشريعة الاسلامية .

ان موضوع الارهاب هو موضوع خطير وحساس لا سيم وان اعداء الاسلام يتهمون الدين الحنيف بأنه دين يدعو الى الارهاب والقتل والفوضى، وانه لولا الاساليب الارهابية التي يتبعها الاسلام حسب نظرتهم لما انتشر الدين الاسلامي عبر المعمورة.

هذا الاتجاه يناقض الواقع والحقيقة، فموقف الاسلام في تحديد ثوابته إزاء الارهاب من خلال فكر الاسلام الذي يتجسد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والشريعة الاسلامية، فلا نجد فيهم ما يأمر بالعنف واستعمال القوة ضد شخص آخر بغير حق أي الظلم، بل على نقيض ذلك فالدين الاسلامي يأمر بالسلم وعدم الظلم والمساواة والعدالة في جميع العلاقات بين الشعوب والدول والأمم، فهو يدعو الى الحق والحسنة بعيدا عن العنف والارهاب. (احسان محمد الحسن، 2008، ص 56)

❖ **آثار التهم الموجهة للاسلام على أنه دين عنف وارهاب:**

- التعصب والتحيز الذي يحمله الغربيون ازاء المسلمين والعرب.
- صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الاقليات العربية المسلمة كالبطالة وتدني الظروف المعيشية الاجتماعية والصحية.
- ضعف حالة قبول الاوروبيين للعرب والمسلمين وتعرضهم الى حالة الاضطهاد.
- الحملات الاعلامية والدعائية السلبية التي تشنها وسائل الاعلام الغربية ضد العرب والمسلمين خاصة المقيمين في أوروبا والغرب .
- وجود الفوارق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين العرب والمسلمين من جهة والاوروبيين من جهة آخرى. (احسان محمد الحسن، 2008، ص 62)

جميع هذه الظروف المذكورة سالفا والمعطيات السلبية التي يعيشوها العرب والمسلمين في الدول الغربية نتيجة لتوجه الاخيرة السلبي عليهم ونظرتهم على اساس ان الدول العربية والمسلمين هم الذين يمثلون الارهاب ، الا ان الاسلام والفكر الاسلامي لا علاقة له بالممارسات الارهابية.

خلاصة:

يمكن أن نصنف قضية الإرهاب الدول من أخطر القضايا على الإنسانية، خاصة العلمية منها المتجاوزة للحدود الإقليمية للدول، مشتملة على عدة أبعاد منها السياسية، الدينية، الإقتصادية والإجتماعية، فقضية الإرهاب الدولي ليست مرتبطة بظاهرة العنف فقط بل ترتبط بالفعل الإنساني الذي له دلالات ومعاني بالنسبة للفاعلين، فحسب نظرية الفعل الإجتماعي يرى ماكس فيبر أن فهم السلوك الإنساني يرتبط بفهم معنى الفعل للفاعل، وفق دوافع وإتجاه الفاعل وسعيه لتحقيق الهدف بإختلاف نوع الفعل، فمثلا يمكن أن يكون فعل جماعة إرهابية فعلا عقلانيا في حالة إرتكابها لتخطيط هجومي منظم لأهدف سياسية، ويمكن أن يكون فعلا قيميا إذا كان هدفها تحقيق قيم دينية بمنظور الكفاح والجهاد، أو

فعلا تقليدية إذا تم ممارسة فعل إرهابي ضمن جماعة إرهابية متطرفة تنشط وفق ثقافة موروثة، كما أن البيئة الإجتماعية لها دور في تبني الفعل وإكتساب معناه,

وعليه فقضية الإرهاب الدولي ترتبط بفعل الإنسان وتفاعله مع بيئته الإجتماعية ولها علاقة بدوافع الفرد وإتجاهاته وأهدافه وما يتولد عنها من تأثير سلبي على أمن الافرد و المجتمعات والخلل الكلي للمجتمع.

المحور الرابع: الهجرة

المحاضرة 07: الهجرة الشرعية (العالمية)

ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا من عملية التكامل العالمي.

وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم.

وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بلغوا نحو ثمانين مليون (80 ميليون) شخص منهم (يشملون) عشرين مليونا من اللاجئين وكان يعتقد أن هذه الأعداد ستتزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين وهناك من علماء الاجتماع يطلقون على هذه الأيام بـ "عصر الهجرة".

فالهجرة هي دخول الناس الى بلد آخر للاستقرار فيه، هي عملية انتقال الناس وارتحالهم من موطنهم للاستقرار في بلد آخر.

أولا : ماهية الهجرة:

1- الهجرة:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى أخر. وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان. (نبيل مرزوق: 2010، ص 2) في ظل هذا الطرح يمكن القول أن مفهوم الهجرة تم حصره في الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى .

تدل الهجرة على الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية. وهذا الأخير أعطى بعدا اجتماعيا للهجرة إذ أنه ركز على التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة الاجتماعية. فقد ينطلق الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء، أو في ظروف اجتماعية معينة، حيث قد يتقلص الدور الاجتماعي للطبقة المتوسطة مثلا أو يتلاشى دورها. (ساعد رشيد: 2012، ص 17)

اذن يمكن القول ان الهجرة هي الانتقال من مكان لآخر بغية التحسين في المستوى المعيشي غالبا، وهي فعلا عقلانية يقوم به الفاعل أي المهاجر لأنه مرتبط بتحقيق غاية مخطط لها بغية تحسين أوضاعه الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية مهما كان السبب الدافع للفعل العقلاني المرتبطة بإتجاه الفرد وغاياته وقناعاته.

2- مفهوم الاغتراب:

الاغتراب هو انسلاخ عن المجتمع والعزلة والانعزال عن التلاؤم والاخفاق في التكيف مع الاوضاع السائدة في المجتمع واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء وحتى انعدام الشعور بمغزى الحياة، واصبح الاغتراب وكأنه مرض اصيب به الانسان الحديث ومن ابرز المفكرين والفلاسفة الذين تناولوه هيجل وكارل ماركس. (مجدى احمد محمد عبد الله، 2013، ص 21)

فالاغتراب يعبر عن ذلك الشعور الذي ينتاب الفرد ويعبر عن عجزه عن التوافق او التكامل الذي يحقق انسجام الفرد مع الجماعة والمجتمع. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 331)

ثانيا: عوامل الهجرة:

تميل بعض النظريات حول الهجرة إلى التركيز على ما يسمى **بعوامل الدفع والجذب**

1- تشير عوامل الدفع إلى طبيعة التغيرات التي تحدث في البلد الأصلي، وترغم جانبا من السكان على الهجرة مثل الحرب والمجاعات والقمع السياسي وضغوط التكاثر السكاني.

2- أما عوامل الجذب فهي مجموع الظواهر والفوائد والجواذب القائمة في البلد الذي قد يستقبل من يعتزمون الهجرة إليه، مثل ازدهار سوق العمل، ورقي مستويات المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وغيرها من الجوانب التي تستهوي المهاجرين.

ثم تعرضت نظرية الدفع والجذب للنقد لأنها تقدم تفسيرات ساذجة في التبسيط لعملية مركبة ومعقدة ومتعددة الجوانب.

- ويمثل بعض الباحثين المحدثين إلى النظر إلى أنماط الهجرة العالمية باعتبارها انساقا أو نظما تنجم عن التفاعل بين الظواهر الكلية (المايكروية) والجزئية أو الصغيرة المايكروية.

وتشير العوامل الكلية في هذه الحالة إلى المؤثرات التي تفعل فعلها على الصعيد العام مثل الوضع السياسي في المنطقة.

والقوانين والتعليمات التي تنظم الهجرة والمهاجرة او التغيرات في الوضع الاقتصادي العالمي، أما العوامل الصغرى التي تكون التصاقا بواقع الناس الذي يعتزمون الهجرة فتتمثل في ما يمتلكونه من موارد ومعرفة وفهم في موطنهم الأصلي.

وتمثل حالة الجماعات المهاجرة التركية في ألمانيا نموذجا لالتقاء المستويين الكلي والصغير. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 334)

- فعلى المستوى الكلي تتضافر عدة عوامل مثل حاجة ألمانيا الاقتصادية للأيدي العاملة وسياستها التي تسير قبول العمال الضيوف الأجانب وأوضاع الاقتصاد التركي التي لا يتمكن معها العمال الأتراك من تحقيق الكسب المادي الذي يطمحون إليه في بلادهم.
- أما على المستوى الجزئي المصغر، فان العوامل المؤثرة تتمثل في شبكة العلاقات والقنوات غير الرسمية التي تعزز التضامن والدعم المتبادل بين أفراد الجالية التركية في ألمانيا أو الروابط القوية التي تسهم إلى عائلاتهم وأصدقائهم في موطنهم الأصلي في تركيا. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 335)

ويرى أنصار نظرية انساق الهجرة، أنه ليس بوسع عامل واحد أن يفسر عملية الانتقال للإقامة أو العمل في بلد آخر، ويعتقدون في المقبل أن كل عملية هجرة مثل تلك القائمة من تركيا إلى ألمانيا هي محصلة للتفاعل بين المسارين الكلي والجزئي.

ثالثا: خصائص الهجرة وأنواعها:

1- خصائص الهجرة:

1- **التسارع:** بارتفاع عدد المهاجرين.

2- **التنوع:** بقبول الدول المضيفة أنواع مختلفة من المهاجرين (عمال، لاجئين، طلاب).

3- **العولمة:** حيث اتخذت الهجرة طابعا عالميا واتسعت مجالاتها لتشمل أعدادا اكبر من الدول سواء المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين.

4- التأنيث: إذ أن أعداد النساء المهاجرات (أخذة في التزايد) تزايد خلافا لحركات الهجرة السابقة التي شملت الرجال وذلك ارتباطا بالتغيرات طرأت في سوق العمل أو توسع السياحة والمتاجرة بخدمات النساء. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 335)

2- أصناف الهجرة: درج الدارسون على تميز أربعة نماذج من الهجرة لوصف التحركات السكانية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية:

1- **النموذج التقليدي الكلاسيكي:** وهي موجودة في بعض البلدان مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا التي نشأت ونمت في السياق التاريخي باعتبارها دولا تضم شعوبا من المهاجرين وقد قامت هذه الدول بتشجيع الهجرة واجتذابها رغم وجود الكثير من القيود وأنظمة الحصص (الكوتا) على من يفدون إليها سنويا.

2- **النموذج الكولونيالي الاستعماري:** فتمثله دول مثل بريطانيا وفرنسا اللتين تميلان إلى إعطاء الافضلية للمهاجرين القادمين من البلدان التي كانت خاضعة لسيطرتها الاستعمارية في السابق دون غيرهم، وبالنسبة إلى بريطانيا فان المهاجرين الوافدين إليها يكونون على الأغلب من دول الكومونولث.

3- **النموذج الثالث: نموذج العمال الضيوف:** تتبعه دول أوروبية مثل ألمانيا وسويسرا وبلجيكا وبموجب هذه السياسات والخطط يجري قبول المهاجرين ودخولهم إلى البلاد على أساس مؤقت، ولتلبية احتياجات سوق العمل بصورة خاصة، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة حتى ولو مضوا فترات طويلة من العمل والاستقرار في ذلك البلد. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 333)

4- **نموذج الهجرة غير الشرعية:** هذا النموذج أصبح واسع الانتشار، حيث يستطيع المهاجرين الذين يدخلون بلدانا بصورة سرية أن يعيشوا بطريقة غير قانونية بعيدا عن السلطات الرسمية في ذلك المجتمع، مثل المهاجرين المكسيكيين يتدفقون إلى الولايات الجنوبية في أمريكا، والعصابات الدولية التي تقوم بتهريب اللاجئين والمهاجرين عبر حدود الدول البرية او من خلال منافذها البحرية. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 334)

رابعا:آثار الهجرة:

تؤدي الهجرة إلى التنوع الثقافي في كثير من المجتمعات، كما تسهم في إعادة تشكيل الأوضاع الديمغرافية السكانية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن تكاثف الهجرة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، جعلت منها قضية سياسية مهمة في كثير من البلدان. (انتوني غدنز: ت فايز الصياع، 2005، ص 332)

خامسا: الهجرة إلى أوروبا

شهدت الدول الأوروبية تحولات عميقة من جراء موجات الهجرة الوافدة خلال القرن العشرين وقد بدأت أوائل هذه الموجات خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما بدأت بلدان البحر الأبيض المتوسط بتزويد بلدان الشمال والغرب في أوروبا بالأيدي العاملة الرخيصة، وكان العمال المهاجرون من تركيا وشمال إفريقيا واليونان وفي المناطق الجنوبية من اسبانيا وايطاليا يقابلون بالترحاب من الدول المضيفة التي كانت تعاني نقصا حادًا في الأيدي العاملة، وتضم سويسرا أو بلجيكا والسويد شرائح واسعة من العمال المهاجرين.

وفي نفس الوقت كانت الدول تبسط سيطرتها الاستعمارية على مناطق عديدة في العالم سمحت بدخول العمال الوافدين إليها من مستعمراتها السابقة.

مثل تدفق العمال الجزائريين إلى فرنسا، والاندنوسيين إلى هولندا، والمهاجرين من شبه القارة الهندية إلى بريطانيا.

وتراجعت حركة الهجرة إلى أوروبا الغربية بشكل ملحوظ من الثمانيات من القرن الماضي بسبب الركود الاقتصادي.

غير أن حركة العمال وانتقالهم إلى أوروبا قد انتعشت بعد سقوط جدار برلين والتحولات التي حدثت في كل من الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أوروبا الشرقية حيث بدأت موجة جديدة من الهجرة وتميزت هذه الموجه بحدتين مهمين:

الأول: هو أن فتح الحدود بين الشرق والغرب قد أدى إلى هجرة نحو 5 ملايين شخص داخل أوروبا بين عامي 1989-1994.

الثاني: فهو أن الحرب والصراع ألاثني في يوغوسلافيا السابقة قد أسفرت عن انتقال نحو 5 ملايين لاجئ إلى مناطق أخرى في أوروبا.

كما طرأت بعض التغيرات على الأنماط الجغرافية للهجرة الأوروبية مع الاختفاء التدريجي للحدود التي كانت تفصل بين الموطن الأصلي والبلدان المستقبلة للاجئين والمهاجرين.

ومن السمات الأخرى التي ميزت موجات الهجرة الجديدة هذه شيوع ظاهرة التباعد الاثني في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقتين ودول أخرى في أوساط أوروبا إذ بدأت جماعة كثيرة بالبحث والعودة إلى الأصول الاثنين لأجيال سابقة منها، فان أعداد ضخمة من الرؤوس الذين عاشوا أجيالا عديدة في لاتفيا وكازاخستان وأوكرانيا اخذوا بعد استقلال هذه الدول عن روسيا يعودون إلى المناطق الروسية التي كان يقطنها أجدادهم. (انتوني غدنز: ت فايز الصياغ، 2005، ص 336)

المحاضرة 08: الهجرة غير الشرعية

احتلت الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة محل اهتمام قضايا وطنية ودولية. لا سيما بدول المغرب العربي. وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، ودفعت بكل الأطياف إلى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية. فالهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة، بل يمكن القول أنها تفاقمت مع تفاقم آثارها، الأمر الذي يستدعي للكشف عن واقعها وأسبابها ومحاولة استئصال الأسباب الدافعة إليها.

أولا: ماهية الهجرة غير الشرعية

1- تعريف الهجرة غير الشرعية:

عرفها المشرع الجزائري على أنها: " مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية، أو الجوية. وذلك بانتحال هوية، أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. (ساعد رشيد: 2012، ص 21)

فالهجرة غير الشرعية هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بكثير من المشاكل الاقتصادية والثقافية والسياسية فهي تعني ان المهاجرون يدخلون البلاد دون تأشيرات أو اذن مسبق للدخول اليها. (بن صغير فارس، 2015، ص 314)

ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات. بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون الحصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة. (ساعد رشيد: 2012، ص 10)

في ظل ما سبق طرحه يمكن القول بأن " الهجرة غير الشرعية" تكمن في الانتقال من البلد الأم إلى بلد آخر بطريقة غير قانونية نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية السيئة وذلك بغية تلبية حاجياتهم أو اشباع رغباتهم .

2- تعريف الحراقة:

العبور بصفة غير شرعية لحاجز، طابور، إدارة، مصلحة الجمارك، قنصلية،...الخ وذلك من أجل الوصول إلى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد مثلها مثل عبور البحر المتوسط وهذا حتى يجدوا أنفسهم في الجهة الآخرى من الحدود كمهاجرين غير شرعيين في انتظار تسوية وضعيتهم حتى يتسنى لهم أن يعيشوا بسلام وحتى يكونوا مثل باقي المهاجرين الشرعيين. (ساعد رشيد: 2012، صفحة 22)

فالحراق هو الشخص الذي قرر الانتقال إلى دولة ما بمحض إرادته، بطريقة غير شرعية فهو يقوم بمغامرة يجتاز فيها البحر باتجاه أوروبا مثلا وغالبيتهم من الشباب.

ثانيا: أسباب اللجوء الى الهجرة غير الشرعية:

حيث يمكن ان نميز عدة عوامل التي تعمل على التوجيه لتبني فكرة الهجرة غير الشرعية نذكر منها:

1- **صورة النجاح الاجتماعي:** وهي صورة مقدمة من طرف مغترب عند عودته الى ارض الوطن وما يبرزه للاخرين من شباب واطفال من مظاهر الغنى كسيارة فاخرة، جلب لهم هدايا والافتخار بها، استثمار في عقارات وغيرها فهي مظاهر تغذية للفرد المقيم في ارض الوطن ومقارنته بما يعيشه الاخر في وطن الغربة. في هذا الصدد نجد التفاعلية الرمزية التي تركز على المعاني والرموز التي يعطيها الفرد لسلوكه، فمثل هذه الأفعال للمغتربين تعطي صورة التجربة الناجحة بعد الهجرة غير الشرعية لبلد آخر حتى وإن كانت بصفة غير قانونية، لتصبح رمزا للنجاح والحرية وتحقيق وتطير الأهداف.

2- **اثار الاعلام المرئي:** الثورة الاعلامية التي يعرفها العالم جعلت الطفل يتطلع على الحياة في البلدان الاخرى مما تزرع فيهم الحافز والرغبة للهجرة.

3- **القرب الجغرافي:** اقتراب اوروبا من الساحل المغرب العربي (14 كلم من طنجة الى شاطئ اسبانيا) اضافة الى عوامل اقتصادية اخرى محفزة.

اضافة الى عدة أسباب من شأنها ان تغرس لدى الفرد فكرة الهجرة غير الشرعية نذكر منها:

1- **اسباب اجتماعية:** كثرة المشكلات الاجتماعية من انتشار السلوك الانحرافي والعنف، الفقر وتدني المستوى المعيشي والبطالة.

2- **الأسباب الاسرية:** فقد ترجع إلى أن الظروف الاسرية المتدنية وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية والحاجة إلى المال هي التى توجه الافراد على الهجرة.

3- الاسباب البنيوية: انتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية حيث تؤثر على اتخاذ قرار السفر وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية، اضافة الى تشجيع السياق الأسري على الهجرة غير الشرعية ودفع أبنائهم للسفر للتغلب على مصاعب المعاش وتحسين من مستوى وعيشتهم. (نسرين البغدادى وسميحة نصر، 2016، ص8)

إذن يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية التي ينتقل فيها الأفراد من بلد إلى بلد آخر بطريقة غير قانونية بإختلاف أسببها المتداخلة فيها عدة أبعاد منها أسباب إقتصادية، إجتماعية، سياسية وغيرها، تحدث خلل في وظائف الأنظمة مما ينتج خلل في النظام العام للمجتمع لتكامل وتناسق وظائف النظم به، لذلك تعتبر الهجرة غير الشرعية نتيجة لخلل في وظائف بعض الأنظمة مثل مؤسسات التشغيل، جودة التعليم، العدالة الإجتماعية في توزيع الثروات مثل الشمال والجنوب، مما يحدث عدم التوازن بالمجتمع ككل.

ثالثا: علاقة الهجرة غير شرعية باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في ظل ضعف النسق الأسري:

ان الاستخدامات السلبية للوسائل التكنولوجية من طرف افراد في أي مرحلة عمرية أو الجنس، أو الدين ومن أي خلفية اقتصادية أو اجتماعية يمكن أن يصبح ضحية خصوصا في ظل تقدم وسائل الاتصال والإعلام التي أصبحت تشكل خطرا جد كبير على الفئة العمرية القاصرة والشباب، خاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية والتوعية من طرف المؤسسات والجمعيات التي تخلت عن دورها الإرشادي التوعوي ليحل محله الخطاب السياسي الايديولوجي. (محمد السيد فهمي:2016، ص157)

إن الفشل في المساندة الضرورية لبعض الافراد قد يؤدي بهم إلى البحث عن البديل قد يكون خطر يتربصهم، ففي غياب الرقابة الأسرية ودورها تحولت مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، سن بشات....) إلى فضاء يتفنن فيه الأطفال او الشباب في نشر أمور كانت تشكل طبوهات في المجتمع. ففي الغالب يرتكب الآباء بفعل الإهمال وهم غافلين عن خطورة هذا الأسلوب بحكم انشغالهم في تدبير أمور حياتهم واحتياجاتهم المعيشية بجانب نقص الوعي التربوي، والإهمال يكاد يكون هو الأسلوب الشائع عند الطبقات الدنيا بحكم نقص الوعي التربوي. (محمد سيد فهمي:2016، ص189)

كما تعتمد وسائل الاعلام الأجنبية نشر بيانات ومعلومات بهدف التأثير المتعمد على المجتمعات الاخرى وبالخصوص العربية منها، خاصة في ظل التغيرات التي عرفها المجتمع الحديث مع ظهور العولمة وتكنولوجيا المعلومات وما تقدمه من سهولة في الحصول على المعلومة في اي مكان وفي اي زمان وتأثيرها على بناء أفكار وقيم وعادات جديدة من خلال الاندماج والانفتاح بين افراد المجتمعات

الاخرى عبر العالم بعد الغاء الحدود الجغرافية بين الدول افتراضيا والتداخل في المجالات المختلفة (الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية...)

بالإضافة الى أن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب أدوارا عديدة اهمها سياسية، اقتصادية واجتماعية في حياة الشعوب في كافة انحاء العالم، وبات تأثيرها يتصدر احداث الساعة نظرا لارتباط عدد كبير من الافراد بتلك الشبكات، وأصبح تأثير تلك الشبكات الاجتماعية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واضحا (السعيد مبروك ابراهيم، 2015، ص 185). حيث ان القنوات الفضائية وما تبثه من أفكار وثقافات للشعوب المختلفة، وشبكة الانترنت العالمية ومواقع التواصل الاجتماعية جعلت الوصول للمعلومات والمعرفة لا يحتاج لأكثر من لمسة زر، وماصاحب ذلك من الاطلاع على ثقافات وعادات وتقاليد وسلوكيات جديدة لم يكن يتعرف عليها المتطلع من قبل. (بن صغير فارس، 2015، ص 318)

حيث اخذت التغيرات والتطورات الجديدة في بلورة رؤية مرتكزة على فكر وادوات الماضي اذ يمكن التعامل مع الجيل الجديد الا بأدوات الحاضر وبثقافة حية وفاعلة ورؤية توصل بقضايا العصر وتجيب عن تساؤلاته (بن صغير فارس، 2015، ص 317).هذا التحول في نمط الحياة الذي فرضه التطور في تكنولوجيا المعلومات والعولمة أثر في نظرة الافراد للمستقبل ونوع الحياة المعاشة، مما تولد تأثير كبير على توجهاتهم وافكارهم.

ومن اهم الافرازات السلبية للعولمة وتكنولوجيا المعلومات التأثير على الهوية والانتماء، وخاصة على الشريحة الحساسة في المجتمعات وهي الاطفال لما يميزهم باستقطاب الافكار وسهولة التأثير عليهم، لذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمس فئة كبيرة من المجتمع منهم مراهقين وشباب من الجنسين، لعدم شعورهم بالارتياح في بيئتهم وبلدهم والشعور بالحرمان من حياة اجتماعية أفضل مقارنة بما يشاهدونه في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعتبر الهجرة الغير الشرعية مشكلة من المشاكل الاجتماعية والديموغرافية التي نعايشها والتي أصبحت تأرق المجتمع، فقد شهدت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا على الصعيد العربي والوطني بوجه خاص، فقد أصبحت تمثل هاجسا وانشغالا كبيرا لأنها تمس استقرار المجتمع، حيث أصبحت الرؤية للهجرة غير الشرعية الوسيلة الوحيدة لتحقيق طموحات الافراد المستقبلية في الضفة أخرى من البحر بالخصوص في أوروبا، متحملين بذلك كل المخاطر والعقبات التي سيلقونها جراء ذلك(الموت غرقا، السجن، الجوع...)

حيث تتكون فكرة الهجرة غير الشرعية من خلال تأثرهم بما يبث وما يعلن عنه في الاعلام الاجتماعي سواء في التلفاز او فيديوهات اليوتوب او مواقع التواصل الاجتماعية وما يقدمونه من صورة

اجمل على البلدان وعلى نمط الحياة مما يؤثر سلبا على الفرد وشعوره بالرغبة في العيش بالطريقة المصاغة في الموقع الافتراضي.

رابعا: أثار الهجرة غير الشرعية: للهجرة غير الشرعية عدة أثار نذكر منها:

-المهن السائدة للمهاجرين بصفة غير شرعية تكون فى الأعمال الزراعية، والأعمال الحرفية، والشاقة.

(نسرين البغدادى وسميحة نصر، 2016، ص6)

-تعرض المهاجرين الى النصب والاحتيال من خلال العصابات الاجرامية من اجل سرقة أموالهم او استغلالهم. (نسرين البغدادى وسميحة نصر، 2016، ص8)

-وضع المهاجرين في مراكز الايواء بين الرعاية والاساءة. (نسرين البغدادى وسميحة نصر، 2016، ص11)

-الضغط على المرافق العامة والخدمات الاساسية.

-تزايد المشاكل الاجتماعية، النصب، الاستغلال والانحلال الخلقي والجرائم بانواعها.

-انتشار ظاهرة التسول والفقر.

-تراجع القيم والمبادئ وترسيخ اعتقادات مخالفة عن مجتمعهم.

-الاخلال بالتركيبة السكانية. (مجدي احمد محمد عبد الله، 2013، 291)

خامسا: الميكانيزمات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

لقد طالت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومست كل الفئات من العائلات والشباب والنساء وحتى الاطفال، لذلك وجب على الدول اتخاذ اجراءات للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الا ان لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم امكانياتها ان تتصدى لوحدها ضد هذه الظاهرة بل لابد من التعاون على المستوى الوطني والجهوي والدولي، حيث ان عملية التنسيق في مجال التصدي للهجرة غير الشرعية يجب ان يشمل تبادل المعلومات بصفة اجمالية وفعلية وذلك بالتعرف على الجماعات المختصة بالتهريب والكشف عن الشركاء المحليين والاجانب ودعم مصالح امن الحدود بوسائل حديثة ومتطورة تساعد وتسهل الكشف وتخفيف من اثار المهاجرين. (بن صغير فارس، 2015، ص 325).

وفي ظل تداعيات هذه الظاهرة –الهجرة غير الشرعية –على الفرد والعالم ككل اجتمعت جل دول العالم إلى تجريمها وفرض عقوبات لمكافحتها، مما أدى بالمشرع الجزائري إلى تبني سياسة جناية تعتمد في الأساس على محاربة شبكات تهريب المهاجرين، وقد وضع آليات وقائية لمكافحة هذه الظاهرة في نص المشرع بالمادة 303 مكرر 39 على معاقبة الشروع في الجنح المتعلقة بتهريب المهاجرين. أما الشروع في الجنايات فهو معاقب عليه بنفس عقوبة الجناية حسب القواعد العامة لتقنين العقوبات فلا حاجة للنص عليه، لأن حكم القاعدة العامة نافذة. (نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون: 2020، ص412)

خلاصة:

في الآخير القول يمكن القول أن الهجرة التي يعرفها المجتمع نتيجة ثورة المعلومات والاتصال في ظل العولمة كان له أثر على مختلف فئات المجتمع وأكثرها فئة الشباب باعتبارها من أكثر الفئات الحيوية داخل المجتمع، حيث كان له تأثيرا واضحا على عقولهم، ووجدانهم، سلوكياتهم. فبالرغم من الاعتقادات السائدة في قوة هذه المواقع وفعاليتها غير أن تأثيراتها مازالت غير مفهومة بصفة لائقة وهذا كله راجع إلى طريقة استخدامها.

فالإعلام الاجتماعي الجديد يشهد حركة ديناميكية من التطور والانتشار لتتحول إلى أداة إعلامية تؤثر على سلوك الأفراد المستخدمين لها، فقد حلت وسائل الإعلام الحديثة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، محل وسائل الإعلام التقليدية في الترويج للتحركات البشرية، خاصة عبر البحر، وتقديم تعليمات مفصلة حول كيفية تحقيق الهجرة بوسائل "شبه آمنة".

المحور الخامس: إشكالية قضايا الأقليات، اللاجئون والنازحون، الهوية الوطنية في المجتمعات الراهنة

المحاضرة 09: الأقليات

يرتبط ضمان حقوق الإنسان للأقليات بالإستقرار الدولي، حيث يتمتع الأشخاص بحقوقهم المدنية والسياسية وإلتزامهم بواجباتهم دون تمييز بسبب اللغة أو الجنسية أو العرق أو الدين، ويمكن إعتبار موضوع الأقليات من الموضوعات المهمة والقديمة التي تتماشى مع التطروات والتغيرات التي تشهدها المجتمعات في مختلف جوانبه، كما يعتبر موضوع مرتبط بعدة تخصصات منها علم الإجتماع، الأنثروبولوجيا، القانون الدولي والتاريخ بإختلاف وجهة نظرهم إلا أنهم يتفقون على حقوق الأقليات وعدم التمييز بين الشخاص.

أولا: ماهية الأقليات:

يشير استخدام مصطلح الأقليات في أوساط علماء الاجتماع المحدثين لا للدلالة على الحجم العددي أو الإحصائي لفئة معينة من السكان، ففي المفهوم الاحصائي العددي يشار الى الأقلية بإعتبارها دلالة على فئة متميزة بخصائص معينة يقل حجمها عن مجموع عدد السكان العام مثل فئة العمر بين سبعين وثمانين سنة، أو فئة ما يزيد طولهم عن مترين، ومنها ما تضاف صفة الإثنين بعد مصطلح الأقلية لتمييز مجموعة ما من الوجهة الاجتماعية بخصائص معينة سواء منها ما يتعلق بالسمات الثقافية وربما القيمية او بصفات جسمانية.

يميل علم الاجتماع الى النظر الى الأقليات الاثنين التي تعيش في المجتمعات الغربية عموما بإعتبارها جماعات مستضعفة، ولكنها تحافظ على قدر كبير من التضامن والانتماء فيما بينها، كما يستعمل بعض الباحثين مصطلح الأقلية بمعنى خضوع هذه الفئة الإثنية لسيطرة فئة قوية منها في هرم التراتب الاجتماعي، لأن مفهوم الأقلية الاثنية يدل غالبا على الاستضعاف في المجتمع ما، بينما يمثل هؤلاء اغلبية ساحقة في المجتمعات التي وفدوا منها عبر تاريخهم الاجتماعي. (انتوني غدنز ت فايز الصياع، 2005، ص 316)

توصل فرانشيسكو كابوتورتي في دراسته سنة 1989 حول مفهوم الأقلية على أنها " مجموعة أدنى عد ديا على بقية السكان في الدولة بحيث يكونوا غير مهيمنين عن باقي المجموعة لها الأقلية خصوصية عر قية أو دينية أو لغوية تختلف عن باقي السكان تعتمد على أساس الشعور بالتضامن من أجل الحفاظ عل ى ثقافتهم وتقاليدهم أو دينهم أو لغتهم". (بديار ماهر وبن بوعبد الله مونية، 2015، ص 232)

فحسب القانون الدولي العام فإن الأقليات هي جماعة أقل عدد من مواطني الدولة ذات السيادة وغير المهيمنة بمعنى " الأقلية أفرادها بسبب خصائصها العرقية أو القومية أو الدينية أو اللغوية المميزة لهم عن باقي مواطني الدولة، وتضامنهم فيها بينهم للحفاظ على ذات الخصائص وتوريثها تولد شعور لديهم بالإنتماء لهذه المجموعة للأجيال القادمة، مما يترتب عليه حماية هذه الجماعة وأفرادها. (بديار ماهر وبن بوعبد الله مونية، 2015، ص 233)

يشكل القانون الشامل المكافح للتمييز عنصرا محوريا وأساسيا في أعمال حقوق الإنسان المكفلة للأقليات، وسن هذه القوانين وتنفيذها شرطا ضروريا، وقد أبرز مجلس حقوق الإنسان في أحدث قرار له بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، الصلة بين حقوق الأقليات والحق في عدم التمييز، مؤكدا على عدة أمور منها:

- ✓ ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق هدف اعمال حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليا ت قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية إعمالا كاملا، بسبل منها معالجة أوضاعها ا لإقتصادية والإجتماعية والتصدي لتهميشهم، وكذلك لوضع حد لأي نوع من أنواع التمييز ضدهم.
- ✓ أهمية الإقرار بوجود أشكال متعددة ومتفاقمة ومتداخلة من التمييز ضد الأشخاص إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وبتأثيرها السلبي المضاعف في تمتعهم بحقوقهم، وعلى أهمية التصدي لأشكال التميز تلك.(الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، 2024، ص 133)

تنص المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أنه " لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو إستخدام لغتهم، بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"، وتنص المادة 30 من إتفاقية حقوق الطفل على ضمانات مماثلة، بما في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين، إضافة إلى الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية. وتنص المعاهدات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أيضا صراحة على حقوق الأقليات.

وقد حددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 23 سنة 1994، عددا من عناصر ا لحقوق التي أرستها المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي، وذكرت بصفة خاصة مايلي:

على الرغم من أن الحقوق المصونة بموجب المادة 27 هي حقوق فردية، فإنها تعتمد بدورها على قدرة جماعة الأقلية على الحفاظ على ثقافتها أو لغتها أو دينها، وبناءا على ذلك فقد يتعين على الدول إتخاذ تدابير إيجابية لحماية هوية أقلية من الأقليات وصون حقوق أفرادها في التمتع بثقافاتهم ولغتهم وفي تطورهما، وفي ممارسة شعائر دينهم وذلك بالإشتراك مع أبناء جماعتهم الآخرين. (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، 2024، ص 136)

1-تعريف الأقليات:

يشير مصطلح الأقليات إلى أفراد الفئات الأربعة المحددة في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وهي: الأقليات القومية، الإثنية، الدينية واللغوية. وتبين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 23 (1994) أن الأشخاص المقصود حمايتهم بموجب المادة 27 هم الذيم ينتمون إلى جماعة ما يشتركون معا في ثقافة أو دين أو لغة ما، (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، 2024، ص 137)

لا يزال حقوق الأقليات يتطور، فقد اشار المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات مؤخرا إلا أن الأقليا ت اللغوية تشمل لغة الإشارات. (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، 2024، ص 13 9)

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من السكان تكون أصغر من عدد أغلبية السكان ويختلفون عنهم من حيث الدين أو اللغة أو الجنسية، اذ تم الإعتماد على المعيار العددي في تحديد الأقليات وقد يكون المعيار موضوعي من حيث التمييز الذي يعامل به الأشخاص الأقلية في ذلك المجتمع عن باقي سكان ذلك المجتمع. (سوران محمد فتاح، 2016، ص19)

كما يعتبر كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الإنتماء لإشتراكهم الجماعي في إمتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها جماعات الآخرى في المجتمع. (سوران محمد فتاح، 2016، ص19)

يعتبر هذا معيار ذاتي شخصي ويجدر أن تتوفر لدى فئة الأقلية الرغبة في الحفاظ على تراثهم وثقافتهم.

ثانيا: الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت على حقوق الأقليات الدينية:

في القرن 16 في أوروبا تطور مفهوم الأقليات أصبح الإهتمام ينصب على حل مشكلة الأقليات وإستوجب تنظيم حقوقها وإلتزاماتها لذلك تم سن عدة إتفاقيات ومعاهدات في القرن 17 خاصة التي تهتم

بمشاكل الأقليات الدينية قبل إنشاء الأمم المتحدة وتطور معها مفهوم الأقليات والقوانين ليصبح حلا مشكل الأقليات ظاهرة عالمية يهتم بها العالم ككل.

1. إتفاقية فيينا بين المجر وتراسلفانيا سنة 1606 والتي تم من خلالها الإعتراف بالأقليات الدينية (البروتيستانتية) في ممارسة شعائرها الدينية.
2. إتفاقية وستفاليا المنعقدة بين الدول الأوروبية سنة 1648 وقد تم بموجبها السماح للأقلية البروتستانتية بممارسة شعائرها الدينية وعلى قدم المساواة مع الديانة الكاثوليكية.
3. إتفاقية أو ليفيا والمعقودة بين السويد وبولندا سنة 1660 والتي اقرت بحق الكاثوليك في ممارسة شعائرهم الدينية.
4. الإتفاقية المنعقدة بين فرنسا وهولندا سنة 1668 والتي منحت الحق للأقلية الكاثوليكية بممارسة الشعائر الدينية في منطقة ماسترخت التي تنازلت عنها فرنسا إلى هولندا.
5. إتفاقية باريس التي كانت منعقدة بين فرنسا واسبانيا وبريطانيا سنة 1763 التي تنص للسماح للأقلية الكاثوليكية بممارسة الشعائر الدينية على الأراضي الكندية.
6. الإتفاقية بين الدولة العثمانية والنمسة وبولندا سنة 1699 والتي أقرت الدولة العثمانية من خلالها كلا الدولتين بحق حماية الأقليات المسيحية. (سوران محمد فتاح، 2016، ص14)

وبعد إزدياد الإهتمام بحقوق الأقليات في العالم أبرمت على إثرها عدة إتفاقيات لضمان حماية القليات في ظل إستمرار القانون الدولي بتنظيم واقع الأقليات وضمان الحقوق العامة، ومن أهم هذه الإتفاقيات نجد:

1. إتفاقية فيينا والتي وقعت عليها كلا من بريطانيا، النمسا، هولندا، روسيا وألمانيا سنة 1815 التي نصت على مبدأ المساواة بين جميع الأقليات بغض النظر عن معتقداتهم وإنتمائهم العرقية، وتقرر لهم الحق في الإلتحاق بالأعمال والوظائف.
2. برزتزكزل لندن الذي وقع عليه كل من فرنسا، بريطانيا وروسيا سنة 1830 لضمان حماية الأقليات في اليونان.
3. معاهدة باريس لسنة 1856 المبرمة بين فرنسا، الإمبراطورية العثمانية والتي نصت في المادة 9 على عدم التفريق بسبب الجنس والمساواة. (سوران محمد فتاح، 2016، ص15)

خلاصة:

تعد الأقليات من القضايا الإجتماعية الحساسة، فهي ترتبط بعدة جوانب منعا الجانب الإجتماعي والسياسي مؤثرة على الهوية، الإنتماء، المواطنة والبناء الإجتماعي للدول، فالأقليات تختلف عن الجماعة سواء في الدين، العرق، التاريخ، اللغة والثقافة لتجد نفسها أمام إختيار الإندماج والتأقلم والأتكيف افجتماعي و التهميش وعدم العدالة الإجتماعية والتمييز بينها وبين الجماعة الأصلية داخل البناء الإجتماعي الذي يستند إلى قيم وثقافة معينة لها دلالاتها ورموزها المشتركة بين أطياف المجتمع مرتبطة بالفعل الإجتماعي للفاعلون كأساس للتعايش في البناء الإجتماعي متوازن.

المحاضرة 10: اللاجئون والنازحون

تمهيد:

إن التطورات والتغييرات التي يشهدها العالم اليوم وما تولد عنها من أزمات وصراعات في بعض الدول، وماخلفته من نتائج التي أبرزت قضية عالمية تعرف بقضية اللاجئين والنازحين، هذه القضية المتعلقة بالحروب، الإضطهاد السياسي أو الديني، الفقر والبطالة والكوارث الطبيعية.

أولا: ماهية اللاجئين والنازحين:

تمثل هذه القضية أحد التأثيرات الأولية للنزاعات في النزوح الداخلي وعبر الحدود على السواء. و قد بلغ عدد النازحين – الذي سجل أعلى مستوى له منذ أن بدأت عملية الإفادة عنه، ما مقداره 71مليون شخص في عام 2023 مركز رصد النزوح الداخلي 2023، وخلصت دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي إلى أن البلدان التي تعاني من أعلى مستوى لإنعدام الأمن الغذائي ومن نزاع مسلّح، تشهد أعلى نسبة هجرة للاجئين إلى الخارج (برنامج الأغذية العالمي 2017.)

ويسفر النزوح الناجم عن النزاعات عن تحديات إضافية في مجال الأمن الغذائي، ذلك أن مخيمات النازحين التي تفتقر في الكثير من الأحيان إلى الصرف الصحي والتي يكون فيها الحصول على الأغذية والسكن والمياه والطاقة محدودا أو معدومًا، تكون معرضةً للعدوى والأمراض. وبالتالي، يقول De Waal 1997 إن الأزمات الغذائية هي أيضا أزمات صحية حيث أن معظم الوفيات تنجم عن الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية مثل الإسهال. وفي ظل الظروف الصحية السيئة وانتشار الأمراض، تكون اللقاحات مفيدةً بالقدر نفسه مثل المعونة الغذائية (Devereux و Sida ، Nelis 2017).

ويجَبر الأشخاص الهاربون من النزاعات في الكثير من الأحيان على ترك أصولهم خلفهم وقد يتعذر عليهم التمتع بالاستقلالية الاقتصادية بسبب تكاليف العبور، وقلّة الفرص المتاحة لتوليد الدخل، والحقوق المحدودة التي يتمتعون هبا في البلد المضيف .

ويمكن أن تتعرَض المجتمعات المضيفة أيضا لضغوط على إمداداتها الغذائية، وبخاصة إذا كانت تعاني بالفعل من عدم استقرار اقتصادي. كما قد تتعرض عدة حالات من النازحين والسكان المتنقلين لظروف صعبة دون إمكانية توفير إحتياجاتهم من أغذية أو المياه النقية، وتتطلب تلبية الإحتياجات المزيد من التمويل والإستجابات والمرونة بالنسبة للوكلات المعنية . (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2024، ص10 -11)

ثانيا: الفرق بين اللاجئون والأقليات:

اللاجئون وعديموا الجنسية ليسوا بالضرورة أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، ومع ذلك قد يكونون أقليات إما من داخل المجتمعات التي أتوا منها أو في البلدان التي حلوا بها، وقد يفر الأفراد من وطنهم لأسباب متنوعة، منها أسباب التمييز على أسس متنوعة، وفي كثير من الحالات، تكون مجتمعات اللاجئين وعديمي الجنسية أيضا أقليات في البلدان التي يستقرون فيها، وقد يكون المهاجرون أعضاء في جماعات الأغلبية الإثنية في البلد الذي يهاجرون إليه، على الرغم من أن المهاجرون وذريتهم كثيرا ما يشكلون مجتمعات أقليات إثنية، وعلى الدولة ضمان حقوق الإنسان وحق المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن حنسيته بما تنص عليه المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لحقوق الإنسان. (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، 2024، ص 141)

خلاصة:

إن قضية اللاجئون والنازحون من القضايا العالمية الإنسانية والإجتماعية، الناتجة عن الحروب، الإضطهاد السياسي أو الديني، الفقر والبطالة والكوارث الطبيعية، فهي ليست مجرد هجرة أفراد من بلد إلى بلد عبر إقليم جغرافي بل هي ظاهرة إجتماعية إنسانية حساسة ومعقدة مرتبطة بعدة جوانب سياسية ، إجتماعية، ديموغرافية وحتى إقتصادية، واللاجئ هو فاعل إجتماعي إنتقل من بلد إلى بلد آخر على إختلاف أسباب إنتقاله حتى مع إضطراره على الإنتقال بغية الحصول على الحرية أو تحقيق أهداف مسطرة بإنتهاجه للفعل العقلاني، ليتعايش مع تجربة تفاعلية هادفة تتطلب عدالة إجتماعية والإعتراف والتكيف والإندماج في ظل غياب توازن المجتمع.

المحاضرة 11: الهوية

تمهيد:

ان من أبرز القضايا العالمية المحورية التي تشغل إهتمام الباحثين في حقل السوسيولوجية نجد إشكالية الهوية، إذ يشهد موضوع الهوية تعدد الإتجاهات مما عرف عدة مقاربات وتشابك لعدة تخصصات الأنثروبولوجيا، علم النفس وعلم الاجتماع، مما تولد عنه إختلاف الخلفية الفكرية ومحددات الهوية وهذا راجع لأهمية الموضوع وإرتباطه بعدة قضايا ومواضيع آخرى مرتبط بالفرد، الجماعة أو المجتمع.

أولا: ماهية الهوية الوطنية:

يرى " إريكسون" أن نمو الإنسان يمر عبر عدة مراحل متعاقبة، كل مرحلة تنمو وفق خطة أساسية، ووفقها تنمو الأجزاء، ولكل جزء توقيته الخاص في النمو، ليكتمل نمو كل الأجزاء مكونة الكل الوظيفي الواحد، وتمتز كل مرحلة بنوع خاص من الإحتياجات لم تكن في المرحلة التي سبقتها، وكل مرحلة تحمل إمكانيات القوة والضعف تنطوي على أزمة نفسية إجتماعية تنشأ نتيجة نمو إستعدادات فردية (النضج الفيزيزلوجي) وضغوط المجتمع، (هاني الجزار، 2009، ص 19) ومواجهة أزمة ما لا يعني فشلا دائما في مواجهة الأزمات فالحياة قوامها التغيير المستمر، (هاني الجزار، 2009، ص 20).

تنشأ أزمة الهوية في المرحلة الخامسة من مراحل النمو النفسي الإجتماعي، وقد إعتبر " إريكسون" أن أزمة الهوية أخطر أزمات النمو التي تواجه الفرد إذ تحمل في طياتها صراع قد يتولد عنه ميلاد جديدة وهوية حقيقية، كما أن الحاجة للهوية تعادل الرغبة في الحفاظ على البقاء المادي، فتحقيق الهوية أمرا حيويا ولازما لوجود الإنسان، فتحقيق الهوية الشخصية هو المفهوم المركزي Central Concept في نظرية " إريكسون" إلى حد رؤيته أن النمو الإنساني هو سعيا وراء الشعور بالهوية. (هاني الجزار، 2009، ص 21).

فتكوين الهوية يكون عبر أزمات ومراحل خاضعة للديناميكية متؤثرة بعوامل ذاتية وخارجية، لذلك فهي من المواضيع المعقدة والتي تثير جدل لإشتمالها لجوهر الإنسان وإرتباطها بمحيطه الإجتماعي.

1-تعريف الهوية:

تختلف وجهات النظر والتصورات المتعلقة بالهوية، لكونها تتعدد من ناحية المرجعيات المحددة لها وكذا المقاربات الابستمولوجية المفسرة والمصادر والعناصر التي تكونها، فهي نقطة إلتقاء الكثير من التخصصات، وتعد الهوية جملة من الخصائص التي تستقل بها الذات عن الآخر وفي نفس الوقت فهي

تتعلق بالآخر من خلال الإنتماء إلى جماعات معينة، بداية من الأسرة، المدرسة، المحيط، جماعات العمل لذلك تختلف التمثلات والتصورات حول تنويعاتها من تصور ذاتي، موضوعي أو فردية جماعية أو شخصية. (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 409)

تتمحور إشكالية الدراسة حول التصور أو التمثل الذي يطرحه علم الإجتماع للهوية الإجتماعية، هل هي جوهر ثابت أم أنها مجرد إحساس بالإنتماء إلى جماعة؟ أم ثقافة معينة؟ هل هي نتاج الإنتماء إلى ثقافة مجتمع ذي خصوصية تاريخية ودينية وثقافية وتتأثر بالمحيط الذي تنتمي له؟ أو هي بناء يبنى في علاقة تفاعل وتصور علائقي؟ ومن هنا تطرح الهوية إشكالات الفردي والجماعي والشخصي والعلائقي، أي أطروحة يتبناها الباحث السوسيولوجي كمعرفة ابستمولوجية وسوسيولوجية التي تظهر كتنوعات للهوية أم أن كل هذه التصورات تتداخل ولا يمكن الفصل بينها وتبقى مرتبطة بالفرد والمجتمع والسياقات التي تتواجد فيها والخصوصية الإجتماعية لها ؟ و في هذا الصدد يرى بورديو " أننا لا(نستطيع إدراك المنطق الأكثر عمقا للعالم الإجتماعي إلا إذا سجنا في خصوصية واقع إمبريقي، محدد ومؤرخ تاريخيا وإلا إذا بنيناه بوصفه حالة خاصة للممكن فحسب تعبير باشلار أي باعتباره حالة وجه في كون نهائي من التشكلات و الصيغ الممكنة" (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 410)

تعد الهوية من أهم السمات المميزة للمجتمع، فهي التي تجسد الطموحات المستقبلية في المجتمع، وتبرز معالم التطور في سلوك الأفراد وإنجازاتهم في المجالات المختلفة، وتنطوي على المبادئ والقيم التي تدفع الإنسان إلى تحقيق غايات معينة، لما لها من أهمية في تشكيل الشخصية الفردية والمجتمعية. (كانون جمال، 2021، ص 72)

كما يرى كل من هانس بيتر مارتن و هارولد شومان ب : أن الهوية هي كل ما يشخص الذات ويميزها، فالهوية في الأساس تعني التفرد، والهويه هي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، والهوية ليست منظومة جاهزة ونهائية، وانما هي مشروع مفتوح على المستقبل، أي أنها مشروع متشابك مع الواقع والتاريخ، ان هذا التصور الوظيفي لمفهوم الهوية يجعلنا تمييز بين تأويلين لمعنى الهوية:

-أ – **التصور الستاتيكي أو الماهوي للهوية** الذي يرى أن الهوية، عبارة عن شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي، وفي فترة زمنية معينة، أو نموذج اجتماعي معين وان الحاضر ما هو إلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه.

ب – التصور التاريخي والديناميكي للهوية: الذي يرى أن الهوية شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، وليس أبدا ماهية ثابتة، أي أن الهوية قابلة للتحول والتطور، وذلك لأن تاريخ أي شعب هو تاريخ متجدد ومليء بالأحداث والتجارب، فـان الهوية الأصلية تتغير باستمرار، وتكتسب سمات جديدة، وهذا يعني أن

الهوية شيء ديناميكي وهو سلسلة عمليات متتابعة كما أنها تتحول مع الزمن فهي ديناميكية، وهي ترتبط بالأثر الذي تتركه الحضارة عبر التاريخ. (كانون جمال، 2021، ص 74)

ج- **المنظور النفسي الإجتماعي:** وفقا للمنظور النفسي الإجتماعي، تبرز أزمة الهوية نتيجة التغييرات الجسمية والإنفعالية السريعة من ناحية، وتزايد المطالب الإجتماعية من ناحية آخرى، وتثار أسئلة الهوية المرتبطة بتكوين هوية واضحة، فمن أنا؟ وما يندرج تحت هذا التساؤل المركزي من إشكاليات تتعلق بنوعية المستقبل المهني وطبيعة القيم والقناعات الخلقية والتوجهات السياسية والايديولوجية وهوية الجنس وفلسفة الحياة، كلها أمور تستوجب من الفرد محاولات جادة للبحث عن اجابات تمثل في مجموعها نوع الهوية التي استقر عليها والتي بدونها يضيع في حالة من التشتت الذي قد يصل به إلى حد الإحساس بالعجز التام، على أن العثور على هذه الإجابات ليس بالأمر اليسير، فالفرد يسعى للعثور على هذه الإجابات، والدعم من قبل السياق الإجتماعي المباشر والمجتمع الأوسع بمؤسساته المختلفة في تحقيق الهوية. (هاني الجزار، 2009، ص 20).

وفي هذه المرحلة على الفرد تقبل التغييرات المختلفة الحاصلة مثل تغييرات في الجسد، الشخصية والمشاعر كخطوة أساسية لتكوين الهوية.

فالهوية هي عبارة عن ثوابت، قيم ومعايير مشتركة مرتبطة بالماضي ومحصلة لترابط عدة عناصر منها اللغة، الدين، الثقافة والأخلاق وغيرها من العناصر المشكلة لثوابت تميز الفرد أو المجتمع عن غيره، وتسمح للباحث بفهم المجتمه وتفسيره.

اما في علم الاجتماع تثار مشكلة الهوية فيما يتعلق بهوية الشخص فى الإطار الاجتماعي بأنه يشعر بالهوية مع أشخاص المجتمع الذي يعيش وينمو فيه، اى مايوحد أفراد المجتمع ويمنحهم سمات حضارية وثقافية تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخر.

2-**أشكال الهوية:** للهوية عدة أشكال نذكر منها:

أ- **الهوية الشخصية:** هي تخص فرد بإسمه، شكله، صفاته، سلوكه، جنسه وإنتمائه.

ب- **الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم:** تمثل السمات المشتركة التي تميز حضارة أمة عن غيرها من الأمم والحضارات، والتي تجعل للشخصية القومية أو المحلية أي الوطنية طابعا تتميز به عن الآخرين.

ج- الهوية الجمعية: تشمل على مجموعة من الميزات والصفات المشتركة بين مجموعة من الأفراد، تميزهم عن مجموعات آخرى.

د- الهوية القومية أو الوطنية: هذا النوع من الهوية الخاضع للتطور والتغيير عبر الأزمنة ومنها من ينشأ بسبب الصراعات أو الأحداث أو التغيرات التاريخية. (عبير بيسوني رضوان، 2012، ص 86)

فالهوية مهما كان شكلها في هي ترتبط بعدة جوانب منها تاريخية، ثقافية، دينية وحتى إجتماعية وهي قابلة للتغيير وهدفها التميز عن الآخرين.

ثانيا: الوظيفة الاجتماعية للهوية:

إن الوظيفة الأساسية للهوية هي أن تجمع أعدادا من الناس في رقعة جماعة مميزة وخاصة، فثمة عوامل أخرى تساهم أيضا في الوصول إلى النتيجة نفسها: كروابط الدم، والقرب الجغرافي والسكن وتقسيم العمل، لذلك تبدو الهوية وكأنها عبارة عن عالم عقلي أخلاقي رمزي، مشترك بين أعداد من الناس، وبفضل هذا العالم ومن خلاله يستطيع هؤلاء أن يتصلوا فيما بينهم ويقروا الروابط التي تشد بعضهم إلى بعض والقيود أو المصالح المشتركة ويشعروا أخيرا أن كل فرد على وحده وجميعهم كجماعة بأنهم أعضاء في كيان واحد يتجاوزهم ويشملهم جميعا، وهذا ما يعرف بالجماعة أو المجتمع. (كانون جمال، 2021، ص 80)

إذن الهوية هي ترابط وتفاعل بين مجموعة من الرموز والمعاني في في إطار إجتماعي خاضعر لدينيميكية مستمرة تتماشى مع التفاعلات المستمرة والمتباينة.

ثالثا: مكونات الهوية:

تتعدد مكونات الهوية فهي نسيج مترابط من شبكة علاقات تتفاعل فيما بينها، كما نجد أن النظرية البنوية ترى أن الهوية ليست فردية بل هي نتيجة إنتماء جماعي يشترك في عدة عناصر، وهي تبنى من خلال البناء الإجتماعي والثقافي، لذلك نجد أن للهوية عدة عناصر هي التاريخ، الدين، الثقافة واللغة.

1- التاريخ

يمثل التاريخ حالة زمنية ووضعيات عاشها الانسان في الماضي، وتجارب حياتية شكلت حياة الأفراد فهو تراكم زمني للظواهر التي حدثت في المجتمعات، ويعد التاريخ من العناصر المشكلة للهوية، كونه يسجل الأحداث الفردية والجماعية التي تعرض لها الإنسان في فترات زمنية والتي تشكل تجارب ومسارات

حياتية التي يمكن رصدها كتنشئة اجتماعية تساهم في بناء مسارات وهويات الأفراد والجماعات، ويعد التاريخ عاملا مهما في بلورة وتغذية تجارب الإنسان و تشكيل ذاكرته وإدراكه لوعيه وتمثلاته حول نفسه، لتصبح فيما بعد تصورات ذهنية يعيدها عن طريق الذاكرة الجماعية و المخيال " فالمخيال يتشكل تاريخيا في الذاكرة الجماعية أو في الذهن، ويمكن استغاله سياسيا وإيديولوجيا في اللحظات التاريخية العصيبة، فهو يضرب بجذوره في أعماق اللاوعي عبر تشكله خلال مختلف المراحل التاريخية

إن التاريخ له دور كبير في نقل التراث والموروثات الحضارية للشعوب، وذلك بنقله أهم الأحداث والثقافات والقصص والروايات التاريخية والأساطير والديانات التي ترسخ الذاكرة الجماعية وتنقل عبر المخيلة لبناء الذاكرة الجماعية، لتعيد إنتاج سلوكات وترسخ أعراف وتقاليد تساهم في بناء الهوية، (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 416)

إذن فالتاريخ يمثل مصدرا هاما في تشكل هوية المجتمعات، كونه يحافظ على سيرورة الموروثات والأحداث المهمة في تاريخ الشعوب ونقل الرموز والذكريات والثقافات الخاصة له،

2-الدين:

يشكل الدين الجانب العقائدي والروحي والمادي لأي مجتمع، "وهو كيان مجسد اجتماعيا، ومبلور بالممارسة في أنماط وتقاليد وأفعال، أي من حيث صيرورته نظاما من الممارسات والمؤسسات فضلا عن كونه نظاما من التصورات، لذلك يشكل الدين أحد العناصر المشكلة للهوية الثقافية ألي مجتمع. (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 417)

فحسب دوركايم فإن الدين يعزز العلاقات الإجتماعية والأخلاقية، فهو يمثل رمز الجماعات ويعد من أهم العناصر الجمعية كما يمكن للدين أن يكون "ثقافة كاملة بصفته يعبر عن الرؤية للعالم، والطبيعة للوجود والإنسان فهو ترويض للوعي الفردي والجمعي، عبر مبادئ وقواعد للفكر والسلوك، فقد يقوى البعد الديني بالممارسة عن طريق رجال الدين الناطقين باسم الجماعة، أو يتعزز البعد الثقافي على الديني حتى إذا ما تعولمت المجتمعات فإنها تحمل على الدوام الأثر الثقافي للدين المؤسس فهو ذلك البناء المركب الذي يروض الوعي الفردي والجمعي، حيث يعد المقدس لدى الأفراد و يجمع بين عناصر متعددة منها المادية والروحية والأخالقية والثقافية وهو يمثل الرمز والقيم التي يتمثلها الأفراد في الواقع الإجتماعي .

إن الدين يتحدد بالحصيلة السوسيولوجية باعتباره جمعيا واجتماعيا، فهو ينشأ في النظام الثقافي للجماعة ويضفي عليها خصائصه، ويصبح من أهم العوامل البانية للهوية الثقافية للجماعة.(كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 418)

3-الثقافة واللغة:

تعدّ الثقافة مصدرا هاما في تشكيل وبناء الهويات الإجتماعية، بصفتها تمثل ذلك الكل من العادات والتقاليد والمعايير والقيم والخصوصيات الثقافية والإجتماعية التي تميز مجتمعا عن آخر، وهي تعبر عن التجارب وطرق الحياة للمجتمعات، كما" تعد من العناصر المكونة لهوية الشخص الإجتماعية،

ذلك لكونها كيفية خاصة لرؤية الوجود والحياة وأسلوب في العيش والسلوك والإحساس والإدراك والتعبير والإبداع بتميز مجتمع بشري معين فيما يملكه من أصالة عريقة ومتجذرة في التاريخ". (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 420)

تعد الثقافة من الديناميات البانية للهوية ومن العناصر المشكلة لها باعتبارها" تضم سلوكا محكوما بالقواعد ومشاركا يقوم على الرمز ويتم تعلمه، وكذلك معتقدات يتم نقلها عبر الحضارات، (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 421)

ونقل الموروث والمعتقدات التي تشكل ثقافة ذلك المجتمع وتتكون بالتجربة واللغة " التي تعيد إنتاج العالم لذلك فاللغة تعد الوسيلة للتواصل بين الأفراد والجماعات وترسخ لديهم الرموز، حيث إن هذه الرموز تشكل الأساس في أي نمط ثقافي " فالقدرة على التمثل الرمزي لا يمكن أن يختزل في معطى فطري بيولوجي في الإنسان ما دامت نتاج لتفاعلات اجتماعية جرت خلال صيرورة طويلة تتطابق مع الصيرورة التاريخية لتشكل الإنسان وانبثاقه في هذا الكون. فتلك القدرة ليست مجرد استعداد فطري يتميز به الإنسان عن غيره من الحيوانات بل إنه تطبع عليه" هذا يحيل إلى أن التمثل الرمزي ليس وراثيا بيولوجيا في الإنسان، وإنما هو نتاج التفاعلات الإجتماعية التي حدثت متلازمة في التاريخ. (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 421)

تقوم علاقة الهوية بالثقافة على طبيعة دور كل منهما في حياة المجتمعات، وتؤثر كل منهما على الاخرى وتعد الثقافة صانعة للهوية، كما تنتجها وتصبغها بخصائصها ومميزاتها، وتتطور الهوية بتطور الثقافة بمعنى تتأثر الهوية بالثقافة سلبا وإيجابا. (كتيبة بلغامي ومريم شريط، 2022، ص 422)

5- مجال جغرافي وتاريخي ووطن مشترك:

في هذا الإطار يقول أفلاطون:" إن الهوية للكائنات هي ما يبقى كما هو رغم كل المتغيرات"، هذه القدرة على البقاء بالرغم من حواجز الزمان، وترهلات المكان هي التي تمنح التشابه قوة وجودية،

فالأرض هي وسيلة للإتصال بين الأفراد والجماعات لتكوين مجتمع وتحقيق التعاون والإتصال. لترتبط الهوية بالدولة والتاريخ والموقع الجغرافي. (عبير بيسوني رضوان، 2012، ص 93)

إذن يمكن القول أن الهوية هي حوصلة تفاعل بين عدة عناصر تتفاعل بينها وتكمل بعضها البعض بإعتبار الهوية جزء من النسق الإجتماعي الذي تشترك فيه جماعة تهدف للحفاظ على خصوصيتها المشتركة المحلية، إلى أن الخلل الوظيفي الذي دعى به بارسونز بأن يكون خلل في القيم أو في دور مؤسسة من مؤسسات التنشئة الإجتماعية (أسرة، مدرسة، مسجد...) يمكن أن يتولد عنه أزمة في الهوية لأن خلل في جزء من أنساق البناء يحدث أزمة في الهوية المشتركة.

رابعا: العولمة وأزمة الهوية

إن صعوبة حصر تأثيرات العولمة المعقدة التي لم يتوحد تحديد ملامحها بعد، وفي ظل إزدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم في شتى المجالات والإنتشار الواسع والسريع للمعلومات، وبما أن العولمة بايديولوجيتها التي تعبر عن إرادة الهيمنة والسيطرة على العالم من طرف القطب الحاكم، التي تهدد بسحق الايديولوجيات السائدة، والإختراق الثقافي بهدف استلاب الفكر والسيطرة على الإدراك والخضوع لثقافة العولمة الموحدة، وبالتالي سلب الوعي والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية. (هاني الجزار، 2009، ص 23- 24)

كما تنطوي ثقافة العولمة التي تنبثق من الحداثة المادية بخصائصها على مخاطر عدة تهدد الهوية والثقافة، ومن مظاهر أزمة الهوية نجد:

- ✓ أن يسود الشعور بعدم وجود فرصة للإختيار وسيطرة على اللغة والفعل.
- ✓ زيادة معدلات الخوف وعدم الأمان لأسباب مختلفة منها عدم الثقة على جميع المستويات، وأن يصبح الخوف من النفس ومن الآخر وعدم القدرة على تحديد مصدر الخطر.
- ✓ الإستقطاب الإجتماعي والثقافي على أساس الولاء أو الإنتماء العرقي أو الحزبي أو الديني أو الطبقي (الاقتصادي أو السياسي).
- ✓ إنتشار ثقافة الإستهلاك دون الإنتاج، وثقافة اللامبالاة والسلبية والإعتماد على الآخرين والسعي للإكتفاء الذاتي.
- ✓ زيادة معدلات العنف في المجتمع والغضب العام. (عبير بيسوني رضوان، 2012، ص 110)

فالعولمة كقوة عالمية تعتبر قوة خارجية منفتحة على الشعوب تؤثر على النظم الداخلية المختلفة بما فيها الهوية كعنصر داخلي يضم خصوصية الفرد داخل مجتمعه الواقعي، وذلك أن العولمة تسعى لتوحيد نمط التفكير وتوجيه السلوك في إطار ثقافة موحدة.

فمن أهداف العولمة هو وضع ايديولوجية موحدة يخضع لها العالم كله بما يحصر هوية الفرد والتخلي عن ثقافته ومرجعيته التاريخية والوطنية لينتمي للعالم الإفتراضي تحت راية العولمة في ظل السيطرة العالمية، بما يقابلها بالسعي للحفاظ والتمسك على الخصوصية والهوية بما تولد عن هذا التفاعل بين الهوية والخصوصية وبين العولمة أزمة الهوية والصراع القائم بين الإنتفاح عن ثقافة العالم والحفاظ عن الخصوصية.

لكن لا يجدر النظر بالتوجه المنحصر على أن للعولمة آثار سلبية فقط عن الهوية، بل هناك عوامل آخرى تأثر على الهوية إلى جانب التحدي الذي يجب أن يحقق التوازن بين إنفتاح الشعوب عن العالم وإندماجه في العولمة مع السعي للحفاظ على الخصوصية المحلية وبناء هوية قائمة على هذا التوازن بما يعكس العصر الحديث المعاش، لأن الترابط بين الثقافات وتشابك العلاقات يعمل على إعادة البناء الإجتماعي بهوية تقليدية خاضعة للتغيير الحديث دون قيود جغرافية.

وبذلك فيمكن القول أن أزمة الهوية هي أزمة البناء الإجتماعي المرتبط بصراع رمزي بين الخصوصية المحلية التقليدية وبين العولمة ومايتولد عنها من تأثيرات وتغييرات معصرنة، وبين الإنتماء إلى الجذور الأصلية وبين العالم الموحد بتحدي تحقيق التوازن بينهما.

خلاصة:

تمتاز الهوية بالديناميكية لإعتبارها عملية إجتماعية مستمرة تتكون عبر الأزمنة بتفاعل مجموعة من العناصر (التاريخ، اللغة، الدين، الثقافة، الموقع الجغرافي..) في ظل شبكة علاقات مترابطة بين الأفراد تميز كل فرد أو جماعة على نظيرها، كما تعكس واقع القوة والسلطة داخل المجتمع، حيث تتأثر بالعالم الخارجي والعولمة في إطار صراع قائم بين التوازن بين الخصوصية المحلية وبين الإنفتاح على العالم والتغيير المستمر.

المحور السادس: الفقر ولمجاعة

المحاضرة 12: الفقر

تمهيد:

تعتبر قضية الفقر من بين الظواهر الأكثر إنتشارا في السنوات الأخيرة على كل من المستوى المحلي أو العالمي، خاصة في ظل الصراعات على القوة والنفوذ الذي تولد عنه سوء التوازن المجتمعي العالمي، كما أنها قضية لا ترتبط بالجانب الإقتصادي فقط بل هي ظاهرة إجتماعية معقدة ترتبط بالبنية الإجتماعية والإقتصادية للبلد.

أولا: ماهية الفقر:

فهي ظاهرة إنسانية إجتماعية مجتمعية تقع على عاتق مسؤولية جل المجتمع وليس الدولة فقط، فقد توصلت دراسة عبد الرحمان محمد العيسوي التي أجريت على عينة مختارة عشوائيا من بين طلاب كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ومن طلاب الدراسات العليا والباحثين بهذه الكلية وذلك بواقع طالب واحد من عشرة طلاب بالسنة التمهيدية ماجستير وطلاب الفرق الدراسية الأربع، وقد بلغ حجم العينة 194 طالبا وطالبة شملت 61 طالبا و133 طالبة. وتراوحت أعمارهم بين (20–30) سنة، لإجابته على التساؤل: هل الفقر مسؤولية الفرد أو المجتمع أو معا؟ فقد إتضح من خلال دراسته الميدانية أن مسؤولية الفقر هي شراكة بين الفرد والمجتمع،

- فمعاناة الفقر لا تقع على مسؤولية الدولة والحكومة فقط، وإنما للفرد نصيب عن معاناته من الفقر، فلا بد من أن يشعر الفرد بأنه مسؤول عن فقره، ومن مؤشرات تفسير أن الفرد مسؤول عن الفقر نجد:
  - الكسل والخمول والتراخي، وعدم التحمس لبذل الجهد والطاقة والكفاح والنضال والسعي وراء الرزق الحلال والعزوف عن العمل.
  - عدم إتقان الفرد لمهارات المهن المطلوبة لسوق العمل.
  - عدم إكتساب التوجيه المهني الجيد.
  - إنحراف الفرد أو إدمانه على الخمور أو المخدرات التي تؤثر سلبا على ثروة الفرد وصحته العقلية والنفسية والجسدية.
  - الإسراف الزائد وعدم ترتيب الأولويات.
  - غياب الطموح أو الرغبة في تحسين الأوضاع المعيشية.
  - الإعتماد على الغير والاتكال.
  - المرض أو العجز أو الإعاقة.

- عدم توفر دافعية العمل وغياب الحماس. (عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص38)
- أما مسؤولية المجتمع تتمثل في خلق فرص العمل وإصدار التشريعات التي تحمي الأفراد من البطالة، والمجتمع هو الذي يقيم مشاريع تنموية وهو القائم على المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المهني التي تساعد الفرد على حياته المهنية وإيجاد عمل. (عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص39)

فالفقر آفة تقتل قدرات الفرد وتحطم آمله في الحياة، ويضعف من مواهبه وميوله وقدراته ومهاراته ويطمس على ذكائه، ويؤدي الحرمان الذي يصاحب الفقر إلى تدهور المستوى الصحي وإنخفاض المستوى التربوي والتعليمي، لذلك يترابط الفقر مع الجرائم من سرقة وإحتيال وتسول، كما قد يدفع بالموظف الى التزوير والإختلاس وبهدر حقوق الغير.

كما يؤدي إلى توفر التغذية الجيدة والرعاية الصحية والتعليم الجيد والسكن اللائق (عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص23)

1- تعريف الفقر:

يرتكز مفهوم الفقر في العلوم الاجتماعية على الأبعاد الاجتماعية ويقاس بمستوى العيش المناسب الذي يتمتع به الأفراد في المجتمع ويحرم منه البعض الآخر

حدد البنك الدولي للتنمية سنة 1994 تصورا واضحا لظاهرة الفقر متضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم، صحة وتغذية، إلى جانب الوضع الاقتصادي المرتبط بالدخل المنخفض، وتوصل التقرير إلى جملة من الإستنتاجات نجد منها:

- النمو الاقتصادي ضروري لمكافحة الفقر لكنه غير كافي مهما كانت السياسات التوزيعية وعدالتها خاصة في حالة ركود الاقتصاد أو تدهوره.
- ضرورة تكييف سياسات تبعا لخصوصية كل دولة وعلى حسب ظروفها الخاصة.
- تحسين حالة الفقراء مرهون بنسبة وفيات المواليد، توقعات الحياة، التعليم متوسط والدخل القومي للفرد.... فمثلا توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في إفريقيا جنوب الصحراء، وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الأف في جنوب آسيا، بينما لا تتعدى 10 في الألف في السويد. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص18-19)

تعريف الفقر بمحددات كمية:

ترتبط ظاهرة الفقر بالعيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة إجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش كالغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة ....

- تعريف الفقر بمحددات كيفية:

هو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي

- ويرى عبد الباسط عبد المعطي أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد الأمور بناء على ذلك، (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص20)

ويفسر الفقر بتناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة بإستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها التي تتحكم فيه الطبقات المالكة لرؤوس الأموال في المجتمع" (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص21)

يرى بعض الدارسين أن الفقر ليس حالة مادية فقط وإنما مرتبط بنقص الإعتماد على الذات ومرتبط أيضا بالوضع غير المناسب للفقراء في سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم أو التدريب المهني أو الوضع الاجتماعي المتدني، وعدم إتاحة لهم فرص الحصول على دخل أكثر ربحية واستقرارية، وهذا مايجعلهم يناضلون من أجل الإندماج في النظام السوسيو إقتصادي الكلي، بهدف الحصول على دخل والمحافظة على بقائهم واستمرارهم دون مراعاة لحجم التضحيات. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص21)

هذا الإندماج لفئة الفقراء يجعلهم يمثلون جزءا لا يتجزء من النظام الكلي للمجتمع، بتضحيتهم المستمرة من أجل البقاء وإعتبارهم ضحايا للإستغلال واللامساواة. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص22)

فقد عرفه بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي على أنه " الفرد الذي يعجز عن لإشباع إحتياجاته الضرورية من الغذاء والكساء"، كما يعرف على أنه "حالة من الحرمان المادي تنعكس سماته بإنخفاض الإحتياجات الأساسية من الغذاء ومايرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم". (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 74 – 75)

فالفقر ظاهرة إجتماعية إنسانية معقدة ترتبط بالبنية الإجتماعية والإقتصادية للبلد، وهي نتاج للعلاقات الإجتماعية بالمجتمع، كما أن وجود الفقراء بالمجتمع يساهم على التغيير والتحفيز على العمل أكثر ويشكل دافعا لتحسين المستوى المعيشي، كما أن وجود الفقراء بالمجتمع له دور في إشتغال أدوار يمتنع الأغنياء على القيام بها بتحقق توزيع الوظائف بالمجتمع والتكامل بين الأدوار، في المقابل فالفقر يدل على وجود خلل في الوظاف للأنظمة المكونة للمجتمع ومؤشر لأزمة في بلد ترتفع به نسبة الفقراء.

2- أسباب الفقر: تعود ظاهرة الفقر إلى عدة أسباب منها:

- **الأسباب البيولوجية:** أرجع بعض المفكرين في القرن التاسع عشر أن أسباب الفقر تعود إلى عوامل بيولوجية وراثية، وأن الفقير يبقى فقيرا لأنه لا يمتلك الخصائص الفيزيقية كالذكاء والكفاءة البدنية التي تساعده على العمل وكسب المال، (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 95)
- **الأسباب السياسية:**
  - إن التوزيع السكاني لبعض الدول قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبذلك يكون حرمانهم بسبب سوء التوزيع الجغرافي.
  - الحروب يؤثر سلبا على مستوى المعيشي لأفراد المجتمع بتأثيرها على النشاط الاقتصادي والموارد المتاحة بالمجتمع وقد يكون الحصار الذي يفرض على بعض البلدان ويوقف الأنشطة والإستثمار وبالتالي قد يسبب عدم القدرة على إشباع رغبات الأفراد المختلفة والمتنوعة. (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 96)
- **الأسباب الاقتصادية:**
  - التطورات الاقتصادية مثل العولمة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحا إقتصاديا في بعض المجتمعات لأنه يعمق مشكلة الفقر لديهم.
  - الأزمات الاقتصادية وعدم إستغلال الموارد الطبيعية الموجودة بالمجتمع من بترول، زراعة، وغيرها وبالتالي يكون إستهلاك الأفراد أكثر من الإنتاج.
  - نقص التنمية وعدم الاهتمام بإنشاء أنشطة ومؤسسات جديدة تساهم في تحسين وزيادة دخل الأفراد والمجتمع.
  - عدم إهتمام الدولة بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي بهدف التبادل التجاري وفي مختلف الأنشطة. (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 97)
- **الأسباب الاجتماعية:**
  - عدم توفير الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل.
  - ظهور النظام الطبقي في المجتمع والتمايز بين أفراد المجتمع الواحد.
  - عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع. (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 98)

تشمل أسباب إنتشار ظاهرة الفقر عدة جوانب إقتصادية، سياسية وإجتماعية تكون مرتبطة ببعضها البعض تؤثر على الفرد ومستوى معيشته وحرمانه مما تساهم في تفشي ظاهرة الفقر بالمجتمع.

ثانيا: العولمة والفقر:

ان مشكلة الفقر من المشاكل التي تواجه العالم كله ولا تنحصر فقط على بلدان العالم الثالثة وذلك بعد ظهور النظام العالمي الجديد والشركات متعددة الجنسيات وزيادة أطماع بعض الدول لنهب الثروات. (عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص155)

يشير تقرير مكتب الإحصاء الأمريكي أن عدد الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية قد إرتفع سنة 2003 بنسبة 3،1% مليون شخص ليصبح عدد الفقراء 36 مليون شخص تقابلها نسبة 12,5%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب منها

- إنخفاض الدخل وعدم تمكن العائلات من الإدخار وظل إرتفاع تكلفة المعيشة
- إنتشار ظاهرة الأسر التي تكون فيها الأم هي العائل الوحيد للأسرة.
- عدم توفير التأمين من طرف المؤسسات الصغيرة.
- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الفرد الذي يقل دخله عن 9572 دولارا سنويا ضمن خط الفقر.
- تعتبر العائلات المكونة من 4 أشخاص ويقل دخلها عن 17660 دولارا سنويا ضمن خط الفقر.

هذه نسب خاصة بالفقر لأغنى دول العام (عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص156)

في الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة ، ظهرت آراء تحت شعار أن العولمة من أسباب إنتشار ظاهرة الفقر وتدميرها لإقتصاد الدول النامية، فقد قال "جورج سروس" أحد اقطاب الاقتصاد العالمي الجديد " بقد أدت العولمة إلى إنتقال رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى المركز أي الدول الغربية". (عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص176)

ومن أسوء سياسات العولمة التغيرات الكبيرة التي حصرت التنمية الاجتماعية في ظل هيمنة القطب الواحد وسياسة إفقار الدول والعمل على السيطرة على المواقع الإستراتيجية في العالم وتشابك المصالح

ثالثا: آثار ظاهرة الفقر:

1-آثار الفقر:

- إنعدام أو تدني في مستويات الدخل.
- إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي.
- ظهور وإنتشار الأمراض وإنخفاض مستوى الرعاية الصحية.

- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي إلى إنتشار الأمراض.
- ظهور عدة مشكلات إجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم القدرة على تلبية إحتياجات الأسرة، عمل الأطفال، إنتشار السلوك الإنحرافي والإجرامي من سرقة إختلاس وقتل.
- قلة فرص التعليم. (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 105-106)
- **البطالة:**

ان التقدم التكنو معلوماتي للاقتصاد في ظل العولمة القائم على الإحتكار التكنولوجي والمالي ومن طرف الأقلية، لتصبح العولمة العدو للعمال وللقوة التفاوضية للعمال

وفي ظل هدف الربح الأصحاب الشركات مفضلين الإستغناء عن جزء من عمالهم فعند دخول الآلة يغادر عامل، على سبيل المثال أغلقت شركة موتورز في الولايات المتحدة الأمريكية 21 معملا وسرحت 20000 عاملا و10000 إطارا، وسرحت شركة الاتصالات الألمانية مايقارب من 100 ألف مستخدم سنة 2000 بهدف إستمرار قدرتها على المنافسة في السوق العالمية، والأمر لا يختلف بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية فقد ألغت عملية الخصخصة سنة 1984 مايعادل 113 فرصة عمل وتخطط لسريح 36000 عامل إلى غاية سنة 2000 وبذلك تكون قد سرحت حوالي نصف عمالها. كما تجاوز عدد عمال المسرحين من فرنسا سنة 1996 ما يعادل 3500 عاملا في الشهر الواحد حيث وصلت نسبة البطالة في فرنسا إلى رقمها القياسي في نفس السنة بنسبة3،12 %. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص25)

فيبدو جليا عدد العمال المسرحين في شركات كبرى في مختلف دول العالم يساهم في إنضمام المسرحين من مناصب عملهم إلى حيز البطالة الذي ينتج عنه فقر هذه الفئة وحرمانهم

- **الإنفجار السكاني:**

تعتبر ظاهرة الإنفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في تزايد ظاهرة الفقر التي أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره، وتصنف من أخطر المشاكل التي تعرفها الإنسانية.

فالتزايد الإنفجاري حسب مالتوس سوف يجعل الأرض مزدحمة بالسكان أكثر من السابق، مما يولد ضغطا على كل من الموارد والبيئة، ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية خاصة أن التزايد يكون في وسط فئة الفقراء في العالم ويصاحبه حرمان من مقومات الحياة الإجتماعية. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص37)

- **الصراعات والحروب:**

تساهم كل من الصراعات والحروب في تفاقم حدة الفقر سواء من الناحية الداخلية أو الإقليمية التي تعاني منها العديد من دول العالم الثالث، فقد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة وتتولد عنها آثار سلبية خاصة في حالة الحروب المسلحة منها : أزمة اقتصادية، هجرة ولجوء، الطبقية والفوارق الاجتماعية، العنف

والجرائم، تدني التنمية والتعليم والصحة والسكن وحتى الرعاية الاجتماعية. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص38)

2-مخاطر الفقر:

- المخاطر الصحية: مرض، وباء، عجز والموت.
- المخاطر الاجتماعية: الجريمة، العنف، الإرهاب والتطرف والعصابات، الحروب والنزاعات.
- المخاطر الاقتصادية: البطالة، ارتفاع الأسعار وغلاء المستوى المعيشي وإنهيار النمو، التضخم..
- المخاطر السياسية، أعمال الشغب، تقصير سياسي، إنقلاب عسكري...
- المخاطر البيئية: التلوث، إزالة الغابات والمساحات الخضراء والتصحر....

(عبد الرحمان محمد العيسوس، 2009، ص161)

- المخاطر التعليمية: سوء الخدمات التعليمية فالمدارس وإنخفاض المستوى التعليمي.

رابعا: الفقر في الجزائر:

تساهم الرؤية الواقعية لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري بشكل كبير في تحديد القدرات والامكانيات المادية المتاحة لمحاربته والحد منه

تشهد ظاهرة العنف تزايد على الصعيد العالمي، والجزائر هي جزء لا يتجزأ من هذا العالم، إذ أكدت بحوث ميدانية النمو المحسوس للظاهرة الفقر في الفترة الممتدة بين 1961 و1979، وفي بداية الثمانينات توسعت هذه الظاهرة بسبب تناقص الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الاقتصاد الجزائري لإختلالات هيكلية التي تركت أثرا سلبيا على التركيبة الاجتماعية، (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص43)

وبعد التحول من نمط الاقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق أظهرت الإحصائيات أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة إجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية إبتداءا من أفريل 1992.

وفي هذا السياق سجل دليل التنمية البشرية لبرنامج لإنمائي سنة 1996 بخصوص الحرمان البشري والتهميش في الجزائر أن السكان بدون خدمات صحية في الفترة بين 1985 و 1995 قد بلغ نص مليون جزائري، ووصل عدد السكان دون مرافق للصرف إلى 6،6 مليون، ونسبة الأمية عند البالغين سن 15 سنة وأكثر فاقت 6،6 مليون سنة 1995، أما عدد الأطفال دون تعليم في المدارس الجزائرية وصل إلى

534 ألف طفل جزائري سنة 1992، وبلغ عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية 334 ألف طفل، إلى جانب تفشي الأمراض المعدية وإنتشارها الواسع مثل " وباء التيفوئيد" بالشلف، انتشار " حمى المستنقعات" بورقلة، إضافة توسع نشاط المضاربة والتهريب التي يشتغل بها مختلف الفئات من شباب بطال وحتى فتيات التي تمس مختلف الموارد والسلع وحتى أسلحة وهذا دليل على إتساع نطاق والحرمان الاجتماعي والإقتصادي...كما أكدت الإحصائيات أن نسبة البطالة 5،29 وأ، 59،7 مليون جزائري يعيشون حالة الفقر سنة 1999. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص44-45)

ومن المؤشرات الإحصائية للوضع الاجتماعي في الجزائر حسب ما أوردته وزارة العمل والحماية الاجتماعية في 2000/10/19 نجد:

- 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومي 1 دولار
- 9،1 مليون جزائري محتاجون، منهم 370 فقط من يستفيدون من الحماية الاجتماعية
- 7،3 مليون بطال، يضاف إليهم سنويا 250 ألف ممن يتلحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات.
- أكثر من 18% من الجزائرين لا يستفيدون من أية رعاية صحية.
- حوالي 20 % من الجزائرين لا يستفيدون من الضمان الاجتماعي
- تسجيل 169 ألف بيت قصديري عبر كامل التراب الوطني.
- 135 بيت غير صالح للسكن جلهم مهددة بالإنهيار. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2003، ص46-47)

من خلال هذه الإحصائيات الرقمية الغير معبرة عن الأوضاع الاجتماعية والصحية والإقتصادية المزرية التي تدل على نسبة كبيرة من إنتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

كما قدرت الدراسة التي قام بها البنك العالمي لعدد الفقراء بالجزائرب 000،6360 فردا سنة 1995، وإرتفعت نسبة الحد الأقصى للفقر من 10 % إلى 20% من السكان بين 1988 و 1995، وبلغت نسبة السكان بالريف سنة 1988 ب 72% من السكان و68 % سنة 1995، و60% من الفقراء يعيشون في عائلات تنتشر فيها الأمية، وعدد الأفراد يتراوح ب 6 أشخاص يعيلها فرد واحد مقابل 4 أشخاص عند العائلات المتوسطة.

كما ظهرت العلاقة الوطيدة بين البطالة والفقر في المجتمع الجزائري، فالبطالة تزداد عند الفقراء سواء في المناطق الحضرية أو الريفية تمثلت في 44% في المناطق الحضارية و 35 % في المناطق الريفية مقابل 29 % و 24 % عند غير الفقراء.

إن هذه القراءة لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري هي إيضاح للعلاقة التي تربط بين ظاهر الفقر بظاهرة آخرى تعاني منها الدولة الجزائرية وهي بقايا الإرهاب، التي عملت على إتساع بقعة الفقر في الجزائر نتيجة نزوح سكان الريف الفقراء إلى المناطق الحضارية، وهو الأمر الذي زاد الفقر فقرا.

كما ساهمت ظاهرة الإرهاب بصورة كبيرة في الضغط وإرتفاع وغلاء المستوى المعيشة في الجزائر، مما قلص القدرة الشرائية عند أغلب فئات المجتمع وبذلك إنحدرت الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الدنيا. (بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، 2008، ص 118-119)

فقد شمل الفقر في الجزائر كل من المستويات المنخفضة في القدرة الشرائية، إنخفاض مستوى التعليم وجودته، تدهور الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية إضافة إلى تقلص مشاريع التنمية والتطور.

المحاضرة 13: المجاعة في العالم

تمهيد:

تعد المجاعة من أخطر القضايا الإنسانية والإجتماعية التي هي محل إهتمام في علم الإجتماع على غرار العلوم الآخرى، إذ تعد من القضايا المرتبطة بسياسة الدولة ومنظومتها الإقتصادية والإجتماعية لضمان الإحتياجات الضرورية منها الغذاء لأفراد المجتمع.

أولا: الظروف المحيطة بإنعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات في العالم اليوم:

نواجه اليوم العواقب المأساوية لأزمات التجويع وانعدام الأمن الغذائي الحاد المتعددة والناجمة عن النزاعات. إذ يعاني حوالي 282مليون شخص في 59 بلدا من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يهدد حياتهم وسبل عيشهم، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة بإعتبارها مسألة حياة أو موت. وتنجم هذه الأزمات عن **مواطن الضعف الهيكلي المترابطة والمتراكمة**، مثل هشاشة الدول والتوترات القائمة التي ترتبط في الكثير من الأحيان بالنزاعات، والأحوال المناخية المتطرفةّ، وتغير المناخ، والصدمات الاقتصادية (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2024). وتحدث الاختلالات المرتبطة بالنزاعات في سلاسل إمدادات الحبوب والمدخلات الزراعية

(كتلك الناجمة عن الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا) آثارا سلبية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، والشرق الأقصى، وآسيا (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2022، منظمة الأغذية والزراعة، 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022و **قد تفاقمت الأزمات الغذائية بشكل مقلق في عام 2023**، عانى نحو 24 مليون شخص إضافيًا من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنةً بالعام السابق، ويشمل ذلك **20 بلدا يعاني فيها 135مليون شخص من أزمة غذائية بسبب الحرب والنزاعات الممتدة**، بما في ذلك أفغانستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، ومالي، وباكستان، والصومال، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، وغزة والسودانً، علمًا أن التقرير يركز على هذين البلدين الأخيرين .

ويقوم نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بتصنيف انعدام الأمن الغذائي على مقياس من 1 إلى 5نقاط. وتصنّف حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة 3المعروفة بمرحلة الأزمة، والمرحلة 4المعروفة بمرحلة الطوارئ، والمرحلة 5المعروفة بمرحلة الكارثة/المجاعة. (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2024، ص4)

ثانيا: التفاعل بين انعدام الأمن الغذائي والصحة والرعاية:

كلما انتشر انعدام الأمن الغذائي، كلما تطورت الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية وتفاعلت مع بعضها البعض، فعندما يتفاقم انعدام الأمن الغذائي، يؤثر على البيئة الاجتماعية وعلى بيئة الرعاية (سلوكيات توفير الرعاية، والأسرة، والشبكات الاجتماعية الأوسع)، وكذلك على الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الصحية. وخلال حالات الطوارئ الإنسانية، يتأثر الأمن الغذائي بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية الحادة ولا سيما عندما هتدد الهجرة القسرية (أو تقييد الحركة وإمكانية الوصول بسبب النزاع) وحدة الأسرة المعيشية. وعندما تبلغ الكوارث الإنسانية ذروتها، تتفاقم جميع الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية بشكل حاد نتيجة الآثار المجتمعة (المضاعفة) للانهيار التام في الأبعاد الثلاثة جميعها (توافر الأغذية والخدمات الصحية والرعاية والحصول عليها). ويؤدي ذلك إلى احتمال حدوث زيادة هائلة في معدلات سوء التغذية والوفيات بسبب العلاقة التآزرية بين هذه الأسباب. (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2024، ص9)

كما نجد فرنسا قد إنتهجت أثناء إحتلالها للجزائر سياسة إستعلال أراضيها وتهجير الجزائرين مقابل إحلال العنصر الأجنبي مكانهم، كما عمل المستعمر على تجويع الشعب الجزائري عند دخوله في المقاومة ضد المستعمر لإجبارهم على الخضوع إبتداءا من منتصف القرن التاسع عشر، وبلغت المجاعة ذروتها في أواخر القرن السابع منه، وإستمرت في القرن الموالي في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، (محمد عطية، 2022، ص 128)

وفي ظل حركة توسع المستعمر في الأراضي الجزائرية وإنتهاجها لسياسة فرنسية تمحورت على مصادرة خيرات البلاد وتحويل ممتلكات وأراضي الجزائرين خاصة الأراضي الخصبة المرتبطة بالمياه لصالح المستعمر، الأمر الذي أثر على الوضع المعيشي والصحي للمجتمع الجزائري وإنتشرت المجاعة في أوساط المجتمع الجزائري مثل ما شهدت سنة 1838م بإتلاف المحاصيل الفلاحية المختلفة ونقص كبير في الحبوب مما عكس على إرتفاع أسعارها بالضعف حتى أبح ثمن صاع من القمح ما بين 80 و 90 فرنكا، ولم يكن بمقدور غالبية الجزائريين شرائه، (محمد عطية، 2022، ص 129)، وفي سنة 1847 شهدت الجزائر إرتفاع أسعار الحبوب من القمح والشعير وبقي الأسعار مرتفعة إلى سنة 1850، حيث عاش خلالها الشعب الجزائري البؤس والحرمان وكان عدد ضحايا المجاعة في تزايد مستمر في المقابل كان المستعمر يقوم بتصدير الحبوب إلى فرنسا. لتحل مجاعة أكبر سنة 1866 و 1867 ذروة تلك المأساة وإنتشارها في كل البلد، لتمس حتى المواشي وهلكت منها أعدادا كبيرة خاصة التي تستعمل للحرث التي كانت عاجزة على جر المحاريث أو التنقل (محمد عطية، 2022، ص 130)، لي تمس

المجاعة مرحلة أخرى في الجزائر سنة 1912 بسبب الجفاف وسوء الأحوال المناخية إضافة إلى السياسة الفرنسية المتبعة أنذاك وسياسة سلب خيرات البلاد وتجويع الجزائريين (محمد عطية، 2022، ص 131)،

وفي الفترة الممتدة بين 1918 –1921 أضطر الجزائريين إلى بيع أراضيهم قدرت ب 111306 هكتارا، أضافة إلى سحب ملكية أراضي بعض الجزائريين. (محمد عطية، 2022، ص 133)

كما سميت سنة 1944 –1945م بعام الجوع أو عام الغلاء، هذه الأزمة لم تكن وليدة هذه السنة بل تجلت ملامحها قبل سنوات ومن الحرب العالمية والسياسة المتبعة إلى جانب الأحوال الطبيعية السيئة وعام الجراد، وقد صرحت الإحصائيات بتحويل 1821548 قنطارا من القمح سنة 1941 إلى فرنسا و 522600 قنطارا من البقول سنة 1941 إلى فرنسا. (كريمة مقدم، 2021، ص 581)

واستمرت معاناة الشعب الجزائري طيلة فترة الإستعمار بندرة الغذاء وغلائه

فكان إحتلال فرنسا للجزائر إلى جانب إستغلال الموارد البشرية وطاقاتهم أو إبادة الشعب الجزائري وقتله أو تعذيبه، فقد عملت فرنسا على إستغلال الثروات الجزائرية وتحويل المحصول الجزائري والحبوب والمواشي إلى فرنسا.

خاتمة:

تتعدد القضايا العالمية الراهنة وتختلف بإختلاف أسباب حدوثها أو اللجوء إليها والآثار الناجمة عنها، فنجد عدة ظواهر مثل الهجرة بنوعيها، تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، الإرهاب الدولي، الفقر، المجاعة اللاجئون والنازحون والمشكلات البيئية لا تعتبر قضايا محلية بل هي قضايا عابرة للإقليم الدولي، تؤثر على الإنسانية وعلى تطور المجتمعات في مختلف الجوانب (الجانب السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، التعليمي....) وتعكس عمق التغيرات والتحولات العالمية في العصر الحديث في ظل العولمة، فهي قضايا لها دلالات ورموز مشتركة بين فاعليها وترتبط بالعمليات الإجتماعية المختلفة بما فيها الإندامج والتكيف والتأقلم منتهجة الفعل الإجتماعي المختلف الأنواع بإختلاف سلوك وهدف ودافعية الفاعل، مشكلة جزءا من النظام الكلي للمجتمعات، وماتفرزه من آثر متباينة على الفرد، الجماعات والعالم ككل.

قائمة المراجع:

1. – الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي: حماية حقوق الأقليات دليل عملي لسن تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، 2024، HR/PUB/22/6، elSBN:978-92-1-001393-2
2. أنتوني غدنز ت فايز الصياغ: **علم الاجتماع**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2005.
3. إسماعيل قيرة وآخرون: **عولمة الفقر المجتمع الآخر ... مجتمع الفقراء والمحرومين**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
4. السعيد مبروك ابراهيم، **التعايش الثقافي وتحديات العصر رؤية لدور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز تفاعل الثقافات في العصر الرقمي**، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر 2015.
5. بديار ماهر وبن بوعبد الله مونية: **صعوبات تجسيد الحماية الدولية للأقليات الدينية في القانون الدولي**، العدد الرابع، جوان 2015.
6. براهمية نصيرة: **إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري –المدمن بين المرض والإجرام–**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، العدد الأول، سبتمبر 2013.
7. بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي: **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة –الجزائر، 2008.
8. بن صغير فارس ودهبيةاوموسى: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الاسباب وتدابير التصدي، مجلة افاق لعلم الاجتماع، المجلد5 ، الجزء 2، 2015.
9. جاسم محمد جندل: **تلوث البيئة أسبابه، أنواعه، مخاطره وعلاجه**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971.
10. حسن مصطفى عبد المعطى: **الأسرة ومواجهة الإدمان**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
11. حمدي شعبان: **الهجرة غير المشروعة – الضرورة والحاجة–**، مركز الاعلام الأمني، ب س.
12. خالد حمد المهندي: **المخدرات وآثارها النفسية الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة –قطر، 2013.

13. راضي زاهر: **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، العدد15، جامعة عمان الأهلية،عمان، 2003.
14. ساعد رشيد: **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.
15. سامية حسن الساعاتي: **الجريمة والمجتمع بحوث في علم الإجتماع الجنائي**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
16. سجية جمعي: **مجتمع المعلومات في توجهات الأبحاث الجامعية في الجزائر**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016.
17. سوران محمد فتاح: **حقوق الأقليات وآليات حمايتها بين الشريعة والقانون الدولي (العراق نموذجا)**، مذكرة ماجستير في حقوق الإنسان، جامعة الجنان كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، لبنان، 2016.
18. طاهر حسين: جرائم المخدرات وطرق محاربتها، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2013.
19. زهير سعد عباس وسويم العزي: **ظاهرة العولمة وتأثيراتها في الثقافة العربية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الاردن، 2015.
20. عبد الرحمان محمد العيسوي: **تحليل ظاهرة الفقر دراسة في علم النفس الاجتماعي**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
21. عبد الغني عماد: **الثقافة وتكنولوجيا الإتصال التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012.
22. عبد الله قازان: **إدمان المخدرات والتفكك الأسري دراسة سوسيولوجية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2005.
23. عبير بيسوني رضوان: **أزمة الهوية والثورة على الدولة**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2011.
24. عبد الرحمن خليفة وفضل الله محمد إسماعيل: **الإيديولوجية والحضارة والعولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
25. عزة محمد محمود الطنبولي: **الاستبعاد الاجتماعي (مجهولي النسب نموذجا)**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2017.
26. عصام توفيق قمر وآخرون: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مداخل نظرية –تجارب عربية – أساليب المواجهة**، ط 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – الأردن، 2008.

27. قيرة إسماعيل وآخرون: التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا،دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر.
28. كتيبة بغامي ومريم شريط: **الهوية الإجتماعية التماثلات ومصادر التشكل**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 23، العدد 2، ديسمبر 2022.
29. هاني الجزار: **الشباب وأزمة الهوية رؤية نفسية اجتماعية**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2008.
30. لامية بوبيدي: **واقع ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 03، سبتمبر 2012. ص -70.41
31. **لجنة الأمن الغذائي العالمي**، الدورة الثانية والخمسون، روما إيطاليا، 21-25 أكتوبر 2024، CFS 2024/52/ Inf.18 .32
33. مجدي احمد محمد عبد الله: **الاغتراب والهجرة غير الشرعية دراسة سيكومترية مقارنة**، دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع، مصر، 2013.
34. محمد سيد فهمي: **العولمة والشباب من منظور اجتماعي**، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009.
35. محمد شفيق: **الجريمة والمجتمع محاضرات في الإجتماع الجنائي والدفاع الإجتماعي**، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، د س.
36. محمد صابر: **الإنسان والتلوث**، المملكة السعودية مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000.
37. مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر،القاهرة مصر، 2017.
38. مدحت محمد أبو النصر: **مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات العوامل والآثار والمواجهة**، ط 1، الدار العالمية النشر والتوزيع، مصر، 2008.
39. نبيل مرزوق: هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، سوريا، 2010.
34- نسرين البغدادى وسميحة نصر: الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين في المجتمع 40. المصري، القاهرة، 2016
41. كريمة مقدم، عبد الله بابا: **المجاعة بتوات إبان الإحتلال الفرنسي 1944 - 1945 على ضوء سجلات الأحباس والتركات وفتاوى الفقهاء**، مجلة عصور الجديدة -قصلية، المجلد 11، العدد é (مارس)، 2021.

42. محمد عطية: **مجاعات الجزائر ما بين سنتي 1920 –1922**، مجلة دراسات، المجلد 13، العدد 2، 2022.

43. هايل عبد المولى طشطوش: **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2014.